

٢١٧٤

تبيين الحقائق شرح كنزالدقائق ، للزيلعي ، عثمان

ت . ز

ابن علي - ٧٤٣هـ . كتبه حجازي بن علي بن

أطاسي سنة ٩٥٧هـ .

٢٢٩ × ٢٢ سم

٢٦ س

ج ٢ (١٧٥ ق)

نسخة حسنة ، ناقصة الأول ، خطها نسخ معتاد ، طبع

٦٤٧٧

الاعلام ٤ : ٣٧٣ الظاهرية (الفقه الحنفي) (١١٧ : ١١٧٠ .

١ - المذهب الحنفي ، فقه المذاهب الإسلامية

أ - المؤلف ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ د - شرح

كنزالدقائق .

١٧ - ٢ - ٨ - ١٤

٦ - ١٢١١٥





DEAN  
UNIVERSITY LIBRARIES

Kingdom of Saudi Arabia  
Ministry of Higher Education  
*Riyadh University*  
RIYAD, SAUDI ARABIA

عمادة شؤون المكتبات

No. .... : الرقم Date ..... : التاريخ

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات  
الرقم: ٦٤٧٧ - في ١١/٣/٦٧  
العنوان: تبيين الخطأ في شرح كنز الدقائق  
المؤلف: الزبيدي، عثمان بن علي - ٧٤٤ هـ  
تاريخ النسخ: ٩٥٤ هـ -  
اسم الناسخ: جولي بن علي بن طاسي  
عدد الأوراق: (٤٨) - ١٤٥ -  
ملاحظات: - وله نسخ -  
-----

١/٢



ما اذا قال المولى عند ذلك فقال العكيل بعتته من فلان حيث لا يصدق لا يبيعه مقارن بعدله غير ممكن له  
فلا يصدق ومسلطه الطلاق على الخلاف فلا يقع عنده كما لو قال لها انت طالق مع انقضاء عدتك والاربع ان يقع لادواره  
بالوقوع كما لو قال لها بعد انقضاء عدتها كنت طلقك في العدة ولا يقال كان قولها يقتضي سبق الانقضاء وقوله  
ايضا يقتضي سبق الرجعة فلا يكون مقارنا لا لنا نقول قوله راجعتك انشاء وهو ثابت اميد لم يكن فلا يستدعي سبق  
الرجعة وقولها انقضت عدتي اخبار وهو الظاهر اميد قد كان فيقتضي سبق الانقضاء عند ردة وتختلف  
المائة هنا بالاجماع والفرق الذي حنفية بين هذه وبين الرجعة ان اليمين فايدتها النكول وهو بدل عند  
وبدل الامتناع من التزوج والادعيا في منزل الزوج جازي خلاف الرجعة وغيرها من الاشياء السنة فان  
بدلها لا يجوز فيها ثم اذا كانت ثبتت الرجعة بناء على ثبوت العدة لنكولها عند ردة بمنزلة ثبوت النسب شهادة  
القابلة بناء على شهادتها بالولادة **قال** ولو قال زوج الائمة بعد العدة راجعت فيما فصدقه سيدها

وكذبته او قالت مضت عدتي وانكدا فقال قول لها اي لو قال زوج الائمة بعد انقضاء عدتها كان القول قولها  
عدتها راجعت في العدة فصدقه مولاها وكذبته الائمة او احتلفوا في انقضاء عدتها فقالت انقضت وانكدا  
التزوج والمولى انقضائها كان القول قولها في المسئلتين املا الاولي والمذكور هنا قول اي حنفية وقال  
القول قول المولى لان البضع ملكه وهو خالص حقه وقد اقر به لغيره فيصدق كما قدره عليها بالنكاح  
وهي تنكح بل اولى لان البقاء اسهل من الابتداء وهذا الاثر الاقرار تصدق في البضع فيستبد به المولى كانشاء النكاح  
**وله** ان الرجعة تبني على قيام العدة والقول في العدة قولها فكذا ما يبين عليها ولا نسلم انه يملك البضع مادامت  
في العدة باجماع كالا وجبتي فيه خلاف الاقرار بالنكاح والانشاء فدل انه ملكه فيه ثابت عند التصديق فينفذ ولو  
كان على القلب بان كذب المولى وصدقته الائمة والقول قول المولى ولا يثبت الرجعة اجماعا الصحيح اما عندنا فتظاهرت  
واما عند اي حنفية فلا انها منقضية العدة في الحال فظهر ملك المولى في البضع فلا يقبل قولها في ابطاله بخلاف  
الاول لان المولى بالتصديق في الرجعة مقدر بقيام العدة عندنا ولا يظلم ملكه جميع العدة وقيل هي ايضا على  
الخلاف وقيل لا يقتضي شيئا حتى يتحقق المولى والائمة واما في الثانية فلا انها اعد في حالها وهي امانة فيقبل  
قولها دون المولى ولهذا يقبل قولها اي حايض في حق حرمة الوطئ عليهما وفي حق الصلاة والصوم **قال**

تقطع بانقطاع الدم من الحيض الاخير لعشرة وان لم تغتسل ولا رقل لاصح تغتسل او يمضي وقت صلاة اي  
من العشرة لان الحيض لا يزيد على العشرة فتمت ما حكم بطهارتها وانقضاء العدة ظهرت او لم تظهر واما  
شرط الطهارة في اعتبار الغالب او يكون معناه ان ظهرت تمام العشرة اي لا رجل انها غابت لانقطاع الدم  
لا بد لا يشتبه فيه الا انقطاع لانه ما زاد عليها استحالة فوجود الانقطاع بعد تمام العشرة كعدمه الا انه ان  
انقطع لعشرة تقطع الرجوع **قال** فيمن ان رجعة انقطعت من ذلك الوقت  
في حال وان لم يقطعه وكان لها عادة تزداد العادة فيمن ان رجعة انقطعت من ذلك الوقت  
في حال وان لم يقطعه وكان لها عادة تزداد العادة فيمن ان رجعة انقطعت من ذلك الوقت  
في حال وان لم يقطعه وكان لها عادة تزداد العادة فيمن ان رجعة انقطعت من ذلك الوقت

على الاغتسال والتجديع ومادون  
المسجد والصلاة وغيرها او يغتسل  
بالاغتسال لانه محل لها الفدية ودخول  
ادنى وقت صلاة وهو قدر ما تقدر







والاستحسان وعند أبي يعقوب ان القياس والاستحسان في العضو الكامل وعند محمد بن عيسى دون العضو وجه الاستحسان  
وهو الفرق بين العضو وما دونه ان ما دون العضو يتسارع في طواف لقلته فلا يتيقن بعدم وصول الماء اليه  
فقلنا انقطع الرجعة احتياطاً ولا يحل لها التزوج بزوجه آخر حتى تغسل ذلك الموضع احتياطاً أيضاً لان الماء لم يصل  
اليها بعد انقطاع العضو الكامل لانه لا يغسل عند عادة ولا يتسارع في طواف اليه غالباً فثبت على ما كانت وهو القياس فيما  
دون العضو بان تركته عند انقطاع الرجعة ايضاً لما قلنا ذكره في الحيط ولو اغسلت وتكررت المضمضة والاشترشاق  
لانقطع الرجعة عند أبي يعقوب لبقاء عضو كامل وعند انقطاع وجه الاستحسان احتياطاً الشبهة للطلاق لا رتبها  
سنتان في الاغتسال عند البعض فكان الاحتياط في الانقطاع **قال** ولو طلق ذات حمل او وليد وتقال لم اطلها  
راجع لي لو طلق امراته وهي حامل او بعد ما ولدت في عصفته وقال لم اجمعها فله الرجعة لان الحمل لم يظهرو  
في هذه يتصور ان يكون منه بابت ولدت له لستة اشهر فصاعداً من يوم التزوج جعل منه لقوله عم الولد  
للفراش وللعاقد لكان ذلك دليل العظم منه وكذا اذا ولدت في عصفته في مدة يتصور ان يكون من يوم التزوج  
جعل منه حيث ثبت نسب منه بان ولدت لستة اشهر فصاعداً في الموضعين فكذا الملك والطلاق في الملك المتناكر  
يعقبه الرجعة وبطل زعمه بتكذيب الشرع له ولهذا اثبت به الاحصان مع ثبوت تغليب العقوبة عنه فهذا  
اولي وشرط ان يكون الولادة قبل الطلاق بقوله ذات حمل او وليد لانها لو ولدت بعده تنقضي به العدة فتسقط الرجعة  
فان قيل وجب ان لا يكون له حق الرجعة لانها لو ولدته ذلك وكوّن مكنياً شرعاً ضرورة لثبوت النسب فلا يوجب بقاء  
حقه كقول ابي يعقوب في غيره لانسان ثم اشتد لها منه ثم استحققت مريده ثم حصلت اليه بسبب من الاسباب مما تسلمها  
المقابلة وان كان مكنياً شرعاً بالحق المستحق ثم بطلت الاغتسال اليه قلنا لم يتعلق باو قوله هذا حق الغيب والموجب  
للرجعة ثابت وهو الطلاق بعد الدخول فوجب ان يكون له حق الرجعة بخلاف الاوثر لانها تتعلق به حق الغير  
فلا يبطل حقه بغيره ان المستحق ظالم وله اخوات كلها تخرج على هذا الفرق منها اذا اقرت ان فلاناً اعتق عبداً  
او قال هو عبد الاصل وكذبه مولاه ثم اشتد المقت العبد حكمه بغيره وان صار مكنياً بالشرع بالحكم بغيره شرأ اليه  
فان قيل قوله لم اجمعها صريح في عدم الجماع وثبوت النسب دليله الجماع والصحة بغيره فان اولى فلان  
الدلالة من الشارع اقوى من الصحة الصادق من العبد لا يحتمل الكذب منه دون الشارع **قال** وان خلاها  
فان لم اجمعها ثم طلقها لا ابي لا يملك الرجعة لان الرجعة ثبتت في الملك المتناكر بالوطي وقد انكسر فيصدق  
في حق نفسه اذ لم يكن مكنياً شرعاً ولا يلزم من وجوب المهر وجوب العدة لان تناكر المهر ينفي على تسليم المبدل  
وهو التحليل ورفع الموانع لان ذلك وسعها ولا يشترط حقيقة القبض لغيرها عند ولو شرطت فثبتت وجب العدة احتياطاً  
لا احتمال الوطي فلم يكن القضاء بها قضاء بالدخول فلم يتناكر الملك والرجعة لا يملك الا الملك المتناكر بخلاف المسئلة  
الاوثر لان القضاء بثبوت النسب قضاء بالدخول فيكون الملك متناكراً فيملك الرجعة ضرورة تناكره ولا يعتد بخاربه لكونه  
الاقام عاين من تلك الرجعة

باب الرجعة  
من قبل واستاء  
بلايلا مضمضة لانه قد يترتب  
من قبل واستاء  
بلايلا مضمضة لانه قد يترتب  
من قبل واستاء  
بلايلا مضمضة لانه قد يترتب

والاستحسان وعند أبي يعقوب ان القياس والاستحسان في العضو الكامل وعند محمد بن عيسى دون العضو وجه الاستحسان  
وهو الفرق بين العضو وما دونه ان ما دون العضو يتسارع في طواف لقلته فلا يتيقن بعدم وصول الماء اليه  
فقلنا انقطع الرجعة احتياطاً ولا يحل لها التزوج بزوجه آخر حتى تغسل ذلك الموضع احتياطاً أيضاً لان الماء لم يصل  
اليها بعد انقطاع العضو الكامل لانه لا يغسل عند عادة ولا يتسارع في طواف اليه غالباً فثبت على ما كانت وهو القياس فيما  
دون العضو بان تركته عند انقطاع الرجعة ايضاً لما قلنا ذكره في الحيط ولو اغسلت وتكررت المضمضة والاشترشاق  
لانقطع الرجعة عند أبي يعقوب لبقاء عضو كامل وعند انقطاع وجه الاستحسان احتياطاً الشبهة للطلاق لا رتبها  
سنتان في الاغتسال عند البعض فكان الاحتياط في الانقطاع **قال** ولو طلق ذات حمل او وليد وتقال لم اطلها  
راجع لي لو طلق امراته وهي حامل او بعد ما ولدت في عصفته وقال لم اجمعها فله الرجعة لان الحمل لم يظهرو  
في هذه يتصور ان يكون منه بابت ولدت له لستة اشهر فصاعداً من يوم التزوج جعل منه لقوله عم الولد  
للفراش وللعاقد لكان ذلك دليل العظم منه وكذا اذا ولدت في عصفته في مدة يتصور ان يكون من يوم التزوج  
جعل منه حيث ثبت نسب منه بان ولدت لستة اشهر فصاعداً في الموضعين فكذا الملك والطلاق في الملك المتناكر  
يعقبه الرجعة وبطل زعمه بتكذيب الشرع له ولهذا اثبت به الاحصان مع ثبوت تغليب العقوبة عنه فهذا  
اولي وشرط ان يكون الولادة قبل الطلاق بقوله ذات حمل او وليد لانها لو ولدت بعده تنقضي به العدة فتسقط الرجعة  
فان قيل وجب ان لا يكون له حق الرجعة لانها لو ولدته ذلك وكوّن مكنياً شرعاً ضرورة لثبوت النسب فلا يوجب بقاء  
حقه كقول ابي يعقوب في غيره لانسان ثم اشتد لها منه ثم استحققت مريده ثم حصلت اليه بسبب من الاسباب مما تسلمها  
المقابلة وان كان مكنياً شرعاً بالحق المستحق ثم بطلت الاغتسال اليه قلنا لم يتعلق باو قوله هذا حق الغيب والموجب  
للرجعة ثابت وهو الطلاق بعد الدخول فوجب ان يكون له حق الرجعة بخلاف الاوثر لانها تتعلق به حق الغير  
فلا يبطل حقه بغيره ان المستحق ظالم وله اخوات كلها تخرج على هذا الفرق منها اذا اقرت ان فلاناً اعتق عبداً  
او قال هو عبد الاصل وكذبه مولاه ثم اشتد المقت العبد حكمه بغيره وان صار مكنياً بالشرع بالحكم بغيره شرأ اليه  
فان قيل قوله لم اجمعها صريح في عدم الجماع وثبوت النسب دليله الجماع والصحة بغيره فان اولى فلان  
الدلالة من الشارع اقوى من الصحة الصادق من العبد لا يحتمل الكذب منه دون الشارع **قال** وان خلاها  
فان لم اجمعها ثم طلقها لا ابي لا يملك الرجعة لان الرجعة ثبتت في الملك المتناكر بالوطي وقد انكسر فيصدق  
في حق نفسه اذ لم يكن مكنياً شرعاً ولا يلزم من وجوب المهر وجوب العدة لان تناكر المهر ينفي على تسليم المبدل  
وهو التحليل ورفع الموانع لان ذلك وسعها ولا يشترط حقيقة القبض لغيرها عند ولو شرطت فثبتت وجب العدة احتياطاً  
لا احتمال الوطي فلم يكن القضاء بها قضاء بالدخول فلم يتناكر الملك والرجعة لا يملك الا الملك المتناكر بخلاف المسئلة  
الاوثر لان القضاء بثبوت النسب قضاء بالدخول فيكون الملك متناكراً فيملك الرجعة ضرورة تناكره ولا يعتد بخاربه لكونه  
الاقام عاين من تلك الرجعة

باب الرجعة  
من قبل واستاء  
بلايلا مضمضة لانه قد يترتب  
من قبل واستاء  
بلايلا مضمضة لانه قد يترتب  
من قبل واستاء  
بلايلا مضمضة لانه قد يترتب



والاخر بعد ستة اشهر من وقت الولادة الاولى وهو المار بقوله من بطن اخر صارت مراجعة لانه وقع عليها الطلاق  
بالولادة الاولى في وجود الشرط وجبت العدة عليه ان يكون الولد الثاني من علوق حادث لوجود اقل مدة الحمل فيحمل على  
عالمه من الوقت الذي انقضت العدة من زمانها فيكون مراجعة بالوطى الحادث وان جاءت به لاكثر من سنتين ما لم تقف  
بالانقضاء عندتها بخلاف ما اذا كان بين الولدين اقل من ستة اشهر حيث لا تكون مراجعة لان الثاني ليس لحادث  
بعد الولد الاول لان الطلاق وقع عليها بالولد الاول وهي حامل بالثاني فتقضي بوضع العدة نظرية ما اذا  
طلقتها اجازت بولده اقل من سنتين ونظير الاول ما اذا اجازت به لاكثر من سنتين **قال** كلما ولدت فاجازت  
طالقت فولدت ثلاث من يطون فالولد الاول والثاني رجعة لانها بالولادة الاول وقع عليها الطلاق لوجود  
الشرط فصارت عدتها بالاولى ثم اجازت بولد اخر من بطن اخر جاء به بعد ستة اشهر ولو كان لاكثر  
من سنتين ما لم تقف بالانقضاء عدتها علم انه من علوق حادث فثبت به الرجعة ويقع طلاقه اذ بين بولادته  
فحرم عليه حمة غليظة وتكون عدتها بالاولى ولو اجازت بعد ذلك بولد في بطن لا ثبت المراجعة لعدم تصورها  
فان قيل القول بالمراجعة في الثانية حقيقة وحكما ولا يثبت نسبة منه لان وطئها حرام عليها الا اذا عاها على ما يحرم  
من ثبوت النسب ان شاء الله تعالى فان قيل القول بالمراجعة في الثانية والاولى ايضا يوجب الى حمل فعملها على الحرام  
على انقض رجوعه وهو ما اذا ولدت بعد النفاس لا قبل من ستة اشهر من وقت الولادة لاكثر من ستة اشهر ودون الى  
وطئها في النفاس وهو حرام والمسلم لا يفعل الحرام قلنا لم يتعين ذلك لان دم النفاس قد لا يوجد  
اصلا فيمكن وطئها والدم منقطع بل الظاهر لما قلنا وعلية ثبوت النسب واجبة فلا يعد عنها بالاحتمال ولان  
في قطعها عند حملها على انه من الزنا وهو اشتد حرمة من الاول وقوله في بطن تحت زنا اذا كانا في بطن واحد  
وهو ما اذا كان بين الولدين اقل من ستة اشهر لا يقع بوضع الاول يقع عليها طلاق لوجود الشرط وهي  
حامل بالثاني والثالث فيكون عدتها بوضع الحمل فاذ اوضعت الثاني وقع عليها طلاق اخر لما قلنا وعدتها باقية  
عاجلها لانها حامل بالثالث ثم اذا اوضعت الثالث انقضت عدتها بولادته ولم يقع عليها شيء وان وجد الشرط لكانت  
الطلاق لا يقع مقارنا لانقضاء العدة ولهذا الولم تعد الثالث لم تقع الثانية ايضا لانقضاء العدة بالثاني فلا يقع  
مقارنا لانقضاء ثلثها وانما يقع اذا كانت حاملا بالثالث لبقاء العدة الى وقوع الثالث حتى لو كانت حاملا  
بالرابع تقع الثالثة لما ذكرنا **قال** والمطلقة الرجعية تنزيه لان النكاح بينهما تحريم والتدين لاداء الواج  
مستحب ولا نه حامل على الرجعة وهي مستحب وقال القدورين تنزيه وتنشوق التدين عام في البدن والشوق  
في العبد خاصة وهو من شدة الشوق جلت له ودينه يشوق الى مجلق **قال** ونوب ان لا يدخل عليها حتى  
يأودنها ان يجعلها تخفف النعل او التخنخ ويخوذ كل معناه اذ لم يكن من فصله ان يلجوها فيخاف ان يقع بصدته على  
موضع يصيب به من اجزاء فاحتاج الطلاق فتمطول عليها العدة فيلزمها التمسك بالصدر بذلك **قال** ولا  
يؤثر في ذلك ما اذا كان بين الولدين اقل من ستة اشهر من وقت الولادة الاولى وهو المار بقوله من بطن اخر صارت مراجعة لانه وقع عليها الطلاق

في قوله من بطن اخر  
صارت مراجعة لانه  
وقع عليها الطلاق  
بالولادة الاولى في  
وجود الشرط وجبت  
العدة عليه ان يكون  
الولد الثاني من علوق  
حادث لوجود اقل مدة  
الحمل فيحمل على عالمه  
من وقت الذي انقضت  
العدة من زمانها فيكون  
مراجعة بالوطى الحادث  
وان جاءت به لاكثر من  
سنتين ما لم تقف بالانقضاء  
عندتها بخلاف ما اذا  
كان بين الولدين اقل من  
ستة اشهر حيث لا تكون  
مراجعة لان الثاني ليس  
لحادث بعد الولد الاول  
لان الطلاق وقع عليها  
بالولد الاول وهي حامل  
بالثاني فتقضي بوضع  
العدة نظرية ما اذا  
طلقتها اجازت بولده  
اقل من سنتين ونظير  
الاول ما اذا اجازت به  
لاكثر من سنتين

المسألة  
من بطن اخر صارت  
مراجعة لانه وقع  
عليها الطلاق  
بالولادة الاولى  
في وجود الشرط  
وجبت العدة عليه  
ان يكون الولد  
الثاني من علوق  
حادث لوجود اقل  
مدة الحمل فيحمل  
على عالمه من وقت  
الذي انقضت العدة  
من زمانها فيكون  
مراجعة بالوطى  
الحادث وان جاءت  
به لاكثر من سنتين  
ما لم تقف بالانقضاء  
عندتها بخلاف ما  
اذا كان بين الولدين  
اقل من ستة اشهر  
حيث لا تكون  
مراجعة لان الثاني  
ليس لحادث بعد  
الولد الاول لان  
الطلاق وقع عليها  
بالولد الاول وهي  
حامل بالثاني فتقضي  
بوضع العدة نظرية  
ما اذا طلقها اجازت  
بولده اقل من سنتين  
ونظير الاول ما اذا  
اجازت به لاكثر من  
سنتين

المسألة رجعة لما نهي عنها لكونها مندوبا اليها والانهما احد ان لارت احدهما منهي عند والآخر ما مور  
به فلا يكون احدهما اولي من الآخر وتعليقه مخالف للنص فيكون من دوا وتقره يكون رجعة كلاله  
كونها مندوبا ونها الى اخره لا يبطل باخراجه الى ما دون السقف فانه حرام للشقي ايضا ومع هذا يكون  
رجعة والدلالة فعل مختص بالنكاح والمسألة لا تختص بدلتها انما يجوز لها مع الحوم فصار كالخلفة في  
الخروج الى ما دون السقف لان تراخي عمل مبطل هو الطلاق للحاجة الى المراجعة فاذ لم يراجعها حتى انقضت العدة  
ظهر انه لا حاجة له اليها او لغيره ان المبطل عمل محله من وقت وجوده ولهذا احتسب الاقرار من العدة ولو كان النكاح  
باقيا احتسبت اذ العدة لصيانة الماء وصون الماء بالنكاح ابلغ منه بالعدة فصار كالبيع بشرط الخيار حيث تأخر  
عمله الى الفسخ فاءداهم يفسخ حتى مضت المدة على البيع محله من وقت وجوده حتى استحق المشتري زوايده لمصلحة  
في مدة الخيار فلا يلزمنا انفساد عمله في حق حمة الخلفة بهما لان الخلفة من ضرورات السكنى فلا يمكن اباعتها بغير  
حلها مطلقا وهذا اعلم ما ذكره شمس الاية ان الخلفة بها لا تكسر الا اذا خاف ان يراجعها بغير اشتهاد وهو  
مكروه وغيره المطلق الكراهية فيها فعمل هذا الفرق بينهما **قال** والطلاق الرجعي لا يحرم الوطى وقال الشافعي هو  
تحرمة لان الزوجية يدل على بقاء القيد وبينهما منافية فانعدمت الزوجية حرة ولهذه الخشب الاقرار من العدة  
ومع بقاء النكاح لا يختص **قال** قوله تعالى او يعولتم احق بردهن تمام بعلا وهو الذم وجعله احق بردها  
فدل على بقاء النكاح لان احدا لا يقدر على عمل الاجنبية بغير رضاها والدلالة لا يدل على الزوال وانما هو عبارة  
عن ردّها الى حالتها الاولى لانها كانت بحيث تبين بثلاث حيض فما طلق حصل لها ذلك ثم بالرجعة ردّها  
الى حالتها الاولى كدّة المبيع بخيار البايع عما سبق من قبل وكذا قوله فامسكوهن بعد وفاء الاوصال  
اذ الاوصال هو الاستدامة ولهذا تناولها لفظة الارواح في آية الموارث والنكاح وفي عدة العوفا حتى جدي  
التوارث والنكاح بينهما وجوب عدة العوفا عليهما وكذا لفظة سائرهم تناولها آية الظهار والامهلاء  
والطلاق حتى لفظا من هذه الاحكام واعتبر طلقا عدتها فكذا تناولها قوله تعالى فامسكوهن ككلمة توافقه في حكم  
التي تنهيه وما ذكره من المعنى من ان الطلاق يرفع القيد الى اخره لا يستقيم لان عاملا القاطع من احدى الاجزاء بدليل  
ما ذكرناه من الارصام ولو كان كما ذكره لما ثبتت هذه الاحكام فكان يشترط رضاها والولي تراكهه ووقع الطلاق  
عليها لا ينافي للحل كما بعد الرجعة فان الطلاق لا يقع بها وانما اشتهاه ابطال العدة والحل باق واسد حجابها علم  
**فصل فيما حل به المطلقة** وتنكح مبينته العدة وبعدّها ابر له ان يندمج التي اباها  
دون الثلاث ان كانت حرة وبالواحدة ان كانت امته العدة وبعد انقضائها لان الحل الاصل باق ما لم  
يتكامل العدة والمنع الى انقضائها العدة لئلا تشبه النسب ولا اشتباهه اباحت له فيها له مطلقا **قال**  
لا المباشرة بالثلاث لوقعة وبالثنتين لو اتمت حتى طارها عيبه ولو ما احق بالنكاح صحيح ويصح عدتها منه ولو  
ولو كان ذلك الرجوع صحيحا مازها

ها

انما لا يكون احدهما اولي من الآخر  
وتعليقه مخالف للنص  
فيكون من دوا وتقره  
يكون رجعة كلاله  
كونها مندوبا ونها  
الى اخره لا يبطل باخراجه  
الى ما دون السقف فانه  
حرام للشقي ايضا ومع  
هذا يكون رجعة والدلالة  
فعل مختص بالنكاح  
والمسألة لا تختص بدلتها  
انما يجوز لها مع الحوم  
فصار كالخلفة في الخروج  
الى ما دون السقف لان  
تراخي عمل مبطل هو  
الطلاق للحاجة الى  
المراجعة فاذ لم يراجعها  
حتى انقضت العدة ظهر  
انه لا حاجة له اليها  
او لغيره ان المبطل عمل  
محله من وقت وجوده  
ولهذا احتسب الاقرار من  
العدة ولو كان النكاح  
باقيا احتسبت اذ العدة  
لصيانة الماء وصون  
الماء بالنكاح ابلغ منه  
بالعدة فصار كالبيع  
بشرط الخيار حيث تأخر  
عمله الى الفسخ فاءداهم  
يفسخ حتى مضت المدة  
على البيع محله من وقت  
وجوده حتى استحق  
المشتري زوايده لمصلحة  
في مدة الخيار فلا يلزمنا  
انفساد عمله في حق حمة  
الخلفة بهما لان الخلفة  
من ضرورات السكنى فلا  
يمكن اباعتها بغير  
حلها مطلقا وهذا اعلم  
ما ذكره شمس الاية ان  
الخلفة بها لا تكسر الا  
اذا خاف ان يراجعها  
بغير اشتهاد وهو  
مكروه وغيره المطلق  
الكراهية فيها فعمل  
هذا الفرق بينهما  
قال والطلاق الرجعي  
لا يحرم الوطى وقال  
الشافعي هو تحرمة لان  
الزوجية يدل على بقاء  
القيد وبينهما منافية  
فانعدمت الزوجية حرة  
ولهذه الخشب الاقرار  
من العدة ومع بقاء  
النكاح لا يختص  
قال قوله تعالى او  
يعولتم احق بردهن تمام  
بعلا وهو الذم وجعله  
احق بردها فدل على  
بقاء النكاح لان احدا  
لا يقدر على عمل  
الاجنبية بغير رضاها  
والدلالة لا يدل على  
الزوال وانما هو عبارة  
عن ردّها الى حالتها  
الاولى لانها كانت  
بحيث تبين بثلاث  
حيض فما طلق حصل  
لها ذلك ثم بالرجعة  
ردّها الى حالتها  
الاولى كدّة المبيع  
بخيار البايع عما سبق  
من قبل وكذا قوله  
تعالى فامسكوهن بعد  
وفاء الاوصال اذ  
الاوصال هو الاستدامة  
ولهذا تناولها لفظة  
الارواح في آية  
الموارث والنكاح وفي  
عدة العوفا حتى جدي  
التوارث والنكاح  
بينهما وجوب عدة  
العوفا عليهما وكذا  
لفظة سائرهم تناولها  
آية الظهار والامهلاء  
والطلاق حتى لفظا  
من هذه الاحكام  
واعتبر طلقا عدتها  
فكذا تناولها قوله  
تعالى فامسكوهن ككلمة  
توافقه في حكم التي  
تنهيه وما ذكره من  
المعنى من ان الطلاق  
يرفع القيد الى اخره  
لا يستقيم لان عاملا  
القاطع من احدى  
الاجزاء بدليل ما  
ذكرناه من الارصام  
ولو كان كما ذكره  
لما ثبتت هذه  
الاحكام فكان  
يشترط رضاها  
والولي تراكهه  
ووقع الطلاق  
عليها لا ينافي  
لحل كما بعد  
الرجعة فان  
الطلاق لا  
يقع بها  
وانما اشتهاه  
ابطال العدة  
والحل باق  
واسد حجابها  
علم

في قوله من بطن اخر  
صارت مراجعة لانه  
وقع عليها الطلاق  
بالولادة الاولى في  
وجود الشرط وجبت  
العدة عليه ان يكون  
الولد الثاني من علوق  
حادث لوجود اقل مدة  
الحمل فيحمل على عالمه  
من وقت الذي انقضت  
العدة من زمانها فيكون  
مراجعة بالوطى الحادث  
وان جاءت به لاكثر من  
سنتين ما لم تقف بالانقضاء  
عندتها بخلاف ما اذا  
كان بين الولدين اقل من  
ستة اشهر حيث لا تكون  
مراجعة لان الثاني ليس  
لحادث بعد الولد الاول  
لان الطلاق وقع عليها  
بالولد الاول وهي حامل  
بالثاني فتقضي بوضع  
العدة نظرية ما اذا  
طلقتها اجازت بولده  
اقل من سنتين ونظير  
الاول ما اذا اجازت به  
لاكثر من سنتين

المسألة  
من بطن اخر صارت  
مراجعة لانه وقع  
عليها الطلاق  
بالولادة الاولى  
في وجود الشرط  
وجبت العدة عليه  
ان يكون الولد  
الثاني من علوق  
حادث لوجود اقل  
مدة الحمل فيحمل  
على عالمه من وقت  
الذي انقضت العدة  
من زمانها فيكون  
مراجعة بالوطى  
الحادث وان جاءت  
به لاكثر من سنتين  
ما لم تقف بالانقضاء  
عندتها بخلاف ما  
اذا كان بين الولدين  
اقل من ستة اشهر  
حيث لا تكون  
مراجعة لان الثاني  
ليس لحادث بعد  
الولد الاول لان  
الطلاق وقع عليها  
بالولد الاول وهي  
حامل بالثاني فتقضي  
بوضع العدة نظرية  
ما اذا طلقها اجازت  
بولده اقل من سنتين  
ونظير الاول ما اذا  
اجازت به لاكثر من  
سنتين



















[illegible][illegible]















في علمه عليه حيث يقوم في كل حال  
وغيره فيقول الخامس حقيقه الامر با

نظرة حق المرأة  
في الطلاق

و هو الذي  
عليه ما تقدم  
عنه يقدر به

لا تترك هذه الا  
اخذها كان مقاصدا

وہو ہوا اور جملہ

كان مضافاً الى القول  
بالاصالة واسم

و در هر یک از اینها

كتاب في الطب

صحة الاجل الى ما  
ثم عليه ما دامت هي

في اوله

فصل في ما لا يشترط



































كتاب العتق

لانه قيل الفصل عن استيفاء ولو قال بعد ذلك انما لا احد عليه لانه صادق ولا يكون رجوعا لعدم الكفار  
نفسه بخلاف ما اذا قال كذبت عليها لانه وجد الشرح لم يجمع منه حديثا ولو قال ليسا بآدميين لانا البنية ولا نجد  
لان القايح في احدها وذلك في انهم يكونون ولد من وجه خلم يكن قاضا لها مطلقا والله تعالى اعلم  
**كتاب العتق** **فصل** في العتق من لا يقدر على الجوع او يجهل الى الشيب دون البك او لا يقدر الى  
امارة واحدة بعينها غيب وعقد من عتق اذا اصابه في العتق وهي خطبة الاول او من عتق اذا اعرف لانه يقدر  
عينا وشمالا ولا يقدره وعن الرجل عتق امراته اذ حكم لها الحكم عليه بذلك ومنع من الشارب سحر وامانة عتق  
لا شتم في الرجل وهو فعيل بمعنى مفعول **قال** وجدت زوجها محبوا فعتق في الحال يعني اذا طابت المرأة  
ذلك لانه حقه فلا بد من طلبها ولا فائدة في التامير بخلاف العتق على ما يحوي من ترتيب قوله وجدت زوجها  
محبوا اشعار بان لا يوجب بعد ما وصل اليها الاخياد لهما كما اذا اصاب عتقا بعد ما عرف في موضعه ولا فرق في  
هذا بين ان يكون الزوج مريضا او صفيحا كما ذكرنا بخلاف العتق يستلزم بلوغها لادعائها ان تدعي بخلاف  
ما اذا ثبت له حق الشفعة او القصاص او ورث مالا او اطلع الولي على عيب فيه حيث ثبت له الصفة هذه الحقوق  
والفرق ان التدقيق هنا لفات حقه في خصال الشهوة وذلك معزول من العتق بخلاف الفصول الاخر  
فان التدقيق ثابت في الحال ويصير التدقيق بقاء صفة ولو كان هو او هي مجنونا لا يوجب في الشيب والعتق  
لعدم الفائدة ويقدر بينهما الخصومة الولي ان كان له ولي والا فتب القاضي من خصامه عنه ويوهل المطلق  
هنا كما يوهل له في الارباء بعد الغرض على ابويه وكما في اللعان ان ثبت قبل التدقيق ولو جهات امرأة المحبوب  
بولد بعد التدقيق الى سنتين ثبتت نسبة ولا يبطل تدقيق القاضي بخلاف العتق حيث يبطل تقديره لانه كما  
ثبت نسبة لم يبق عتقا ذكره في الغاية وفيه نظر لانه وقع الطلاق بتقديره وحد باين فكيف يبطل الاتيان بها  
لو اقرت بعد التدقيق ان كان قد وصل اليها لا يبطل التدقيق **قال** واجل سنة كوعتقا او عتقا فان وطئ  
والابانت بالتدقيق ان طلبت وقال اهل الظاهر لا يوجب ولا يفتر حديث امرأة عبد الرحمن فانه عليه الصلاة  
السلام لم يوجب حين شكت اليه عدم عتق الله **ولما** جاء الصحابة على ناصيله وكان العاجب عليه الامساك  
بالعرف وحسن المعاشرة ولا يتحقق ذلك بغيبته فمما لا يكون امساكها بعد ذلك ظمما فيجب التسريح بها  
لا حصان دفعا لظلمه عن الظلمه لا يتحقق في الحال لان حقه في العتق عدة في الجملة لا في كل زمان ومكان في الحال  
لا يدل على عتقه في الحال لانه قد يكون لم يجزه وهو لا يوجب الخيار وانما يثبت ذلك بالتأجيل سنة لان امره  
عائلا يذول فيها لانه يكون لقلية البرودة والحارة واليبوسة او القويمة ووصول السنة مشيئة عليها فا  
لم يبع حار طين والصيف حار يابس والحريف بارد يابس طبع الموت وهذا في الفصول والاشياء باردة طين  
فان كان منه من ندر ففصل الحار يابس وان كان من حار فصل البارد يابس وان كان من يابس ففصل البارد يابس  
ولا يدل على عتقه في الحال لانه قد يكون لم يجزه وهو لا يوجب الخيار وانما يثبت ذلك بالتأجيل سنة لان امره  
عائلا يذول فيها لانه يكون لقلية البرودة والحارة واليبوسة او القويمة ووصول السنة مشيئة عليها فا  
لم يبع حار طين والصيف حار يابس والحريف بارد يابس طبع الموت وهذا في الفصول والاشياء باردة طين  
فان كان منه من ندر ففصل الحار يابس وان كان من حار فصل البارد يابس وان كان من يابس ففصل البارد يابس

هذا هو الوجه في العتق  
فان كان من ندر ففصل  
الحار يابس وان كان من  
حار فصل البارد يابس  
وان كان من يابس ففصل  
البارد يابس

فان كان من ندر ففصل الحار يابس وان كان من حار فصل البارد يابس وان كان من يابس ففصل البارد يابس  
ولا يدل على عتقه في الحال لانه قد يكون لم يجزه وهو لا يوجب الخيار وانما يثبت ذلك بالتأجيل سنة لان امره  
عائلا يذول فيها لانه يكون لقلية البرودة والحارة واليبوسة او القويمة ووصول السنة مشيئة عليها فا  
لم يبع حار طين والصيف حار يابس والحريف بارد يابس طبع الموت وهذا في الفصول والاشياء باردة طين  
فان كان منه من ندر ففصل الحار يابس وان كان من حار فصل البارد يابس وان كان من يابس ففصل البارد يابس

تقال بن عبد البت قد صح ان ذلك كان بعد طلاقها فلا يكون حجة لادعائها في الزوجية ولو كانت امه والخيار  
الى الولي عند اي حصة واي يوجب وقال زعموا لان الخيار انما يثبت لفات حقه في خصال الشهوة وذلك  
حقها على المخلص ولها ان المقصود من العتق في الادخل حصول الولد لا انقضاء الشهوة وما ركب فيه امر الشهوة  
حامل لها على حصول الولد والولد حق المولى ولهذا قال ابو حنيفة الاذن في العتق الى المولى ثم ان هذا الخيار لا يجب  
على الفور حتى لو وجدت عتقا ولم يفرجه ما اذا لا تملك الا تملك على الحاصلة كل وقت ولان ذلك قد يكون للتمتع والامتنان  
لا للبر صواب ولو وصل اليها مائة ثم عجز للاختيار لاهل الحق في وطئ واحدة حصول المقصود بهما من تملك المهر وال  
الا حصان وما زاد عليها لا يجب عليه حكما ويجب عليه ديانة في العتق به تطبيقا بانه وقال الشافعي هو تسريح لانه  
مردقة من جهتها **قال** ان هذه العتقة من جهة لان الواجب عليها الامساك بالمهر وفي فاذا مات وجب التسريح بالاد  
حصان فان فعل والاب القايح صواب فان الفعل منسوبا اليه فخان طلاقا بائنا يستحق دفع الظلم عنها والتماع الصحيح  
اللازم التام لا الخلل الفسخ ولهذا لا يفسخ بالهلاك قبل التسليم لان الملك الثابت به ضروري فلا يظفر من عتقه الاستيفاء  
والفسخ بغيره فلا يظفر فحقه والفسخ بعدم الكفارة وخيار العتق والبلوغ تسريح قبل التمام فبان في معنى الانتقام  
من الامتنان بخلاف ما نحن فيه لانه مردقة بعد التمام فبان رفعها كمال المهر وعليها العتق لوجود المخلو الصحيح  
وقد بيناه من قبل هذا اذ اقر الزوج انه لم يصل اليها اما اذا انكر فذكره من ترتيب ان شاء الله تعالى **قال** **فصل**  
ملو قال وطئت وانكثرت وتلق بك خديرت وان كانت شيبا صدق بخلافه يعني اذا تمت الحقة وتقال وطئت وانكثرت  
هي نظير اليها النساء فان قلنا انها بك خديرت وان قلت هي شيبا فالقول قوله مع مبيته فمساوات الشابة اصلية  
او طارئة ثم ان المصنف رحمه الله لم يذكر كيفية ثبوت العتق ليوصل الى ذلك في الاستيفاء ليعتق ولا بد من ذكره فيها  
وتمام تدبيره ففصل اذا ادعت المرأة انه لم يصل اليها فان صدقتها بوجع سنة مطلقا سواء كانت بك او شيبا  
وان كان انكر فان كانت بك انظر اليها النساء فان قلنا انها بك بوجع سنة ثم اذا تمت السنة فان ادعت عدم الوصول  
فان صدقتها خديرت لثبوت حقه بالتصادق وان انكر نظر اليها النساء فان قلنا انها بك خديرت وان قلنا هي شيبا  
فالقول قوله مع مبيته لان الشابة ثبتت بقولها وليس من ضرورية ثبوت الشابة الوصول اليها لا احتمال زوالها  
بشيء اخر فخلق خلاف المرأة لان ثبوتها يعني الوصول اليها ضرورة فثبت بقولها ثم ان حلف فمساوات وان  
كل خديرت لان دعواها ثابتة بالنكول وان كانت شيبا في الاصل فالقول قوله مع مبيته لانه ينكح استحقاق العتق  
عليه والا اصل هو السلام في الجملة ثم ان حلف فلاحق اليها وان كل بوجع سنة فاذ امت السنة فان ادعت عدم الوصول  
اليها فان صدقتها خديرت لثبوت حقه بالتصادق وان انكر فالقول قوله مع مبيته ما ذكرنا ثم ان حلف فمساوات  
وان كل خديرت لما ذكرنا في اصله انها ان كانت شيبا فالقول قوله ابتداء وان شيبا مع مبيته فان كل في الادعاء بوجع  
سنة وان كل في الادعاء خديرت وان كانت بك اثبت العتق فيها بقولها فيوجع او يفترق **قال** وان اضارته

هذا هو الوجه في العتق  
فان كان من ندر ففصل  
الحار يابس وان كان من  
حار فصل البارد يابس  
وان كان من يابس ففصل  
البارد يابس

فان كان من ندر ففصل الحار يابس وان كان من حار فصل البارد يابس وان كان من يابس ففصل البارد يابس  
ولا يدل على عتقه في الحال لانه قد يكون لم يجزه وهو لا يوجب الخيار وانما يثبت ذلك بالتأجيل سنة لان امره  
عائلا يذول فيها لانه يكون لقلية البرودة والحارة واليبوسة او القويمة ووصول السنة مشيئة عليها فا  
لم يبع حار طين والصيف حار يابس والحريف بارد يابس طبع الموت وهذا في الفصول والاشياء باردة طين  
فان كان منه من ندر ففصل الحار يابس وان كان من حار فصل البارد يابس وان كان من يابس ففصل البارد يابس



















Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

[illegible]

ولا يكون التقريض **واجباً** لا يقع عليه لانه ان كان رجعيًا فالرجعية قائمة واما اذا كانت معدة عن الطلاق فلا يجوز  
التقريض على وجه لا يقع عليه الناس لانه لا يخرج ليل ولا نهار او الاطراف كذلك ميب وغيره تحصيل ما هو واجب التقريض  
والعداوة بين الزوجين **ولا يخرج** ذلك في المتوفى عنها زوجها **قال** ولا يخرج مقتلة الطلاق بل تعتد في المثل  
الذي كان يضاف اليها بالسكنى حال وقوع الطلاق سواء كان الطلاق رجعيًا او بائناً لقوله تعالى لا يخرجوهن من بيوتهن











بذلك كانت من ذوات الارواح وكذلك الصغيرة ولهذا لم تستألف العدة اذا حاضت بعد انقضاءها  
والاريسة تستألف **قال** والموت لا يترك منها من ويثبت نسب ولد المعتدة الموت اذا حاضت به  
لا قبل من سنتين من وقت الموت وقال رحمه الله اذا اولدت لتمام عشرة اشهر وعشرة ايام من حين  
مات لا يثبت النسب لما ذكرناه في الصغيرة من تعيين عدتها بالاشهر ونحن قد ذكرنا الفرق هناك بينهما  
والصغيرة اذا انقضت عدتها فان اتمت بالحبل فهي كالليدة ثبتت نسبها الى سنتين لان القول قولها  
في ذلك وان اتمت بانقضاء عدتها بعد اربعة اشهر وعشر اثم ولدت لستة اشهر فصاعد الم يثبت النسب  
منه وان لم تدع الحبل ولم تقم بانقضاء العدة فعند اي حنفية ومحمدان ولدت لا قبل من عشرة اشهر وعشرة  
ايام يثبت النسب منه والام يثبت وعند اي يثبت الى سنتين والعهد ما بين المعتدة الصغيرة والطلاق  
والاريسة اذا اطلقها زوجها بائنا او رجعي ولم تقم بانقضاء عدتها حتى ولدت كان للحواب فيها من ذوات  
الارواح اسوة بالام ولدت بطل اياها وان اتمت بانقضاء عدتها بالاشهر فكذلك للحواب حتى يثبت  
نسبها الى سنتين ان كان الطلاق بائنا والى ما لا نهاية لفر الرجعي لانها لما ولدت بطل اعتدادها بالاشهر  
لان ذلك هو انما لم تكن ايسة فصارت دائرها لم تقم بانقضاء عدتها وان اتمت بانقضاء عدتها مطلقا غيب  
بالاشهر في مدة يتصور ان يكون فيها ثلاثة اقدار ثم ولدت لستة اشهر من وقت الاقدار لم يثبت نسبها  
اقرارها على انقضاء العدة بالاشهر الا انه لا يخلو من جعل كارتها توجب بدخول احد فحبلت منه فلا يبطل اقرارها  
الا اذا اولدت لا قبل من ستة اشهر من وقت الاقدار فبطل ظهور كذبها بيقين وان كانت معتدة عز ووجه فالاريسة  
فيها والى من ذوات الارواح اسوة لان العدة الوفاة تكون بالاشهر في حق كل واحدة منهما اذا لم تكن حاملا  
والمقربة يحضنها لا قبل من ستة اشهر من وقت الاقدار اي يثبت نسب ولد المقربة بانقضاء العدة  
اذا حاضت بدلا قبل من ستة اشهر من وقت الاقدار لظهور كذبها بيقين هذا اذا حاضت به لا قبل من سنتين  
من وقت الاقدار كما اذا اتمت بعد ما مضى من عدتها سنتان الاشهر من حاضرت بولد بعد ثلاثة اشهر  
من وقت الاقدار لم يثبت نسب منه لان شره بثبوته ان يكون لا قبل من سنتين من وقت الفراق بالموت  
او الطلاق وبعد لا يثبت وان لم تقم بانقضاء رجع الاقرار او ي الا اذا كان الطلاق رجعي  
فحينئذ يثبت ويكون من اجتماع ما بينا من قبل يثبت اشكال وهو ما اذا اتمت بانقضاء عدتها  
ثم حاضت بولد لا قبل من ستة اشهر من وقت الاقرار ولا قبل من سنتين من وقت الفراق ينبغي ان لا  
يثبت نسبة اذا كانت الحقة تحفل ذلك بان اتمت بعد ما مضى ستة اشهر حاضرت بولد لا قبل من ستة اشهر  
من وقت الاقرار لان المعتد ان عدتها انقضت في شهرين او ثلاثة اشهر ثم اتمت بعد ذلك بزمان  
طويل ولا يلزم من اقرارها بانقضاء العدة ان تنقض في ذلك الوقت فلم يظهر كذبها بيقين الا اذا  
قال انقضت عدتها

في كل واحد من هذه الصور  
بما لا يخلو من جعل كارتها  
توجب بدخول احد فحبلت  
منه فلا يبطل اقرارها

فان انقضت عدتها  
ثم حاضت بولد لا قبل  
من ستة اشهر من وقت  
الاقرار ولا قبل من  
سنتين من وقت  
الفراق بالموت  
او الطلاق رجعي  
فحينئذ يثبت  
وكون من اجتماع  
ما بينا من قبل  
يثبت اشكال  
وهو ما اذا اتمت  
بانقضاء عدتها  
ثم حاضت بولد  
لا قبل من ستة  
اشهر من وقت  
الاقرار ولا قبل  
من سنتين من  
وقت الفراق  
بالموت

فبعد اقرارها **قال** انها المينة في الاخبار عن ما رويها وقد اجبت بمقتضى عدتها وهو ممكن فوجب  
قبول خبرها على الكلام على الصحة ولا يلزم من تعلق عدتها بكون من الدنيا الا انه لا يخلو  
بغيره فحلت منه قبل عليه عند الامكان مع اننا نقول يجوز ابطال حقه بغير قول الامين اذا لم يكن مكذبا بارعا  
الان يثبت انها صدق في انقضاء العدة بالاشهر وان تعقد ذلك ابطال حقه الذم في الرجعة **قال** والمعتدة  
ان حاضت ولادتها بشهادة رجلين او رجل وامرأتين او حبل طاهر او اقراره او تصديق الورثة  
اي يثبت نسب ولد المعتدة ان حاضت ولادتها بشهادة رجلين او رجل وامرأتين او حبل طاهر او اقراره او تصديق الورثة  
في طلاق رجعي او بائن او وفاقه **قال** ابو يعقوب ومحمد يثبت نسبها بشهادة امارة واحدة قابلة لان الفرائض  
قيام لقيام العدة اذ يقع الفراش ان تعقد المرأة للولادة لشخص واحد والمعتدة بهذه الصفة والفراش  
يلزم النسب والحاجة بعد ذلك الى اثبات الولادة وتعيين الولد وذلك يثبت بالمقابلة كما في حال قيام النكاح او  
الحبل الطاهر او اقرار الزوج بالحبل والى حنفية ومحمدان ان العدة تنقضي باقرارها بوضع الحبل في الفراش  
والنقص لا يثبت حجة فثبت الحاجة الى اثبات النسب ابتداء فيشتد فيه كمال الحجة بخلاف ما اذا كان الحبل طاهرا او  
اعتداف من جهة احوال قيام النكاح لان النسب يثبت قبل الولادة بالفراش والحاجة الى تعيين الولد وهو يثبت  
بشهادة القابلة وقوله والمعتدة ان حاضت ولادتها تداخل جميع انواع المعتدات وفي الرجعي اذا حاضت بولد اكره  
من سنتين اشكال لان الفراش ليس بمنقوض في حقها لا تكون مراجعة لكون العلوق في العدة على ما بينا فينبغي  
ان يثبت نسب ولدها بشهادة القابلة من غير زيادة شيء اخذ كما في المنكحة وفي المبسوطة بقيد عدم  
ثبوته بدون شهادة رجلين ان يكون الطلاق بائنا وان يكون الذم مذكرا للولادة فانها بعد انه اتفاق لا على  
سبيل الشر لان ظهور الحبل كادقاره ولا فرق بين البائن والرجعي عند انقضاء العدة بوضوح وذكر في العامة  
انه لا يحتاج لثبوت النسب الى شهادة القابلة عند اعتدافه بالحبل وعند ظهور الحبل وعند قيام الفراش وانكر  
صاحب ملحق الجارية اشهد الله شهادة القابلة لتعيين الولد عند اي حنفية وهو سهو فان شهادة القابلة لا بد  
من تعيين الولد اجماعا في الصور الثلاث وعند ما لا يثبت الاشهاد القابلة وما الولد فلا يثبت بالاجماع  
الاشهاد القابلة لاحتمال ان يكون هو غير هذا المعين ومرة للطلاق لا يظهر الا حكم احد كالطلاق والعتاق  
بان علقها بولادتها يقع عند اي حنفية بقولها وكذا لانها امينة لا اعتدافه بالحبل او لظهوره فيقول قولها  
وعندها لا يقع شيء حتى تشهد قابله نص عليه في الاربعاء والنهاية وغيرها والطاهر ان صاحب الغاية اخذه  
من الهداية من قوله الا ان يكون حبل طاهرا واعتداف من الزوج فثبت النسب من غير شهادة وليس معناه كما  
ذكره هو وانما معناه يثبت بغير شهادة رجلين الان يثبت الى ما ذكره في هذه المسئلة بغير هذه الكلمة من قوله  
لان النسب ثابت قبل الولادة والتعيين يثبت بشهادتها اي بشهادة القابلة ولو لا هذا التاويل لكان متافضا فاحمله  
ان شهادة الشار

في ذلك

جميع هذه الصور  
بما لا يخلو من جعل كارتها  
توجب بدخول احد فحبلت  
منه فلا يبطل اقرارها

فان انقضت عدتها  
ثم حاضت بولد لا قبل  
من ستة اشهر من وقت  
الاقرار ولا قبل من  
سنتين من وقت  
الفراق بالموت  
او الطلاق رجعي  
فحينئذ يثبت  
وكون من اجتماع  
ما بينا من قبل  
يثبت اشكال  
وهو ما اذا اتمت  
بانقضاء عدتها  
ثم حاضت بولد  
لا قبل من ستة  
اشهر من وقت  
الاقرار ولا قبل  
من سنتين من  
وقت الفراق  
بالموت
















باب الحقيق

بالقاربة والذوقية والمكسبة النفقة الذوقية لانها انصب لما تقدم **قال** تجب النفقة  
للمزوج على زوجته والكسوة بقدر حالهما ولو مانعة نفسها للهيب ثبت ذلك بالكتاب والسنة  
والاجماع وحديث من المعقول اما الكتاب فقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته وقوله تعالى  
وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف واما السنة فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر في خطبة في حجة الوداع فقال اتقوا الله في النساء فان  
هن عوار عندكم اتخذتموهن باهانة الله واستحللتمهن فوجهن بكلمة الله ولكم عليهن ان  
لا يؤلبنكم اشدكم احدكم عونه فان فعلن ذلك فاحذروهن حذر بالغيب متبرج ولهن عليكم  
رزقهن وكسوتهن رواه ابو داود وعنه جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل ابدا  
بنفسك فتصدق عليها فان فضل شي فلا عليك فان فضل شي فليذهب فمما يثبت الحديث رواه  
مسلم واما الاجماع فلا رن الا امة اجمعت على ان النفقة والسكنى واجبتان للمزوج على زوجته  
واما المعقول فلا رن النفقة تجب جند الاجتناس ومن كان محبوسا عن شخص كانت عليه نفقة  
لعدم تقدر على اجرة نفسه اصله الفاجر والموالي والعامل في الصدقات والمفتي والمقاتلة و  
المضارب اذا سافر بمال المضاربة والوصي والاعتق في ذلك بين ان تكون مسلمة او كاذمة لا للاق  
النصوص وقوله بقدر حالهما يعني يقبض حالهما في النفقة حتى اذا كانا موسرين تجب عليه نفقة المورس  
وان كانا موسرين تجب عليه نفقة المعسر فان كان احدهما موسرا والاخر مقسرا تجب عليه نفقة  
المعسر دون نفقة الموسر ان وفوق نفقة المعسر وهذا الاختيار للخصاف وعليه الفتوى وقال  
الكشي يقبض حال الزوج لا غير لقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته وقال تعالى على الموسع قدره  
وعلى المقسط قدره وقال تعالى ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما اتاه الله لا يكلف الله شيئا الا ما  
اتاه ومن اعتبد حالهما فقد ترك العمل بالكتاب والسنة وبيانه ان الزوج اذا كان مقسرا او محسورا  
فلا وجبنا عليه نفقة المعسر فان تكليفهما لم يفته وهو منفي بالنقض **ولنا** قوله عليه الصلاة  
والسلام لهن امداء اي سفيان خذي من مال اي سفيان ما يكفيك ولذلك بالمعروف فقد  
اعتد حالهما والحديث صحيح مذكور في الصحاحين وماتله يقتضي اعتبار حال الرجل واعتد ناهيا  
عملاهما ونحن نقول فيما اذا كان هو مقسرا او محسورا يسلم لها قدر نفقة المعسر في الحال والزايد  
يبقى دينها منه فلا يكون تكليفها بماله بوجوبه وكل جواب عرفت في فضل النفقة من اعتبار حال الزوج  
او حالها فهو الجواب في الكسوة اذا المعنى لا يختلف وقد تعارض فيه نصان ايضا لان قوله تعالى على الموسع قدره  
وعلى المقسط قدره والمراد به الكسوة وحديث هناد عام بينهما فقد تعارض فيها عملنا بهما باعتبار حالهما و

عن قوله  
يا مرق الوصل  
ووصل النقص  
عليق كقارفة  
اليمين واليسار  
للتوقيع العبد  
وحي فصيحة  
ان يا ملا محمد  
الافكار كالم  
الافكار في  
الحاشية وقوله  
والصانع فيها  
واجبة النقص  
نقصها وان  
نقصها  
عن التلخيص









اذا اقام العاقد مقام نفسه وبلغ منه من نفقة المأدم اذ في الكفاية ولو كان الزوج معسرا لا يجب  
عليه نفقة خاد مهورا ان كان لها خادم فمهورا له الحسن عن ابي حنيفة خلافا لما هو يقول  
انها اذا كانت لها خادم لم تكتف بخدمة نفسها يجب عليه نفقة كما لو كان موسرا او الاول  
اصح ان المعسر يكتفي بخدمة نفسها واستعمال المأدم لزيادة التنعيم فيعند في حالة  
اليسار دون الاعسار ولو اختلفا في اليسار والاعسار فالقول قوله الا ان تقيم المدارة  
البينة لانه متمسك بالاصل **قال** رحمه الله ولا يفرق بجوده عن النفقة ويؤتمن  
بالاستدانة عليه وقال الشافعي رضي الله عنه يفرق بينهما الماروي ابو حنيفة رضي الله  
من قوله عليه الصلاة والسلام ابدأ بمن تقول فقل من اعول يا رسول الله  
قال امك ثم تقول اطعمني واستعملني ولدك يقول الى من تشاء كني رواه البخاري  
ومسلم وروى الدارقطني عن ابي حنيفة رضي الله عنه في الصلابة لا ينفق  
على امهات يفرق بينهما وكتب عمر رضي الله عنه الى امراء الاجناد في رجال غابوا  
عن سائرهم فامرهم ان ينفقوا او يطلقوا فان طلقوا بعثوا ببقية نفقتهم المأصينة  
لادب العاقد عليه الامساك بالمعروف وقدرت ذلك بالبحر عن النفقة فتعيت  
الشتى بالارسان مضار للجب والعنة بل اولى لا يقال له بدون النفقة ويبقى  
بدون الجماع الا ان يقر الله يقره بالانفاق على المملوكة بملك اليهين ويبيعها عند  
الحج أو الابداء ولا يقره بالجماع وكذا منفعة الجماع مشتركة بينهما ومنفعة  
النفقة مختصة بها فان فوقه **قال** قوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة  
الى ميسرة يدخل تحت كل تفسير وقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا ما اطاقها يستعمل  
الله بعد عسر يشاء دليل على ان من لم يقدر على النفقة لا يكلف على الانفاق فلا يجب  
عليه الانفاق في هذه الحالة لان التقدير ابطال الملك على الزوج وفي الامر با  
لاستدانة تاديب حقا وهو أهون من الابطال فكان اولى ولا حجة له في حديث  
ابي حنيفة رضي الله عنه لا ينفقون قالوا له سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال لا هذا من كسب ابي حنيفة رواه البخاري كذلك عند في صحيحه ولا ريب  
ليس في الاحكام قول المفسر اطعمني او وارثي وليس فيه دلالة على ان الفراق  
واجب عليه اذا طلبت ذلك وكذا الحديث الثاني لا يلزم للجنة لانه في طريقه عبد الباقي  
بن قانع وقال الباقون في حديثه نكدة وقالت ايضا هو ضعيف عندنا وضوفا  
عنده ولا يمكن الاحتجاج بامهات ايضا لان مذهبه اسقاط طلبها من المعسر ذلك من عدم

ومال صح

بيان البدن

كانت

وقال صح ذلك عند وكذا به ايضا الى القا درين على النفقة ولهذا امرهم ان يقولوا يا  
لبيقة من النفقة المأصينة كما لا يمكن قياسها على الجب والعنة لا ينفقون بها المقصود بار  
النكاح وهو التوالد والمال تابع لما يلحق مما هو اصل والنفقة لا تقوت بل تنافذ وتبقى دينيا في  
دومة فممكن تاديبها الاخرة فلما يكون معارضة لا يبطال حقه من الملك ولا الجب والعنة لا يمكن  
ذلك فتعذر حد الحقات فتدفع حقا لانه اصدق من جهتها حقا اذ لا حجة له  
البيها فيما يرجع الى المقصود بالنكاح ولهذا انجأت عن نفقة الاممة اذ لا يمكن  
تدريكها لادب المملوك لا يكون له حرة دين على سيده فتعيت البيع ولا ينفق  
حقه الترقية الى بذل وهو الثمن وسقوط حق العبد في النفقة لا الى بذل  
فكان البيع أهون لانه كلما فابت حجة لو كانت الاممة ام ولد له لا يعتقها القاي  
عليه لما فيه من ابطال حقه بلا عوض ولهذا اثبت ان الامساك بالمعروف  
لم ينفق لان كل واحد مخاطب بما عنده لقوله تعالى على الموسع قدره  
وعلى المقتر قدره وليس قدرة الاعلى التزام في الدمة منجب المصينة اليه  
الى الميسرة بالنقص ولهذا يجب المصينة اليه في حق المهر والنفقة المحتمة  
عن المأصينة وخايفة الامم بالاستدانة مع مذهب القاضي النفقة ان يمكنها  
احالة الغريم على الزوج فيطالبه بخلاف ما اذا كانت بغيب امه حيث تطالب  
هي ثم تدفع هي على الزوج ولا يحل عليه الغريم لعدم ولايتها عليه وذكر  
لما خصا ان تفسيد الاستدانة هو الشراء بالبيعة ليقضي الثمن من مال الزوج  
وفي شرح المختار المدارة المعسرة اذا كان زوجها معسرا ولها ابن من غيره  
موسرا او اخ موسر فنفقتهما على زوجها ويده من الابن او الارخ بالانفاق  
عليها ويرجع به على الزوج اذا ايسر ونجس الابن والارخ اذا امتنع لادب هذا  
من المعروف فثبت هذا ان الامم لنفقتها اذا كان الزوج معسرا وهي معسرة  
يجب على كل من كانت يجب عليه نفقتها لولا الزوج وعلى هذا لو كانت للمعسر اولاد  
صغار ولم يقدر على انفاقهم يجب نفقتهم على من يجب عليه لولا الاب كالا أم والارخ  
والعم ثم يرجع به على الاب اذا ايسر بخلاف نفقة اولاد الكبار حيث لا يرجع عليه  
بقدر اليسار لانها لا يجب مع الاعسار فكان كالميت **قال** وفيهم نفقة اليسار بقدره  
وان قض نفقة الاعسار يعني اذا كان ينفق عليها نفقة المعسر لا عساره ثم استسهم لها  
نفقة الموسر لطرد اليسار اي بخلافه وان كان الاول بالقضاء لادب القضاء به لعذر



الا عسار فاذا زال العذر بطل ذلك كالمكفر بالصوم اذا وجد الدقة بطل صومه  
 ونقل القدر لا يمنع الا تمام بقوله لانه تقدير لنفقة لم يثبت وهذه المسئلة تستقيم  
 على قول الكرخي حيث اعتبر حال الرجل فقط ولم يعتبر حال المرأة أصلاً وهو ظاهر  
 الدواية ولا يستقيم عما ذكره القضاة من اعتبار حالهما على ما عليه الاعتماد فيكون  
 فيه نوع تناقض من الشيخ لا من ما ذكره في اول الباب هو قول القضاة ثم بني الحكم على  
 قول الكرخي **قال** رحمه الله والرجل نفقة مضت الا بالقضاء او التضياع اي مضت مدة  
 ولم ينفق عليها الزوج فلا شيء لها من ذلك الا ان يكون القايض قد زن لها النفقة او صلحت الزوج  
 على مقدار منها فيقضي لها بالنفقة ما مضى لان النفقة صلبة فلا تحك الا بالقبض كزوج  
 القايض وقال الشافعي تفسير ديناً بلا قضاء ولا رجاء لا رجاء لا رجاء لا رجاء لا رجاء لا رجاء  
 لو كان عوضاً عن الملك لوجب جملته واحدة كالمكفر وثمن المبيع ولا من مضمون بالمكفر  
 فلا يكون مضموناً بغيره كبدل الخمر العوضات عن معوض واحد لا له لو كان عوضاً  
 لا تخلوا اما ان يكون عوضاً عن الملك او عن الاستمتاع به والا لم يتناول ذكرنا وكذا الثاني  
 لان الاستمتاع تصدق في المملوك فلا يستحق عوضاً ولكن لما وقع الاحتباس لا رجاء  
 ليتمكن من الاستيفاء وصيانة ما فيه اوجبت عليه النفقة كزوج القايض لما كان متغولاً  
 لحقوقهم وجبت له النفقة من بيت مال المسلمين الا ترى ان الاستيفاء امر زائد على ما وقع  
 عليه العقد وكذا الاحتباس فيجب بمقتضى جزمه صلة والصلاة لا تحك الا بالقبض  
 كالهبة والصدقة ولان فيه حقين حق الشرع وحق الزوج فمن حيث الاستمتاع و  
 قضاء الشهوة واصلاح المعيشة حق للزوج ومن حيث تحصيل الولد وصيانة كل  
 واحد منهما عن الذنا حق للشرع فباعتبار حق الزوج وباء اعتبار حق الشرع صلة  
 فاذا ائدت بينهما فلا يستحق الا الحكم لا اكله او باء اعتبارهما لانه لا يتبعها على نفسها حقوق  
 ولاية القايض عليهما وذلك في الغاية ان نفقة ما دون الشهد لا تسقط وعنده الودعية  
 فكلما جعل القليل بما لا يمكن التزعمه اذ لو سقطت بمضي يسير من المدة مئة شبيبة  
 لما تمكنت من الاخذ أصلاً **قال** رحمه الله وموت احداهما تسقط المقتضية ان يموت احد  
 الزوجين تسقط النفقة المقتضية بها مادام كانا صلة والصلاة تسقط بالموت كالهبة  
 والدية والحرية وثمان العتق هذا هو الذي لا يرد بها بالاستدانة وان امرها القايض با  
 الاستدانة لم تسقط بالموت هو الصحيح ذكره في النهاية وهذا لان هذه النفقة لها

شبهان

شبهان شبهة بالصلة وشبهة بالدينون فان امرها بالاستدانة لا تسقط  
 كسائر الدينون وان لم يرد بها سقطت كسائر الصلوات عملاً بالسبيل  
 ولا رت القايض ولاية عامة فاستدانتها بامر القايض فان قيل انتم قلتم فيها  
 تقدم استحقاق هذا الدين بحكم القايض فلا يسقط حتى الزمان بعد ذلك وعلى  
 هذا يسقط بالموت ايضاً لا يستحق بالقبض **قال** ان الموت يطل الاهلية بار  
 الكلية حتى لا يصح من الاستدانة بعد ذلك فكان اتوى في ابطال الصلوة فيحتاج فيه  
 للاستدانة الى زيادة تأكيد وهو الاستدانة بالاستدانة وفي حال الحياة لم يطل الاهلية  
 فيحكم بحجج التأكيد وهو القضاء بها وكذا لا يسقط بالطلاق في الصحيح لما ذكرنا  
**قال** ولا تدر المحلة اي لاند النفقة المحلة بموت احداهما بان اسلفها  
 نفقة سنة مثلاً ثم مات احداهما لا يستد ذلك وقال محمد بن الحسن لها  
 نفقة ما مضى وما بقي سدد منها وبه قال الشافعي رحمه الله وعلى هذا الخلاف  
 الكسوة فها يقول لان انما احدث عوضاً عن ما استحقه عليه بالاحتباس فيثبت  
 ان الاستحقاق له عليه فتدركه كما اذا ادعى على شخص ديناً فقبضه ثم تصادقا  
 انه لا دين عليه فادته يد المقبوض وكما اذا اسلفها نفقة سنة  
 ثم مات قبل ان يتزوجها وكذا في القاضي او المقاتلة اذا اسلف ثم  
 مات قبل المدة **ولما** انما صله اتصل بها القبض ولا رجوع في الصلوات بعد  
 الموت بخلاف مسئلة التصادق فان المقبوض هناك مضمون على القايض  
 الا ترى انه يدفع عليه وان هلك وهذا يسقط الرجوع بالهلاك اجماعاً  
 وبخلاف التحجيل قبل التزوج لانه لم يصح لعدم سببه ولهذا لا يلزم  
 وهذا وقع صحيحاً لازماً ورتق القاضي ممنوع لانه على الخلاف  
 ولا رت سلم فالفدت بينهما ان تصدق الامام في بيت المال مقتيد  
 بشرط النظر والنظر ان يورث منه ويغطي لمن يحق بقعة من قضاء  
 المسلمين **قال** رحمه الله ويبيع القيت في نفقة زوجته ومعناه  
 اذا تزوجها باذن المولى لانه دين وجب في ذمته لوجود سببه  
 وقد وجد وجوبه في حق المولى فيتعلف بدقيقته كدين النجاسة  
 بخلاف ما اذا كان بغير اذنه لان النكاح لم يصح فلم تجب النفقة فيه

الاستدانة  
 بالدينون  
 كاستدانة  
 بالدينون



ولو دخل بها لا يباع ايضا في المهر لانه وجوب المهر لم ينفذ في حق  
المولي كقوله محمد بن علي وانما يطالب به بعد الحدية والمولي ان يقدسه  
لان حقها في النفقة لا في عين الرقبة لو مات سقط لما ذكرنا ان القيد لا  
يملك بالقبض وسقط بالموت قبل القبض وكذا اذا قبل تسقط في الصحيح  
وقيل لا تسقط لان اختلاف القيمة فتنتقل اليه كسايد الديون وانما  
تسقطان لغوات المحل لا الي خلف كالعقد الجاني اذا قبل بالجناية  
وهذا ليس بشي لان الدين انما ينتقل الى القيمة اذا كان ديناً  
لا يسقط بالموت وهذا يسقط بالموت على ما بينا فكيف ينتقل اليها ولو  
اجتمع عليه نفقة اخدي بعد ما بيع مدة اخرى بيع ثانياً وكذا  
ثالثاً الى ما لا ينهي وليس في الديون ما يباع فيه مدار الا دين النفقة  
وعنده من الديون يباع فيه مدة فان اوفى العقد ما والا طولب به  
بعد الحدية والفرق ان دين النفقة يتجدد في كل زمان فيكون  
ديناً اخر حاداً بعد البيع ولا كذلك سايد الديون ولو كان مدبناً  
او مكاتباً او ولد ايم ولد لا يباع بالنفقة لعدم جواز البيع الا ان المكاتب  
اذا عجز يباع لانه يقبل النقد بعد العجز قال رحمه الله ونفقة  
الاممة المنكوحة بالتبوية لان الاحتباس لا يتحقق الا بها وتبويتها  
لان تحلي بينهما وبين زوجها ولا يستخدمها لان المعتبد في استحقاق  
النفقة تفديغها لمصالح الزوج وذلك يحصل بالتبوية وان استخدمها  
بعد التبوية سقطت نفقتها زال الموجب وان خدمته احياناً  
من عيب

من عيب ان يستخدمها لا تسقط نفقتها لانه لم يستخدمها فلا يكون  
استدداً ولا فرق في ذلك بين ان يكون زوجها حراً او عبداً  
او مدبناً او مكاتباً لان المعنى الواجب لموجب هو التبوية فلا يختلف  
باختلاف الارواح ولا يقال ان خدمة المولي مقدمة على حق الزوج  
شراً حتى لا تجب عليه التبوية فيكون حبسها نفسها بحق فينبغي ان  
تكون لها النفقة كالحرة اذا امتنع من تسليم نفسها حتى يوفىها  
مهرها كان التبوية من جهة ولا يسقط النفقة بخلاف الاممة لان  
التبوية فيها من المولي وكونه مقدماً شراً لا تادبته في عدم سقوط  
النفقة كما لو حجت مع محرم وام الولد والمدبرة كالقصة حتى لا تجب  
نفقتها الا بالتبوية بخلاف المكاتب اذا تزوجت باذن المولي حيث  
تجب نفقتها قبل التبوية كالحرة لان المولي ليس له استخدامها الصيرورة  
رثها احق بنفسها ومنافعها فتقدم على تسليم نفسها شراً كما  
الحرة تجب لها النفقة بمجرد العقد كالحرة ولو يقر الاممة بعد الطلاق  
ولم يكن بولاً لها قبله فلا نفقة لها خلاف الذي قد رحمه الله لانه اصابته  
محبوسة بغيره فحقه فتسقط النفقة قلت لم يكن مستحقاً عند الطلاق































































ایضاً

عشق این عشق عبد  
علی صالح قبل و بعد

[illegible]







علي أن يتوجه فان فعل قلها مقترنا وان اتي فعليه قيمته  
 رحمه الله هو تعليق العلق بمطلق مؤنة اي موت المولى بعد ان الشر بعد وفي المصنف التذبي  
 عبادرة عن العلق الموقوف في المملوك بعد موت المالك والا قول احسن لان الثاني يد عليه التذبي  
 المقيد بان قال ان مت في سقري او مدني هذا او من مدني كذا ونحو ذلك مما ليس بمطلق وفي  
 احسن الشئ عنه بقوله بمطلق مؤنة والتذبي ما اخذ من قوله صلى الله عليه وسلم ام الولد وهي معتقة  
 عزب منه وفي اللغة التذبي هو النظر فيما يؤول عاقبة اليه ودبر الدجل اذا ولي فلانه مدب  
 الحياة او من التذبي لانه دبت نفسه فيه حيث استخذه حال حياته وتقرب به الى الله تعالى بعد وفاته  
 كما دامت فانت حدة الى اخره وهذا تمثيل للتذبي حيث هو او مدني كذا اي كقوله اذا مت فانت حدة الى اخره وهذا  
 خلت حدة او انت حدة يوم اموت او عن ديدني او دبتك اي كقوله اذا مت فانت حدة الى اخره وهذا  
 تمثيل للتذبي المطلق لانه علق عتقه بمطلق مؤنة فيصير به مدب الامنة صريح فيه ويوم اذا قرئ  
 بفعل لا يمتد يد اذ به مطلق الوقت فيكون تذبي مطلقا ولو نوي الزهارة دون الليل لا يكون مدبا  
 مطلقا لاحتمال ان يموت بالليل وكذا لو قال اعتقك بعد موتي او انت عتيق او معتق او محمد او  
 بعد موتي الى غير ذلك من الفاظ العتق وكذا اذا قال ان مت فانت حدة لانه تعليق بالموت وان كان  
 كائنا لحيته وكذا اذا قال ان حدث في حدث فانت حدة لان الحدث يد اذ به الموت عادة وكذا اذا قال  
 انت حدة مع موتي لان اقتداء الشئ بالشئ يقتضي وجوده معه فكان اثباتا للعلق في حال حياته ووجود  
 الموت وكذا لو قال في

[illegible]

باب التدبير في المال



فأعني سبباً لظلال لا يثبت الظل في القدرية وما رواه حكاية حال فلا يمكن الاحتجاج به لانه محتمل ان كان  
مدت أمقيداً واحتمل ان باع منقعه بادن أجرة والاجارة تسمى بيعاً بلفظ أهل المدينة لا ان فيها بيع  
المنفعة وبعبارة ما رواه جاب ان عليه الصلاة والسلام باع حذمة المدبر ذكره ابو الوليد المالكي رحمه الله  
وتمحّل انه باعه في وقت كان يباع تحت بالدين كما انه عليه السلام باع حذمة ابنته ثم نسخ في قوله تعالى وان كان  
ذوا عسرة فمطهرة الى ميسرة ذكره في الناسخ والمنسوخ ولا سلم ان التدبير وصية محض بل انقضى السبب  
فيه الحال على ما بينا ولهذا لا يخل التدبير بقتل المدبر سيده ولا يمكن الرجوع عنه بالقول ولهذا لا  
وصية محض بل بطل ويمكّن الرجوع قال ويستخرج ويوجد رتوكا وشكك اي يستخرج المدبر  
ويجوز للناس وبياء المولى الامانة المدبرة ويندوها من انسان لا ان ملكه ثابت فيه وهذا  
يدخل تحت قوله كل مملوك لي حرة وبالمالك يستفاد من لاية هذه التصرفات وهي لا تبطل حق المدبر  
في نفسه بخلاف البيع وخوفه فانها تبطل حقه فلا يمكن له ان يدع حرة لان موجب الرجوع  
تحت يد الاستيفاء من المالية بطريق البيع وهو ليس محلاً للبيع كانه الولد قال وبموت يعتق  
من ثلثه اي بموت المولى يعتق من ثلث ماله لما روينا ولا ان التدبير وصية كونه تبت عما مضى الى ما  
بعد الموت فينفذ من الثلث قال وسعي ثلثية لو عقيد او كذا لو مديونا يعني سعي في ثلثي قيمته  
اذا كان المولى فقيراً او لم يكن له مال عيده وسعي في جميع قيمته اذا كان عليه دين يستغنى ماله لما ذكرنا  
انه وصية ومحل نفادها الثلث ولم يسلم للموصي له شي الا اذا سلم للمورثه نصفه والدين مقدم على الوصية  
ولا يمكن نفذ العتق فيجب نفقته مع بدو قيمته قال ويبيع ان قال ان مت في سفدي او مريض او  
العشرين او عشرين سنة او انت حرة بعد موتك فلان ويعتق ان وجد الشرط يعني ان التدبير بموت  
على صفة بان قال ان مت في سفدي او مريض الى اخره يجوز بيعه لانه ليس بمدبر مطلق ويعتق ان  
مات المولى على تلك الصفة لوجود الشرط وهذا لان الموت على تلك الصفة ليس كاي حال فلم ينفذ سبباً  
في الحال واذا اتفق معنى السببية لتدبره بين الشك والعدم في تعليق كسايه التعليقات فلا يمنع البيع  
بخلاف المدبر المطلق لان عتقه مطلق بموته وهو كالحال لا محالة فاذا عتق بوجود الشرط عتق كما  
يعتق المدبر اعني من ثلث ماله لان الصفة لها صارت متيقنة في اخر حرة من اجزاء حياته اخذ حكم المدبر  
المطلق لئلا يتدد ولو وقتة بمدة لا يقس مثلها اليها بان قال ان مت الى مائة سنة فانت حرة  
مثل لا يعيش مثله اليها اي مائة سنة فهو مدبر مطلق عند الحسن بن زياد وقال ابو يوسف ليس بمطلق  
لان العتقة للتوقيت ولا تنفذ الى طول المدة او تقسها كما في التوقيت في النكاح والظهار هو الاول لانه  
اذا كان في الغالب لا يعيش اليها صار كالحيات لا محالة ومن المقيّد ان يقول اذا مت وغسلت فانت حرة لانه  
عليه بالوقت ومما

علق

ومن المقيّد ان يقول اذا مت وغسلت فانت حرة لانه عليه بالوقت ومما

ومن المقيّد ان يقول انت حرة قبل موتك بشهر او يوم ومضى الشهر او اليوم فهو مقيّد حتى يمكّن  
بيعه وقال زهد لا يمكن لانه مطلق للتيقن به قال احتمال مؤنه قبل الشهر كان غايماً وقت المهر  
خصار مقيّد فلا يفتي بعد ذلك بمضي الشهر او اليوم ولا ان المدبر هو الذي يعتق بموت مؤله وهذا  
يعتق قبله فلا يكون مدبراً او ذكر في اختلاف زهد ويعقوب اذا قال لعنده اذا مت او قتلت فانت حرة  
فعند زهد يكون مدبراً لان عتقه تعلق بموته حتى يعتق اذا مات على اي وجه كان وعلى قول اي يوسف  
لا يكون مدبراً لان عتقه علقه باحد الشيئين بالموت او القتل فلم يكن عتقه في احدهما فلم يكن  
مدبراً او اسد اعلم باب الاستيلاء وهو طلب الولد لغة وفي الشرع طلب الولد  
من الامه وام الولد للامه المستولدة وهو من الاسماء التي طعن بها من العيون الى الخصوص كالشهر وال  
لغة فانه اسم لطلب القصد لغة وقد صار في العرف لطلب خصوص من طهر البيت والكعبة والنج والورق  
قال رحمه الله ولدت امه من السيد لم تملك ان اذا ولدت امه من مؤله لا يجوز تملكها لما روي  
عن ابن عباس رضي الله عنهما انه عليه الصلاة والسلام قال من وطئ امه فولدت له فهي معتقة عن دين  
منه رواه احمد بن حنبل ورواه غيره عن ابن عمر عن ابي ابراهيم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال  
اعتقها ولها راحة من ما به وعنه رضي الله عنه ذكره ابن ابراهيم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
قطع من عبد ان النبي صلى الله عليه وسلم سهر عن بيع امتهات الاولاد وقال لا يبعن ولا يفتن  
يورثن يستمير بها السيد مادام حياً فاذا مات فهي حرة رواه الدارقطني ورواه مالك في الموطأ  
ولان الحرية قد حصلت بين الوطء والمطوعة بواسطة الولد فان الاماينة قد انقضت بحيث لا  
يمكن التمسك بها على ما عرفت في موضعنا الا ان بعد الانفصال تنفي الحرية حكماً لا حقيقة تضعف  
السبب فاجب حكماً ما جاز الى ما بعد الموت ببقاء الحرية باعتراف السبب وهو من جانب السجل فلذا  
الحرية ثبتت في حقيقتهم لا في حقيقتهم لو ملكت المرأة زوجها بعد ما ولدت منه جاز لها بيعه فلا يعتق بموت  
بها وبشكوت عتق موافق لثبت حقه الحرية في الحال ويوجب عتقها بعد موته وكذا اذا كان بعضها  
مملوكاً والآخران الاستيلاء لا يجوز اذا املت تكهيد اذ هو في بيع السبب فيعتق باصله وقال بشر  
وداد الظاهر هو يجوز بيعها ولا يعتق بموته المولى وروى عن علي رضي الله عنه انه كان يقول  
بيع امتهات الاولاد ثم رجع الى قول الجماعة وحكي عن ابي سعيد السدي عن شيخ الكوفي انه خرج حاجاً  
من بلاد عتق فوصل في يوم الجمعة بعد اربعين يوماً فوجد جماعة من الفقهاء في مجلسهم فحدثهم  
فسأله عن حكي عن ابي سعيد فقال يجوز بيعها لان كان بيعها جائزاً قبل القتل فبالاجماع نحن  
عنده الاجماع حتى يعتق اجزاء احد لان ما ثبت باليقين لا يزول الا يقين مثله من حيث لظني فانه  
لا يقبل القياس ومما

ومن المقيّد ان يقول اذا مت وغسلت فانت حرة لانه عليه بالوقت ومما







۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

[illegible]

عند هذا الاستيلاء لا ينبغي  
على ما بيننا الحاجة الأصلية  
أول الصحة الذم  
التي هي في المضي  
بين أن نلعت  
ولا فاق في ذلك  
من ظار جليلين  
العاصد الخلق  
وهو العلق  
التي هي  
لأن سبب  
ضرورة أنه لا ينبغي  
في حيث في الباقي  
عند فإذا ثبت  
فيه وثبت نفسه

عن القاض

بن زيد اختلاف  
لها ولا يعقل  
ان القاييف يعلم  
عليها فقال هذه الاما  
تقطع لهنه ولزم  
الحق على نعمهم فيه  
والسلام بذلك الا ان  
قول القاييف محي  
صال فلا يمكن  
الاختجاج به علي  
ما عرف في مذهب







ان يكون غالب الوجود عند وجود الشرط يستحق الحكم او المنع وقد يكون متحققا عند وجود الشرط كالنكاح بالملك وسببه وحكمها وجوب البتة اطلاقا والكفارة طلقا وشرطا بعقادهما  
تصور البتة المستقبل خلافا لابي يوسف ثم اليمين بالله تعالى ثلاثة اقسام غموس ولغو ومنعقة  
على ما يبيّن بيان ودليل المحقق عليه انما لا يخلو ان يكون فيها موازنة او لا فالثاني لغو والاوّل  
لا يخلو ان يكون الموازنة دنيوية او عقوبة فالاول المنعقة والثاني لغو الغموس **قال** رحمه الله  
حلقه على ما مضى كذا بعد غموس وظن لغو اي اذا حلف على امر قد مضى وهو كاذب فيه فان تعهد  
الكذب فهو غموس وان كان يظن ان الامر كما قال فهو لغو ويأتيان في الحال ايضا وسبب  
الاولى غموسا لانها تنهض صاحبها الذنب ثم في النار وسبب الثانية لغو لانها لا اعتبار بها والقدر  
اسم لا ينفذ يقال لغو اذا لم يشر لا فائدة فيه فكلها تنصو في اليمين بالله تعالى لا تنصو في اليمين  
بعينه لان تعليق العتاق والطلاق والذور بما لم يكن في الماضي لا تحقق فيه اللغو ولا العكس لان  
الطلاق يقع به وكذا العتاق والذور سواء كان عالما وقت اليمين او لم يكن عالما **قال** رحمه الله  
واشم في الاول دون الثانية يعني ياتى في الغموس ولا ياتى في اللغو لقوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في  
ايمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم وقوله صلى الله عليه وسلم الكباية الا شئتم ان يكون الله تعالى وعقود  
العالمين ومحل النفس واليمين الغموس رواه البخاري واحمد وقال عليه الصلاة والسلام  
سيد اقال وان كان تقييما من اركان رواه مسلم وغيرهما وقال عليه الصلاة والسلام  
اليمين الفاجرة تدفع الديار يلاقى اى خاليتها ولا يحب فيها الكفارة الا التقية والارستقفا روى  
الشافعي تحت فيها الكفارة لقوله تعالى ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم والمراد القصد لانه فعل  
القلب والمراد بالموازنة الكفارة لانه تعالى يستأجرها بآية اخرى بقوله ولكن يؤاخذكم  
بما عقدتم الايمان وكفارة الآيات والمراد بالعقد ايضا وغيره فمفهوم بين الايتين ولا يات الكفارة  
شرعت له في العقد ههنا حرمة اسم الله تعالى وقد تحقق بالارستقفا بالله تعالى كاذبا غاشيا  
للعقود **قال** رحمه الله صلى الله عليه وسلم من كباية الكفارة فيهن وعقد فيها اليمين الفاجرة  
وقال ابن مسعود واجت عيسى كذا بعد اليمين الغموس من الكباية التي لا كفارة فيها وهو  
اشارة الى الصلابة وصيانة لا يجرعهم ولا انها كباية محض من الكفارة عبادته ثلاثا طهرها كسايد  
الكباية وهذه الارب المستزعات اللازمة للعبادة ثلاثة اقسام عبادته محضه وسببها محضه  
مباح وعقوبة محضه وسببها محضه ومنه ديبين العبادات والعقوبة وهي الكفارة

العقود ذنب

الكباية الكفارة  
والعقوبة بالخطية  
مصلحة باليمين  
والارادة يكون  
مرددين  
فيلزم  
اخره  
لا يخلو  
باليمين  
بالعقوبة  
وقد في  
لانه عبادته

مثل كفارة الظهار فانها تتعلق بالملك من القول الذور والعقود كالكفارة القدر يجب بالظهار  
وهو بالتقيد في التثبت وهو محذور وبالحركة المباحة مثل المشي في الطريق وكذا كفارة اليمين  
يجب بالخلف والجنب والاول مباح والثاني محذور واما الغموس فيطور فحذف لانه الكذب  
بدون الارستقفا بالله تعالى ضام فمعه اولي لانه ذكر انه لغو الكذب وهو في نهاية الخطر  
فلان صلح سببا للكفارة الا تدرى ان اللعان استشهدا بالله تعالى واحدا كاذب بيمين ولم يوجب  
على الكاذب منها الكفارة واجمع المسلمون على ذلك فمن اوجب في اليمين الفاجرة كان مخالفا  
للنص والاجماع وهذا لانه عليه الصلاة والسلام اخذت احدها كاذب فقال هل ينكحني انت  
تايب فبيئت ان الواجب على الكاذب منها في يمينه التقية لا عين ولو كانت الكفارة يجب بها  
ليست له ان عليه اربع كفارات ولا جهة له فيها نكاح المراد بها المعقودة والذير يدل ذلك  
ان الله تعالى امسح خطا اليمين بعد ما شرع الكفارة فانه يقول تعالى امسحوا عما كنتم والخطايا  
يتادى في المستقبل الذي يقبل التضييع والغموس لا ينصو ذلك فيها فلا تنالها الاية وكذا  
العقد لا يكون الا فيما يقبل المحل لانه منة **قال** رحمه الله قائلهم خطرات الغموس تدرج وتعد وتقلب  
الحب حل وعقد والموازنة المطلقة يدا وبها الموازنة في الآخرة لا رها دار الجوار فتحل عليها  
تباين على المعقودة فاسد لان المعقودة صالحة فلا ياتى لها شئها ولو كان فيها ذنب فهو متا  
حلت متعلق باضتياره لحث ابتداء في ذلك الوقت والارتم في الغموس مثلا ثم وهو اعظم حرما  
فانتج الاطلاق وقال محمد رحمه الله في اللغو فلهذا عين نه جواز ان لا يؤاخذ الله بها صاحبها مع  
انعدام الموازنة مقطوع به لكونه ثابتا بالكتاب بما قال ذلك لان في صورتها اختلافا فذهب عابدين  
اللغو ما جريا على اللسان من غير قصد سواء كان في الماضي او المستقبل منذ ان يقول لا والله الا والله  
وقد روي عن ابي حنيفة مثله ومذهب بن عباس رضي الله عنهما مثل مذهبنا وهو الخلف على من كان  
ذنية وهو يبيّن انه صادق وهذا يكون في الماضي والحال فلا احتمال ان يكون صورتها خلاف ذلك  
علاقة بالتجاء يعني يد جواز ان يكون هذه الصورة هي التي لا يؤاخذ بها او حال ذلك تعظيم الاجد  
واظهار التواضع لانه يذكر كذلك كما يذكر للطبع **قال** رحمه الله وعلى ان منعقة وفيه كفارة فقط  
اي اليمين على شئ سياتى في المستقبل منعقة وحكم هذه اليمين وجوب الكفارة عند الحث لقوله تعالى  
فاحفظوا ايمانكم لا تنصروا والخطية الحث والعتك الا في المستقبل ولان الله تعالى قال بما عقدتم الايمان  
والعقد يقتضي ارتباط الكلام بالكلام على وجه يتعلق بهما حكم فقيس عقد اشرعا كسايد العقد الشرعية  
ولانه تعالى قال ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها والنقض يكون في موضع العقد وهذا مما ينصو في المستقبل  
وقوله وفيه كفارة

والكفارة ذنب في المستقبل بذات قوله تعالى

عليها

المقام  
وهو الذي  
منها  
في  
اليمين  
المعقودة  
فقال ابن  
نظرا  
وقوله وفيه كفارة











والشرط للمعصية عند عدم الأصل بالنقص بخلاف ذلك فان صد العبد ليس ببدل عن هذا الا ان  
**قال** ولا يكفر قبل الجنح يعني لا يجوز التكفير قبل الجنح وقال ان افعى يجوز التكفير  
 بالمال قبل الجنح لقوله عليه الصلاة والسلام اذا حلفت عايمين فكنف عايمينك ثم ايت الذي  
 هو جنح رواه النسائي وابوداود وهذا جنح في جوارح تقديم الكفارة لانه كناية عن التوبة  
 لانه اذا ما بعد وجود السبب وهو اليمين بدليل اصابته اليها فيجوز كما لو كفر بعد الجنح قبل  
 زفوق الروح وكما اذا كفر بعد الطهارة وقبل القود ولان الوجوب حاصل بالسبب وجوب  
 الاداء متداخ عنه بالشرط والمال يحمل الفصل بين وجوبه وجوب ادائه اذا الصوم هو الاداء  
 الفصل فلما تأخذ الاداء فلم يبق الوجوب لان الفعل لما وجب وجب ادائه اذا الصوم هو الاداء  
 بعينه بخلاف المالي لان المال مع الفعل متغايران فيجاز ان يتصف المال بالوجوب ولا يثبت وجوب  
 الاداء الا ان يثبت ان الثمن يجب بحد البيع ولا يجب الا اذا لم يطالب وكذا في الديون المأجلة يجب المال  
 ولا يجب الاداء **ولما** ان الكفارة تستلجناية ولا جناية قبل الجنح واليمين ليست بسبب لوجوب  
 الكفارة لان ادنى درجات السبب ان يكون مقتضى الحكم طريقا له واليمين مانعة من الجنح محرمه  
 له فكيف تكون سببا له ولهذا لا يجب الا بعد انتقاض تركيب اليمين بالجنح ويستحيل ان يقال في شيء  
 انه سبب لحكم لا يثبت ذلك الحكم الا بعد انتقاضه بخلاف الجنح فانه مقتضى الموت ولهذا اجماع الموت  
 وهذا يستحيل اجتماعها بخلاف كفارة الطهارة لان الكفارة فيه دفع الحزمة وهي ثابتة قبل القود وفي  
 اليمين تستلجناية وهي معدومة قبل الجنح ولين قلنا انه سبب فانما يصير سببا له وقت الجنح وقبله  
 سبب للبت وكلمة مريض يكون سببا لشيء ثم يجعله الناس سببا لغیره كما ان الالفان للمهدي والكفارة  
 جعلوه سببا للضلال ونار ويل صارواه ان صح ان كلمة ثم فيه بمعنى العاوي لانه قد تكون بمعنى العاوي  
 كقوله تعالى فكل رقبة او اطعم في يوم ذي مسغبة تقياد مقدرة او مسكينة اذا شئت ثم كان من الذين  
 امنوا تعذيبه وكان قبل ذلك لان الاعمال الصالحة قبل الايمان لا يعتد بها ولهذا لا يجب عليه  
 التكفير قبل الجنح ولو كان كما قاله لوجب التكفير او لانه الجنح بعدة مقصودا لانه امر به بكلمة ثم  
 عاينه ولا يلزم من الادعاء ان يكون متبناه لان الادعاء الى غيب السبب كالشرط وغيره جانية  
 الا ان يري ان يقال كفارة الصوم وكفارة الاحرام والصوم ليس بسبب لوجوبها وكذا الاحرام وكما  
 الكفارة خلق عن البت فلا يصار اليها مادام البت باقيا ولا يعتد به ان تعلم كما لا يصار الى الشبهة  
 ولا يعتد به ان تعلم كما لا يصار الى القدرة على الكفاية وقد قال الله تعالى كفارة  
 القتل توبة من الله والتوبة قبل الجنحة لا يعتد به بالطهارة قبل الحدث ولهذا لا يجوز التكفير غير المال

فيقتضي ان يجوز الكفارة بعد اليمين متصلا بها وقال ذلك كفارة ايمانكم اذا حلفتكم جعلها كفارة  
 اليمين وشرها على الخلف لا على الجنح لانه ان يقول الجنح متصلا بيمينه فكفارة اذا حلفتكم وتقدير  
 الاخر اذا حلفتكم وحسنتم كما احسن الفطر بقوله فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام  
 احذ اي فافطر فعدة من ايام احذ وكقوله اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا اي اذا قمتم اليها وانتم  
 محذون ولو كان كما قاله لما احتج بالمال على ما ذكرنا ولو قدم التكفير لاستدرك من الفقيه  
 لانه وقع صدقة تطوعا كما اذا قدم الذكاة قبل الحول ثم ذهب المال **قال** ومن حلف على  
 معصية ينبغي ان تحت لما روينا وقوله عليه الصلاة والسلام لا تذر ولا يمين فيما لا يملك ابنت آدم ولا في  
 معصية ولا في قطيعة رحم رواه النسائي وابوداود وهو محمول على اني الفوا به بالخلاف عليه ولا ان  
 البت معصية ايها الجنح لانه حرمة الاشياء يجب المصيد الى اخرها اشياء وهو الجنح لانه مخصص له  
 شرعا بما روينا وما يلزم في المعصية في البت ليس بمخصص له يجب فوجب الاخذ بالمخصص ولا ان في  
 الجنح فوات البت الى جانيه وفي البت لزوم المعصية بلا جانيه يجب الجنح لان الفوات الى خلف كلها فوات  
**قال** ولا كفارة على كافر وان حنث مسلما وقال الشافعي يجب عليه الكفارة وان حنث كافرا لان  
 اليمين يتعد البت وهذا اهل له لان البت تحقق من يعقد تعظيم حرمة اسم الله تعالى فحمله اعتقاده  
 على البت ولهذا استخلف في الدعوى والمضومات **ولما** قوله تعالى فقاتلوا ائمة الكفر انهم لا ايمان لهم  
 ولا انه ليس باهل لليمين لان المقصود منها البت تعظيم الله تعالى والافضل ليس من اهل الله لانه هاتك  
 حرمة الاكم بالكفر والتعظيم مع العقول لا بالجنح وان البت لا يتحقق الا من المعظم بخلاف الاستحسان والخص  
 مات لانه اهل لمقصوده وهو النكول او الاقرار وليس باهل للكفارة لانه عباداة شتادة كما اشبهها  
 ومعنى العقوبة فيها تابع ويستحيل هذه العباداة لانه ليس باهل لها ولا حكمها وهذا الثواب فلا يشرع  
 في حقه اصلا **قال** ومن حنث ملكه لم يحنث من حنث عا نفسه بشيء مما يملكه بان يقول  
 مالي علي حرام او ثوبي او جاري فلانة او ركوب هذه الدابة لم يصح تحت ما عليه لانه لا قلب  
 المشروع وتقيده ولا قدرة له على ذلك بل الله تعالى هو المصدق في ذلك بالتبديل **قال** وان  
 استباحه كفارة اي ان اقدم على ما حرمه بيمينه كفارة اليمين لانه يعقد به مجيئا فصار حراما كغيره  
 وقال الشافعي لا كفارة عليه لانه قلب الموضوع على ما ذكرنا فلا تنقض به اليمين الا في الشيء وطلق ارس  
**ولما** قوله تعالى يا ايها النبي لم يحنث ما اهل الله كك ثم قال قد عذر الله لكم فخذوا انفسكم فان الله  
 رضي عنه انما رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت له امة يطاهرها فلم تنزل به عابثة وحفصة صح حرمها على  
 نفسه فما نزل الله عن وجل ياربها النبي لم يحنث ما اهل الله كك الى اخر الآية رواه النسائي وقال ابن عباس  
 رضي الله عنهما اذا حنث

اليمين في الدعوى والمضومات

كان حنث الفصل الثاني  
 في كفارة اليمين  
 قال الشافعي  
 لا كفارة على كافر  
 ولا على من حنث  
 على ما حرمه الله  
 من اكل الميتة  
 او شرب الخمر  
 او زنا  
 او فاحش  
 او غير ذلك  
 من هذه الاشياء  
 التي هي من جنس  
 الكفر او من جنس  
 المعصية  
 ولا كفارة على من  
 حنث على ما حرمه  
 الله من اكل الميتة  
 او شرب الخمر  
 او زنا  
 او فاحش  
 او غير ذلك  
 من هذه الاشياء  
 التي هي من جنس  
 الكفر او من جنس  
 المعصية

ولا كفارة على من حنث على ما حرمه الله من اكل الميتة او شرب الخمر او زنا او فاحش او غير ذلك من هذه الاشياء التي هي من جنس الكفر او من جنس المعصية  
 ولا كفارة على من حنث على ما حرمه الله من اكل الميتة او شرب الخمر او زنا او فاحش او غير ذلك من هذه الاشياء التي هي من جنس الكفر او من جنس المعصية  
 ولا كفارة على من حنث على ما حرمه الله من اكل الميتة او شرب الخمر او زنا او فاحش او غير ذلك من هذه الاشياء التي هي من جنس الكفر او من جنس المعصية  
 ولا كفارة على من حنث على ما حرمه الله من اكل الميتة او شرب الخمر او زنا او فاحش او غير ذلك من هذه الاشياء التي هي من جنس الكفر او من جنس المعصية  
 ولا كفارة على من حنث على ما حرمه الله من اكل الميتة او شرب الخمر او زنا او فاحش او غير ذلك من هذه الاشياء التي هي من جنس الكفر او من جنس المعصية











عن اللغو في مكان على سبيل الاستعداد والذوام فان من يقعد في المسجد او في السوق لا يقعد ساكناً فيه  
لعدم ما ذكرناه وهي تكون بهذه الجملة وضد ما هو عدم السكينة يكون باطناً لها وان انت المرة ان تنقل  
وعلمته وخرج هو ولم يرد القعود اليه او منع هو من الخروج بان اوثق او منع منعا فذكره او وجد  
باب الدار مغلقة فلم يقدر على فتحه ولا على الخروج منه لم يحنظ خلافا لما اذا قال ان لم اخرج من هذا المنزل  
في هذا اليوم فامتنع طالب فقيده ومنيح من الخروج او قال لا امر ان لم يحنظ الى البيت البيلة فانت طالب  
فمنعها والذاه حيث تطلق فيهما الصحيح لان شرط الحنظ في مسئلة الكتاب الفعل وهو السكينة وهو مكثرة فيه و  
لا اكراه انما اعدام الفعل والشرط في تلك المسئلة عدم الفعل ولا ان لا يكون له ابطال العدم ولو كانت  
اليمن في جوف الليل فلم يمكنه الخروج حتى اصبح لم يحنظ ولو اشتغل بطلب ذاب اخرج لينقل اليها المتاع فلم  
يحد اياماً لم يحنظ لانه لا يقعد ساكناً وكذا لو خرج لطلب دابة لينقل عليها المتاع فلم يجد اياماً لم يحنظ  
وكذا لو كانت امنة كثيرة فاشتغل بنقلها بنفسه وهو يمكنه ان يستكبر دابة فلم يستكبر لم يحنظ هذا  
اذا كان لطالفاً ذا عيال منفرداً بالسكنة واما اذا كان ساكناً في عيال غيره كالارب في بيت ابيه او با  
لعكس او الزوج في بيت الزوج لا يحنظ بترك المتاع لان المعتبر فيه سكنه نفسه لا غيره هذا اذا كانت  
اليمن بالعبودية وان كانت بالفارسية فخرج هو على عزمه ان لا يعود فيها لا يحنظ وان كان من عزمه  
ان يعود يحنظ **قال** خلافاً لمصنف ابي خلائق ما لو كان اليمن على المصنف فخرج بنفسه وتذكر  
متاعه واحده لم يحنظ لانه لا يعد ساكناً في المصنف الذي انتقل عنه خلافاً لادول فان السوقي  
طول فهاذا في السوق ويقول اسكن سكة كذا اريد من ابي يوسف والقديس والمصنف الصحيح  
ثم قال بوضيعة فيما اذا حلف لا يسكن هذه الدار او البيت او المحلة لا يحد من نقل المتاع كله حتى لو نقله وشد  
يحنظ لان السكينة تثبت بالكل فتبقى ببقاء شيء منه وقد عارض هذا الصلابة حتى قال بقا صفة السكينة  
في العصب تمنع من مزيد ويزيد او بقاء مسلم واحدة دار ارتد أهلها بمنع من مزيد ورتد اهلها  
فان قيل الشيء يتغير بانشاء غيره منه كالعشرة والدينار مثلاً فتبقى هذه الاشياء باشتغال البعض حتى لا يحنظ  
بتذكر الجميع **قال** انما يتغير الشيء بانتهاء بعضه اذا كان المجموع من الاجزاء كالعشرة والجموع اذا  
كان من الاجزاء فلا يتغير بغيره كالتفريق بغيره الدجال فانه يبقى بعد ذلك رجلاً ايضاً  
والسكنة من هذا القبيل لا يرد يبقى ساكناً باشتغال البعض وقال مشايخنا رحمه الله هذا اذا كان الباقى شارباً  
به السكينة واما اذا بقي مكثراً او قطعاً او قطعاً حصصاً لا يحنظ لانه لا يعد ساكناً فيها وقال محمد بن يعقوب  
نقل ما تقدم به السكينة لانه ما ورد ان ذلك ليس من السكينة قالوا هذا اصح وانفق بالناس وقال ابو يعقوب يحنظ  
نقل الاكث لان نقل الكل قد ينعقد فلا يحنظ اذا نقل الاكث والابن يحنظ وعليه الفتوى وهذا الاصل خلافاً في الاستنفاد  
واما الاصل فانه لا يحنظ

هذا اذا كان ساكناً في الدار او في السوق لا يقعد ساكناً فيه لعدم ما ذكرناه وهي تكون بهذه الجملة وضد ما هو عدم السكينة يكون باطناً لها وان انت المرة ان تنقل وعلمته وخرج هو ولم يرد القعود اليه او منع هو من الخروج بان اوثق او منع منعا فذكره او وجد باب الدار مغلقة فلم يقدر على فتحه ولا على الخروج منه لم يحنظ خلافاً لما اذا قال ان لم اخرج من هذا المنزل في هذا اليوم فامتنع طالب فقيده ومنيح من الخروج او قال لا امر ان لم يحنظ الى البيت البيلة فانت طالب فمنعها والذاه حيث تطلق فيهما الصحيح لان شرط الحنظ في مسئلة الكتاب الفعل وهو السكينة وهو مكثرة فيه ولا اكراه انما اعدام الفعل والشرط في تلك المسئلة عدم الفعل ولا ان لا يكون له ابطال العدم ولو كانت اليمن في جوف الليل فلم يمكنه الخروج حتى اصبح لم يحنظ ولو اشتغل بطلب ذاب اخرج لينقل اليها المتاع فلم يحد اياماً لم يحنظ وكذا لو خرج لطلب دابة لينقل عليها المتاع فلم يجد اياماً لم يحنظ وكذا لو كانت امنة كثيرة فاشتغل بنقلها بنفسه وهو يمكنه ان يستكبر دابة فلم يستكبر لم يحنظ هذا اذا كان لطالفاً ذا عيال منفرداً بالسكنة واما اذا كان ساكناً في عيال غيره كالارب في بيت ابيه او باللعكس او الزوج في بيت الزوج لا يحنظ بترك المتاع لان المعتبر فيه سكنه نفسه لا غيره هذا اذا كانت اليمن بالعبودية وان كانت بالفارسية فخرج هو على عزمه ان لا يعود فيها لا يحنظ وان كان من عزمه ان يعود يحنظ قال خلافاً لمصنف ابي خلائق ما لو كان اليمن على المصنف فخرج بنفسه وتذكر متاعه واحده لم يحنظ لانه لا يعد ساكناً في المصنف الذي انتقل عنه خلافاً لادول فان السوقي طول فهاذا في السوق ويقول اسكن سكة كذا اريد من ابي يوسف والقديس والمصنف الصحيح ثم قال بوضيعة فيما اذا حلف لا يسكن هذه الدار او البيت او المحلة لا يحد من نقل المتاع كله حتى لو نقله وشد يحنظ لان السكينة تثبت بالكل فتبقى ببقاء شيء منه وقد عارض هذا الصلابة حتى قال بقا صفة السكينة في العصب تمنع من مزيد ويزيد او بقاء مسلم واحدة دار ارتد أهلها بمنع من مزيد ورتد اهلها فان قيل الشيء يتغير بانشاء غيره منه كالعشرة والدينار مثلاً فتبقى هذه الاشياء باشتغال البعض حتى لا يحنظ بتذكر الجميع قال انما يتغير الشيء بانتهاء بعضه اذا كان المجموع من الاجزاء كالعشرة والجموع اذا كان من الاجزاء فلا يتغير بغيره كالتفريق بغيره الدجال فانه يبقى بعد ذلك رجلاً ايضاً والسكنة من هذا القبيل لا يرد يبقى ساكناً باشتغال البعض وقال مشايخنا رحمه الله هذا اذا كان الباقى شارباً به السكينة واما اذا بقي مكثراً او قطعاً او قطعاً حصصاً لا يحنظ لانه لا يعد ساكناً فيها وقال محمد بن يعقوب نقل ما تقدم به السكينة لانه ما ورد ان ذلك ليس من السكينة قالوا هذا اصح وانفق بالناس وقال ابو يعقوب يحنظ نقل الاكث لان نقل الكل قد ينعقد فلا يحنظ اذا نقل الاكث والابن يحنظ وعليه الفتوى وهذا الاصل خلافاً في الاستنفاد واما الاصل فانه لا يحنظ

يدخل مكة يضرب ارجلها بالكوفة لانه استوطنت لها باق ماله يحنظ وطناً آخر وقال ابو الليث هذا اذا  
سلم الدار المستأجرة الى اهلها فان سلمها لغيره وان كان هو والمتاع في السكة او في المسجد **قال** رحمه الله  
خرج فاحضج نحو ما يامره حلت وبصره لا يامره او مكرهاً لا يامره الا الى جندة فخرج اليها ثم ارجعها  
لها حلف لا يخرج من المسجد مثلاً او من عتبة فامتنع عتبة فاحضج نحو ما يامره حلت وان لم يامره فاحضج بصره  
اخرجه مكرهاً لم يحنظ كما لا يحنظ من حلف لا يخرج الا الى جندة فخرج اليها ثم ارجعها اخرجي لانه فعل الملة  
ور ينقل الى امر فيكون مضافاً اليه ولهذا العتلف مال انسان بامر صاحبه لا يحنظ مضافاً كما اذا اركب  
اينة فخرجت به وفي الاكراه يضاف الفعل الى المكثرة لعدم ما يوجب النقل وهو الامر فالحنظ بفعل غيره  
ولا يحنظ به اليمن في الصحيح لعدم فعله مضافاً كما اذا اخرجته الى خارج فخرج ما اذا اهداه فخرج هو بنفسه حيث  
فان لوجود الفعل منه وهو الخروج الا انه مكثرة وفعل المحلوف عليه لا يختلف بين ان يكون مكرهاً او طائفاً على  
ما ذكرناه في اول الكتاب فصار نظيره من حلف لا ياكل فاكراه عليه بنفسه يحنظ ولو حلف المالك في حلقته  
مكرهاً لا يحنظ ما ذكرناه وحله بصره من غير ائمه كحله مكرهاً لانه لم يوجد منه الفعل حقيقة ولا ابي  
ما يوجب الفعل اليه وهو الامر وعنه اي يوجب فيما اذا حلف لا يخرج من دار كذا فهو على الخروج يحنظ ولو قال  
من هذه الدار فهو على الخروج يحنظ واهله هو المتعارف واما لا يحنظ من حلف لا يخرج الا الى جندة فخرج اليها  
ثم ارجعها اخرجي لان الموجود هو الخروج المستثنى والمصنف بعد ذلك ليس بالخروج لان الخروج عبارة عن الا  
انفصال من داخل والارتيان الى جندة اخرجي عبارة عن الانفصال فتغايير فلا يحنظ **قال** لا يحنظ او لا يذهب  
الى مكة فخرج يحنظ ثم رجع حنظ لان الخروج انفصال عن الداخل الى الخارج فاذا انفصل عن وطنه قاصداً  
الى مكة فقد خرج اليها عراً وان لم يصل قال الله تعالى ومن يحنظ من بيتهم مهاجداً الى الله وسعوا الى الله  
المراد به من ماله قبل الوصول اليه ولا يحنظ لانه لم يحنظ ان يحاور عمر ان مضى على قصد الخروج الى مكة حتى لو  
رجع قبل ان يحاور العمران لا يحنظ خلافاً للخروج الى الجندة حيث يحنظ فيه تجرد الخروج من بيته لان الخروج الى  
مكة سفوف ولا سفوف قبل محاوره العمران ولا كذلك الخروج الى الجندة والذهب الى الحج وقال نصيب بن  
نحو هو كالأرتيان حنظ لا يحنظ ماله يدخلها العقول اذ بها الى مدعون والمراد الارتيان وجه الاول وهو قول  
محمد بن سلمة الله يحنظ لا يحنظ يقال ذهب الى مكة يحنظ اذا انزل عن مكانه فلا يقتضي الوصول واذا ذهب  
غيره اذا انزل قال الله تعالى يذهب عنهم الرجس ويريد به عنكم ولهذا الصحيح ان يقال ذهب الى مكة قبل الوصول  
اليها كما يقال اخرج الى مكة خلافاً لارتيان هذا اذا لم يكن له بيته واما اذا انزل احداهما فهو عراً ما ذكرناه  
نوي ما تحمله لفظة **قال** وفي الاية التي لا يحنظ الا في بيته لا يامره اليها لا يحنظ بالخروج واما لا يحنظ بالوصول  
عبارة عن قال الله تعالى فارتبوا دعوتهم والمراد الوصول قال عليه الصلاة والسلام من اتي امة من الامم فوجدوا  
لا يحنظ ما انزلها او يحنظ

هذا اذا كان ساكناً في الدار او في السوق لا يقعد ساكناً فيه لعدم ما ذكرناه وهي تكون بهذه الجملة وضد ما هو عدم السكينة يكون باطناً لها وان انت المرة ان تنقل وعلمته وخرج هو ولم يرد القعود اليه او منع هو من الخروج بان اوثق او منع منعا فذكره او وجد باب الدار مغلقة فلم يقدر على فتحه ولا على الخروج منه لم يحنظ خلافاً لما اذا قال ان لم اخرج من هذا المنزل في هذا اليوم فامتنع طالب فقيده ومنيح من الخروج او قال لا امر ان لم يحنظ الى البيت البيلة فانت طالب فمنعها والذاه حيث تطلق فيهما الصحيح لان شرط الحنظ في مسئلة الكتاب الفعل وهو السكينة وهو مكثرة فيه ولا اكراه انما اعدام الفعل والشرط في تلك المسئلة عدم الفعل ولا ان لا يكون له ابطال العدم ولو كانت اليمن في جوف الليل فلم يمكنه الخروج حتى اصبح لم يحنظ ولو اشتغل بطلب ذاب اخرج لينقل اليها المتاع فلم يحد اياماً لم يحنظ وكذا لو خرج لطلب دابة لينقل عليها المتاع فلم يجد اياماً لم يحنظ وكذا لو كانت امنة كثيرة فاشتغل بنقلها بنفسه وهو يمكنه ان يستكبر دابة فلم يستكبر لم يحنظ هذا اذا كان لطالفاً ذا عيال منفرداً بالسكنة واما اذا كان ساكناً في عيال غيره كالارب في بيت ابيه او باللعكس او الزوج في بيت الزوج لا يحنظ بترك المتاع لان المعتبر فيه سكنه نفسه لا غيره هذا اذا كانت اليمن بالعبودية وان كانت بالفارسية فخرج هو على عزمه ان لا يعود فيها لا يحنظ وان كان من عزمه ان يعود يحنظ قال خلافاً لمصنف ابي خلائق ما لو كان اليمن على المصنف فخرج بنفسه وتذكر متاعه واحده لم يحنظ لانه لا يعد ساكناً في المصنف الذي انتقل عنه خلافاً لادول فان السوقي طول فهاذا في السوق ويقول اسكن سكة كذا اريد من ابي يوسف والقديس والمصنف الصحيح ثم قال بوضيعة فيما اذا حلف لا يسكن هذه الدار او البيت او المحلة لا يحد من نقل المتاع كله حتى لو نقله وشد يحنظ لان السكينة تثبت بالكل فتبقى ببقاء شيء منه وقد عارض هذا الصلابة حتى قال بقا صفة السكينة في العصب تمنع من مزيد ويزيد او بقاء مسلم واحدة دار ارتد أهلها بمنع من مزيد ورتد اهلها فان قيل الشيء يتغير بانشاء غيره منه كالعشرة والدينار مثلاً فتبقى هذه الاشياء باشتغال البعض حتى لا يحنظ بتذكر الجميع قال انما يتغير الشيء بانتهاء بعضه اذا كان المجموع من الاجزاء كالعشرة والجموع اذا كان من الاجزاء فلا يتغير بغيره كالتفريق بغيره الدجال فانه يبقى بعد ذلك رجلاً ايضاً والسكنة من هذا القبيل لا يرد يبقى ساكناً باشتغال البعض وقال مشايخنا رحمه الله هذا اذا كان الباقى شارباً به السكينة واما اذا بقي مكثراً او قطعاً او قطعاً حصصاً لا يحنظ لانه لا يعد ساكناً فيها وقال محمد بن يعقوب نقل ما تقدم به السكينة لانه ما ورد ان ذلك ليس من السكينة قالوا هذا اصح وانفق بالناس وقال ابو يعقوب يحنظ نقل الاكث لان نقل الكل قد ينعقد فلا يحنظ اذا نقل الاكث والابن يحنظ وعليه الفتوى وهذا الاصل خلافاً في الاستنفاد واما الاصل فانه لا يحنظ

هذا اذا كان ساكناً في الدار او في السوق لا يقعد ساكناً فيه لعدم ما ذكرناه وهي تكون بهذه الجملة وضد ما هو عدم السكينة يكون باطناً لها وان انت المرة ان تنقل وعلمته وخرج هو ولم يرد القعود اليه او منع هو من الخروج بان اوثق او منع منعا فذكره او وجد باب الدار مغلقة فلم يقدر على فتحه ولا على الخروج منه لم يحنظ خلافاً لما اذا قال ان لم اخرج من هذا المنزل في هذا اليوم فامتنع طالب فقيده ومنيح من الخروج او قال لا امر ان لم يحنظ الى البيت البيلة فانت طالب فمنعها والذاه حيث تطلق فيهما الصحيح لان شرط الحنظ في مسئلة الكتاب الفعل وهو السكينة وهو مكثرة فيه ولا اكراه انما اعدام الفعل والشرط في تلك المسئلة عدم الفعل ولا ان لا يكون له ابطال العدم ولو كانت اليمن في جوف الليل فلم يمكنه الخروج حتى اصبح لم يحنظ ولو اشتغل بطلب ذاب اخرج لينقل اليها المتاع فلم يحد اياماً لم يحنظ وكذا لو خرج لطلب دابة لينقل عليها المتاع فلم يجد اياماً لم يحنظ وكذا لو كانت امنة كثيرة فاشتغل بنقلها بنفسه وهو يمكنه ان يستكبر دابة فلم يستكبر لم يحنظ هذا اذا كان لطالفاً ذا عيال منفرداً بالسكنة واما اذا كان ساكناً في عيال غيره كالارب في بيت ابيه او باللعكس او الزوج في بيت الزوج لا يحنظ بترك المتاع لان المعتبر فيه سكنه نفسه لا غيره هذا اذا كانت اليمن بالعبودية وان كانت بالفارسية فخرج هو على عزمه ان لا يعود فيها لا يحنظ وان كان من عزمه ان يعود يحنظ قال خلافاً لمصنف ابي خلائق ما لو كان اليمن على المصنف فخرج بنفسه وتذكر متاعه واحده لم يحنظ لانه لا يعد ساكناً في المصنف الذي انتقل عنه خلافاً لادول فان السوقي طول فهاذا في السوق ويقول اسكن سكة كذا اريد من ابي يوسف والقديس والمصنف الصحيح ثم قال بوضيعة فيما اذا حلف لا يسكن هذه الدار او البيت او المحلة لا يحد من نقل المتاع كله حتى لو نقله وشد يحنظ لان السكينة تثبت بالكل فتبقى ببقاء شيء منه وقد عارض هذا الصلابة حتى قال بقا صفة السكينة في العصب تمنع من مزيد ويزيد او بقاء مسلم واحدة دار ارتد أهلها بمنع من مزيد ورتد اهلها فان قيل الشيء يتغير بانشاء غيره منه كالعشرة والدينار مثلاً فتبقى هذه الاشياء باشتغال البعض حتى لا يحنظ بتذكر الجميع قال انما يتغير الشيء بانتهاء بعضه اذا كان المجموع من الاجزاء كالعشرة والجموع اذا كان من الاجزاء فلا يتغير بغيره كالتفريق بغيره الدجال فانه يبقى بعد ذلك رجلاً ايضاً والسكنة من هذا القبيل لا يرد يبقى ساكناً باشتغال البعض وقال مشايخنا رحمه الله هذا اذا كان الباقى شارباً به السكينة واما اذا بقي مكثراً او قطعاً او قطعاً حصصاً لا يحنظ لانه لا يعد ساكناً فيها وقال محمد بن يعقوب نقل ما تقدم به السكينة لانه ما ورد ان ذلك ليس من السكينة قالوا هذا اصح وانفق بالناس وقال ابو يعقوب يحنظ نقل الاكث لان نقل الكل قد ينعقد فلا يحنظ اذا نقل الاكث والابن يحنظ وعليه الفتوى وهذا الاصل خلافاً في الاستنفاد واما الاصل فانه لا يحنظ















هو اليان ظف  
عن القنفذ في الكعك عند طه وعند  
في السطلم وقد بيناه في اول مجلد

والشعواء والطبخ  
عليه السلام  
الشعواء يقع على اللحم  
لا تزل الشعواء تادب  
الحم  
الاشعوي يمد  
الاطلاق دون البادج  
ويحذر الشعوين الا  
تسب ان الشعراء  
لحم شعوي  
دون شعوي  
الاشعوي  
الاشعوي يصف اليه  
الاشعوي يصف اليه  
والشعواء والطبخ  
عليه السلام  
الشعواء يقع على اللحم  
لا تزل الشعواء تادب  
الحم  
الاشعوي يمد  
الاطلاق دون البادج  
ويحذر الشعوين الا  
تسب ان الشعراء  
لحم شعوي  
دون شعوي  
الاشعوي  
الاشعوي يصف اليه  
الاشعوي يصف اليه

والموت







فكذلك المساكنة عامة متوقعة فان اعمها ان يكون في بلد واحدة والمطلق منها ان يكون في دار واحدة  
وامتصاص ان يكون في بيت واحد وقد بينا ان نسبة المتوقع في الفعل صحيح **قال** ولو زاد ثوبا او طعاما او  
شرابا ديت ابي زاده هذه الكلمات على كلامه الاول بان قال ان لبت ثوبا او اكلت طعاما او شربت  
شرابا ونحوه شيئا دون دين ديانة لا قضاء لانه نكدة في الشرط فيعم كما نعلم في النفي لكنه خلاف الظاهر  
فلا يصدره القاضي **وعلم** ان اعمها ان يكون في بلد واحدة والمطلق منها ان يكون في دار واحدة  
لا يصدر **قال** لا يشرب من دجلة على الكدح حتى لو شرب باذن الله لم يحنث حتى يكسح فيها كدحا لغيره  
ما اذا حلف لا يشرب من ماء دجلة حيث حلف بالشرب بالاناء او بعينه لانه كلمة من التبعية  
وحقيقته في الكدح وهو الشرط الاول دون الثاني وقال اذا شرب بالاناء ايضا حنث لانه المتعارف  
يقال شرب اهل بغداد من دجلة والماء الشرب باري شيء كان **وله** ان كلمة من التبعية حقيقة  
وهي مستعجلة فيه عندنا وشرا قال النبي صلى الله عليه وسلم ان قوم نزل عندهم هل عندكم ماء يأتوا به في الشرب  
والاكرهنا لحقيقة مسادة ولهذا لو شرب كدحا لحنث ولو حلف بالشرب باذن الله لم يحنث من الجمع بين  
الحقيقة والحجاز وهو ممتنع **وهي** يقولان ليس فيه جمع بين الحقيقة والحجاز بل هو عمل بعموم الحجاز  
وإبوجهة يقول الحقيقة مستعجلة فلا يصار الى الحجاز ولحق ان هذه المسئلة مبنية على ان الحجاز  
الراجح اولى عندها من الحقيقة المستعجلة فيصير الى الحجاز لذلك وعند الحقيقة المستعجلة اولى فلا  
يصار الى الحجاز وهو نظير اختلافهم فيمن حلف لا يشرب من ماء دجلة ولا يشرب من ماء  
هذا البئر او من ماء هذا الخبز حنث بشربه بالاناء اجماعا لانه لا يمكن فيه الكدح ففتحت الحجاز  
ان كان يمكن الكدح فعلى الخلاف ولو حلف وشرب بالكدح في ما لا يمكن الكدح لا يحنث لان الحقيقة  
والحجاز لا يمتنعان ولو حلف لا يشرب من الفرات او من ماء الفرات فعلى ما تقدم في دجلة ووافقا  
وخلافه ولو شرب من ماء دجلة او من الفرات لا يحنث فيمينه لا يشرب من الفرات لعدم الكدح في  
الفرات اجماعا لحدوث النسبة الى عينه فانقطعت النسبة الى الفرات وحنث فيمينه لا يشرب من ماء  
الفرات لان يمينه انعدت على شرب ماء منسوب الى الفرات ومثل هذه النسبة لم تنقطع بمثل  
ولو حلف لا يشرب ماء هذا فهو على شرب ماء عذب من ابي موضع كان لانه عبارة عن العذب  
وقد جعله وصفا للماء قال الله تعالى واسقيناكم ماء هذا وكذلك لو قال لا يشرب من ماء فرات لما  
ذكرنا ولو حلف لا يشرب ماء هذا الكوز فحلت ماؤه في كوز آخر فشربه لم يحنث لتبدل النسبة  
**قال** ان لم يشرب ماء هذا الكوز اليوم فكذلك او لا ماء فيه او كان فضيب او اطلق ولا ماء فيه  
لا يحنث وان كان فضيب حنث ابي رجل قال لا ماء فيه ان لم يشرب الماء الذي في هذا الكوز اليوم فانت  
ما اذا حلف لا يشرب من ماء دجلة على الكدح حتى لو شرب باذن الله لم يحنث حتى يكسح فيها كدحا لغيره  
ما اذا حلف لا يشرب من ماء دجلة حيث حلف بالشرب بالاناء او بعينه لانه كلمة من التبعية  
وحقيقته في الكدح وهو الشرط الاول دون الثاني وقال اذا شرب بالاناء ايضا حنث لانه المتعارف  
يقال شرب اهل بغداد من دجلة والماء الشرب باري شيء كان **وله** ان كلمة من التبعية حقيقة  
وهي مستعجلة فيه عندنا وشرا قال النبي صلى الله عليه وسلم ان قوم نزل عندهم هل عندكم ماء يأتوا به في الشرب  
والاكرهنا لحقيقة مسادة ولهذا لو شرب كدحا لحنث ولو حلف بالشرب باذن الله لم يحنث من الجمع بين  
الحقيقة والحجاز وهو ممتنع **وهي** يقولان ليس فيه جمع بين الحقيقة والحجاز بل هو عمل بعموم الحجاز  
وإبوجهة يقول الحقيقة مستعجلة فلا يصار الى الحجاز ولحق ان هذه المسئلة مبنية على ان الحجاز  
الراجح اولى عندها من الحقيقة المستعجلة فيصير الى الحجاز لذلك وعند الحقيقة المستعجلة اولى فلا  
يصار الى الحجاز وهو نظير اختلافهم فيمن حلف لا يشرب من ماء دجلة ولا يشرب من ماء  
هذا البئر او من ماء هذا الخبز حنث بشربه بالاناء اجماعا لانه لا يمكن فيه الكدح ففتحت الحجاز  
ان كان يمكن الكدح فعلى الخلاف ولو حلف وشرب بالكدح في ما لا يمكن الكدح لا يحنث لان الحقيقة  
والحجاز لا يمتنعان ولو حلف لا يشرب من الفرات او من ماء الفرات فعلى ما تقدم في دجلة ووافقا  
وخلافه ولو شرب من ماء دجلة او من الفرات لا يحنث فيمينه لا يشرب من الفرات لعدم الكدح في  
الفرات اجماعا لحدوث النسبة الى عينه فانقطعت النسبة الى الفرات وحنث فيمينه لا يشرب من ماء  
الفرات لان يمينه انعدت على شرب ماء منسوب الى الفرات ومثل هذه النسبة لم تنقطع بمثل  
ولو حلف لا يشرب ماء هذا فهو على شرب ماء عذب من ابي موضع كان لانه عبارة عن العذب  
وقد جعله وصفا للماء قال الله تعالى واسقيناكم ماء هذا وكذلك لو قال لا يشرب من ماء فرات لما  
ذكرنا ولو حلف لا يشرب ماء هذا الكوز فحلت ماؤه في كوز آخر فشربه لم يحنث لتبدل النسبة

اما ان يكون موقوتة باليوم او لم تكن موقوتة به وكل وجهين اما ان يكون فيه ماء نصبت  
او لا يكون فيه ماء **اما** في الموقوتة لا يحنث في العجيين لانه لم يكن فيه ماء فيتحيل الشرب منه واليمين على  
الحال لا تنعقد وكذلك ان كان فيه ماء نصبت قبل الليل لان البنية الموقوتة يجب في اخر الوقت وعند ذلك  
يتحيل البنية فيطلت واما اذا كان اليمين مطلقة غيرة موقوتة فان لم يكن فيه ماء لا يحنث اليمين  
لا بحالة البنية للحال وان كان فيه ماء انعدت للتصور ثم حنث بالصبي لان البنية يجب عليه كما  
فدع فاذا حنث فقد حنث البنية فحنث في ذلك الوقت كما لو مات الى الف والماء باق وهذا عندنا  
وقال ابو يوسف يحنث في الوجوه كلها غيرة انه في الموقوتة حنث في اخر الوقت لان التوقيت للتق  
تق فلا يجب الفعل الا في اخر الوقت فلا يحنث قبله وفي المطلق حنث قبله للحال ان لم يكن فيه ماء  
وان كان فيه ماء حنث عند الصبي لانه يجب عليه البنية كما فدع وقد تحقق بحجته للحال في الفارغ يحنث  
في الحال وعند الصبي في المشغول يحنث في ذلك الوقت وعلى هذا الخلاف اذا كانت اليمين بالله تعالى  
واصله ان من شرط انعقاد اليمين وبقيتها التصور عندنا وعندنا لا يشترط التصور بل محلها  
عنده عند المستقبل سواء كان قادرا عليه او لم يكن قادرا الا ان اليمين على من السماء او  
خويل هذا الجحد ذهبنا نعقد لانه عقد على صبي في المستقبل وان لم يكن قادرا وعندنا على  
جحد فيه رجاء الصديق لان محل الشيء ما يكون قابلا لحكمه وحكم اليمين البتة وهو لا يحقق فيما ليس  
فيه رجاء الصديق فلا ينعقد أصلا ليمين العوض ولا يقال يمكن ان ينعقد اليمين موجبة للبني على  
وجده يظلم في الحلف وهو الكفارة لانه يقول شرط انعقاد السبب في حق الحلف احتمال الانعقاد  
في قول الاصل ولا احتمال هنا لعدم تصور البنية فلا ينعقد ولا يقال يتصور ان يوجد الله تعالى  
الماء في الكوز فينعقد كما في اليمين على تحويل الجحد ذهبنا لا نقول الماء الذي يوجد الله تعالى عنده  
محلوف عليه وانما المحلوف عليه الماء الكائن في وقت اليمين وهو غير متصور الوجود لتحقيق عدمه  
في خلاف تحويل الجحد ذهبنا ثم ابو يوسف فوق بين المطلق والمقيد في حق الحنث فحنث في المقيد  
في اخر الوقت وفي المطلق ان لم يكن فيه ماء في الحال وان كان فيه ماء فحنث الصبي **قال** قد قان المطلق  
والمقيد فيما اذا كان في الكوز ماء حنثاه عند الصبي في المطلق فيه دون المقيد وقد ذكرنا في انشاء  
البحث ما حصل به الفرق من المعاني يعبر من تأمل فيه **قال** حلف ليصعدن السماء  
اوليكن هذا الجحد ذهبنا حنث للحال وقال رحمه الله لا ينعقد يمينه لانه مستحيل عادة  
فما شبه المستحيل حقيقة ولو كانت منعقدة لما حنث في الحال لانه في المتصور لا يحنث الا عند تحقق  
البار من فعله وهو احد جزو من احد احيائه كما اذا حلف ليصعدن البصرة ونحوه **قال**  
ان البنية حنث لان الصبي لا يحنث في المطلق **قال** حلف ليصعدن السماء او حلف ليصعدن الارض  
او حلف ليصعدن الارض او حلف ليصعدن الارض او حلف ليصعدن الارض او حلف ليصعدن الارض

فحنث يمينه  
تحويل الله تعالى  
ان البنية حنث لان الصبي لا يحنث في المطلق  
ان البنية حنث لان الصبي لا يحنث في المطلق  
ان البنية حنث لان الصبي لا يحنث في المطلق  
ان البنية حنث لان الصبي لا يحنث في المطلق























كله الى الذي هو علة ولا ان العتق صفة للملك تارة في استحقاق الصلة شرعا يجب  
الزكوة بانه اعتبارا للملك صفة للفقير تارة في استحقاق الصلة فكانا علة ذات وصفين  
ومع تعلق الحكم بعلته ذات وصفين يضاف الحكم الى آخرها لانه تمام العلة به واجد الوصفين هذا الملك  
فيكون به معتقاً وله في الواجب احد الشريكين ثبت نصيبه من العبد المستدرك من نصيب شريكه لان القارة  
صارت احد الوصفين فصارت بها معتقاً ولا يدخل على هذا الشهادة الشاهد الثاني حيث لا يضاف الحكم اليها  
وصدحوا وان تمت الحجة بها بل يجب عليها احياناً ما اختلفا بشهادتهما عند الرجوع لان الشهادة لا تعجب شيئا  
بدون القضاء والقضاء يكون بهما جميعاً ولا يقال ان العتق مستحق بالقدارة لانه لا يفعل الا استحقاق لا  
يثبت قبل كمال العلة ولا معنى لقوله في صدق منفعة الكفارة الى اية لانه لما جاز صدقها الى عبده فالارثي  
ان يجوز الى اية خلافي غيرهما من انواع الواجبات كالطعام والكسوة والزكوة لانه لا يجوز صدقها الى عبده فكذا  
الى اية وعنده الخلف لو وجب له قربة او تصدق به عليه او وصي له به فقبلنا ما ياتي الكفارة بخلاف ما اذا  
ورثت خانه وليس جدياً وليس فيه ضعف ولا اختيار ولهذا لا يجب عليه ضمان لشريكه به فلما يمكن ان يجوز  
معتقاً بدون اختياره وبناشرته وانما لا يجوز شراراً من حلف بعقده عن الكفارة اذا نوى بالشرا عن الكفارة  
لانه النية لم تقتض بالعتق وهي البهيم ولا يقال المعلق بالشرط كما يجوز في ذلك فيكون علة في  
ذلك الوقت وقد اقتضت النية بدفعه لانا نقول هو كالمعتق في ذلك الوقت حكماً لا حقيقة الا ان في ان اهلية  
شرط كالنية وهي تشترط عند العلة وهي البهيم واما الشرط فمحصن لانه لا يضاف اليه الحكم وهو العتق  
واما يضاف الى البهيم السابق لانه هو الموصوف بوجه لوان اقتضت النية به بان قال ان اسيرتك فانت حرة  
عقاراً يميني فاستداه جاز عن كفارة لانه لا يقتض النية بالعتق الا اذا كانت امته قد استولدها بالنكاح  
فان عتقها لا يجوز عن الكفارة لا استحقاقها لحرية بجهة اخرى وقال عليه الصلاة والسلام اعتقها ولدها  
رحم الله ان شريته امته فهي حرة حتى لو ملكه يوم حلف عتقت لان البهيم انعتقت  
حقها لانهما يتناول المملوك في ذلك الوقت على العدم لكون الاممة تكتفي في سياق الشرط وهي كالنفي **قال**  
والا لا ايمان لم تكن لحرية التي استولدها ملكه حين حلف لا يصح ومراة انه لا يتناول من ليس كان  
في ملكه يوم حلف حتى لو استندى جارية وتسدتي بها لا يعتق وقال زعمنا عتق لان التسدي لا يصح الا  
في الملك فكان ذكره ذكر الملك فكذا هذا ولا يقال هذا اثبات الملك بالاقتضاء وهو لا يبين الاقتضاء  
لانه يجوز ان يثبت بدلالة اللفظ او بالخلف اذا ثبت ما لم يذكر لا يخص بالاقتضاء بل الظاهر انه من  
باب دلالة اللفظ لانه يجوز ذكر التسدي بشفق الملك الى الفهم وفي الاقتضاء لا يلزم الفهم من اللفظ وقد يتفق  
كما في قوله ان اكلت او شربت يفهم منه الطعام وهو مقتضى **قال** ان البهيم بالعتق انما يصح في الملك او  
صفا في البهيم او اكلت او شربت يفهم منه الطعام وهو مقتضى **قال** ان البهيم بالعتق انما يصح في الملك او

في ملكه  
فان عتقها لا يجوز عن الكفارة  
لانه لا يتناول من ليس كان  
في ملكه يوم حلف حتى لو استندى جارية  
وتسدتي بها لا يعتق وقال زعمنا عتق لان التسدي لا يصح الا في الملك فكان ذكره ذكر الملك فكذا هذا ولا يقال هذا اثبات الملك بالاقتضاء وهو لا يبين الاقتضاء لانه يجوز ان يثبت بدلالة اللفظ او بالخلف اذا ثبت ما لم يذكر لا يخص بالاقتضاء بل الظاهر انه من باب دلالة اللفظ لانه يجوز ذكر التسدي بشفق الملك الى الفهم وفي الاقتضاء لا يلزم الفهم من اللفظ وقد يتفق كما في قوله ان اكلت او شربت يفهم منه الطعام وهو مقتضى قال ان البهيم بالعتق انما يصح في الملك او صفا في البهيم او اكلت او شربت يفهم منه الطعام وهو مقتضى قال ان البهيم بالعتق انما يصح في الملك او

الى الذي هو علة ولا ان العتق صفة للملك تارة في استحقاق الصلة شرعا يجب  
الزكوة بانه اعتبارا للملك صفة للفقير تارة في استحقاق الصلة فكانا علة ذات وصفين  
ومع تعلق الحكم بعلته ذات وصفين يضاف الحكم الى آخرها لانه تمام العلة به واجد الوصفين هذا الملك  
فيكون به معتقاً وله في الواجب احد الشريكين ثبت نصيبه من العبد المستدرك من نصيب شريكه لان القارة  
صارت احد الوصفين فصارت بها معتقاً ولا يدخل على هذا الشهادة الشاهد الثاني حيث لا يضاف الحكم اليها  
وصدحوا وان تمت الحجة بها بل يجب عليها احياناً ما اختلفا بشهادتهما عند الرجوع لان الشهادة لا تعجب شيئا  
بدون القضاء والقضاء يكون بهما جميعاً ولا يقال ان العتق مستحق بالقدارة لانه لا يفعل الا استحقاق لا  
يثبت قبل كمال العلة ولا معنى لقوله في صدق منفعة الكفارة الى اية لانه لما جاز صدقها الى عبده فالارثي  
ان يجوز الى اية خلافي غيرهما من انواع الواجبات كالطعام والكسوة والزكوة لانه لا يجوز صدقها الى عبده فكذا  
الى اية وعنده الخلف لو وجب له قربة او تصدق به عليه او وصي له به فقبلنا ما ياتي الكفارة بخلاف ما اذا  
ورثت خانه وليس جدياً وليس فيه ضعف ولا اختيار ولهذا لا يجب عليه ضمان لشريكه به فلما يمكن ان يجوز  
معتقاً بدون اختياره وبناشرته وانما لا يجوز شراراً من حلف بعقده عن الكفارة اذا نوى بالشرا عن الكفارة  
لانه النية لم تقتض بالعتق وهي البهيم ولا يقال المعلق بالشرط كما يجوز في ذلك فيكون علة في  
ذلك الوقت وقد اقتضت النية بدفعه لانا نقول هو كالمعتق في ذلك الوقت حكماً لا حقيقة الا ان في ان اهلية  
شرط كالنية وهي تشترط عند العلة وهي البهيم واما الشرط فمحصن لانه لا يضاف اليه الحكم وهو العتق  
واما يضاف الى البهيم السابق لانه هو الموصوف بوجه لوان اقتضت النية به بان قال ان اسيرتك فانت حرة  
عقاراً يميني فاستداه جاز عن كفارة لانه لا يقتض النية بالعتق الا اذا كانت امته قد استولدها بالنكاح  
فان عتقها لا يجوز عن الكفارة لا استحقاقها لحرية بجهة اخرى وقال عليه الصلاة والسلام اعتقها ولدها  
رحم الله ان شريته امته فهي حرة حتى لو ملكه يوم حلف عتقت لان البهيم انعتقت  
حقها لانهما يتناول المملوك في ذلك الوقت على العدم لكون الاممة تكتفي في سياق الشرط وهي كالنفي **قال**  
والا لا ايمان لم تكن لحرية التي استولدها ملكه حين حلف لا يصح ومراة انه لا يتناول من ليس كان  
في ملكه يوم حلف حتى لو استندى جارية وتسدتي بها لا يعتق وقال زعمنا عتق لان التسدي لا يصح الا في الملك فكان ذكره ذكر الملك فكذا هذا ولا يقال هذا اثبات الملك بالاقتضاء وهو لا يبين الاقتضاء لانه يجوز ان يثبت بدلالة اللفظ او بالخلف اذا ثبت ما لم يذكر لا يخص بالاقتضاء بل الظاهر انه من باب دلالة اللفظ لانه يجوز ذكر التسدي بشفق الملك الى الفهم وفي الاقتضاء لا يلزم الفهم من اللفظ وقد يتفق كما في قوله ان اكلت او شربت يفهم منه الطعام وهو مقتضى قال ان البهيم بالعتق انما يصح في الملك او صفا في البهيم او اكلت او شربت يفهم منه الطعام وهو مقتضى قال ان البهيم بالعتق انما يصح في الملك او

في ملكه  
فان عتقها لا يجوز عن الكفارة  
لانه لا يتناول من ليس كان  
في ملكه يوم حلف حتى لو استندى جارية  
وتسدتي بها لا يعتق وقال زعمنا عتق لان التسدي لا يصح الا في الملك فكان ذكره ذكر الملك فكذا هذا ولا يقال هذا اثبات الملك بالاقتضاء وهو لا يبين الاقتضاء لانه يجوز ان يثبت بدلالة اللفظ او بالخلف اذا ثبت ما لم يذكر لا يخص بالاقتضاء بل الظاهر انه من باب دلالة اللفظ لانه يجوز ذكر التسدي بشفق الملك الى الفهم وفي الاقتضاء لا يلزم الفهم من اللفظ وقد يتفق كما في قوله ان اكلت او شربت يفهم منه الطعام وهو مقتضى قال ان البهيم بالعتق انما يصح في الملك او صفا في البهيم او اكلت او شربت يفهم منه الطعام وهو مقتضى قال ان البهيم بالعتق انما يصح في الملك او

في ملكه  
فان عتقها لا يجوز عن الكفارة  
لانه لا يتناول من ليس كان  
في ملكه يوم حلف حتى لو استندى جارية  
وتسدتي بها لا يعتق وقال زعمنا عتق لان التسدي لا يصح الا في الملك فكان ذكره ذكر الملك فكذا هذا ولا يقال هذا اثبات الملك بالاقتضاء وهو لا يبين الاقتضاء لانه يجوز ان يثبت بدلالة اللفظ او بالخلف اذا ثبت ما لم يذكر لا يخص بالاقتضاء بل الظاهر انه من باب دلالة اللفظ لانه يجوز ذكر التسدي بشفق الملك الى الفهم وفي الاقتضاء لا يلزم الفهم من اللفظ وقد يتفق كما في قوله ان اكلت او شربت يفهم منه الطعام وهو مقتضى قال ان البهيم بالعتق انما يصح في الملك او صفا في البهيم او اكلت او شربت يفهم منه الطعام وهو مقتضى قال ان البهيم بالعتق انما يصح في الملك او



وكذا هو حال نوبت عبد المديت لم يصدق قضاء **قال** لا يخفى مكانه هذه اللفظيات  
 الملك خبير ناقص لا يصدق من ملك المولى يد ولها لا يملك المولى كسابه وليس له ان يظلم مكانته ويهين  
 جنابته عليه كجنابته على الاجنب وكذا اعتق البعض لا يعتق عندنا في حقيقته لان الملكات عنه فيكون قاصدا  
 ولا يدخل تحت الاطلاق الاباليتة كالمخلعة لا تدخل تحت قوله كل امرأة في طالق خلافا للمدب وام الولد لان  
 الملك فيها كامل فيدخل تحت الاطلاق والرد فيهما ناقص لا يحقق فيهما طرية من وجه خلافا لبيان عن الكفارة  
 والمكاتب عكسه فان رد كماله ومملكه ناقص فانعكس الحكم كذلك **قال** هذه طالق او هذه وهذه  
 طلقت الارضية وخيف في الاولتين لان كلمة او لا يثبت احد المذكورين وقد ادخلها بين الاولتين و  
 عطف الثالثة على المطلقة منهما لان العطف للمشاركة في الحكم وهو الطلاق فيخصيص محل الحكم وهي المطلقة  
 فصار كما اذا قال احدكم طالق وهذه **قال** وكذا العتق والاقذار حتى اذا قال لعبيده هذا  
 حرة او هذا وهذا عتق الاخير وخيف في الاولتين لما بينا ولو قال في الاقرار فلان علي الف درهم  
 او فلان وفلان كان حسمانية لا خيب وخمس مائة بين الاولتين يجعله لا يثبتا لانه كلمة او لا يثبت  
 كقوله علي مائتا فكاكته اخذ احد الاولين والثالث باراد فيكون للثالث نصفه ولراعيها نصفه  
 وذكر في المقي ان النصف للاول والنصف للاخيرين والصواب الاول وعليه الفقهاء لان الثالث معطوف  
 على من له الحق منها فيكون شركا له ولو كان معطوفا على ما يليه كما ذكرنا في المقدمة للقول وحده او لا  
 خبير بين لانه اوجب لاجد المذكورين لانهما فتنفي الشركة اذا مات قبل البيان ولو قال والله لا املك فلانا  
 او فلانا وفلانا فان كلم الاول وحده حنت ولا تحت بكلام احد الاخيرين حتى يكملها يجعل الثالث في الكلام  
 مضمونا الى الثاني على التعيين وفيما تقدم جعله مضمونا الى من وقع له الحكم والقدر ان او اذا دخلت  
 بين شيئين تنولت احدهما منكذ الا ان في الطلاق وحده الموضوع موضع الاثبات فيخصص فتنطلق احدا  
 حقا وفي الكلام الموضوع موضع النفي فيعم عموم الاضداد قال الله تعالى ولا تطلع منهم امرا او كفوت افضاء  
 كانه قال لا املك فلانا ولا فلانا فينضم الثالث الى ما يليه لانهما كانت او لعموم الاضداد صار كل واحد  
 منهما كلاما على حدة كانت الاول انقطع وشرع في الكلام الثاني والعطف فيه لا يصدق في الاول بخلاف  
 الطلاق وامثاله فان الاتصال فيه بين الكلامين ثابت فيكون الثالث معطوفا على من وجب له الحكم ولان  
 قوله طالق لا يصلح ان يكون خبرا للمشي وفيه الثالث الى الثاني جعله للمشي لانه يصيب كانه قال  
 هذه طالق او هاتان طالق فلا يجوز الا اذا قال طالق لانه المنفرد لا يصلح خبرا للمشي فتنطق الكلام  
 فان قوله لا املك يصلح للمشي ولا قبل والله وهذا كله اذا لم يذكر للثاني والثالث خبرا بان قال هذه  
 طالق او هذه وهذه طالق فان قلت بل يجب ان اختار اجاب الاول عتق الاول وحده وطلعت الاول وحدها  
 وان اختار الثاني **باب** الخيف في البيع والشراء والصوم والتمسك

والله اعلم  
 وطلعت الاخيرتان  
 الثاني عتق الاخيرتان  
 وان اختار الثالث  
 والله اعلم

الاصل فيه

الاصل فيه ان كل فعل تدبره حقيقة الى المباشرة لم تحت الحالف ان لا يفعل مباشرة وكيفية لوجود  
 الفعل من الوكيل حقيقة وحكما وان كانت حقيقة تدبره الى الامتثال تحت بفعل الوكيل كما تحت بفعل  
 المباشرة لان الوكيل فيه سعيته ومعبته ولهذا لا يخيفه الامتثال الى نفسه وينفذ عليه له مباشرة بغير  
 ائنه **قال** رحمه الله ما تحت بالمباشرة لا بالامتثال في البيع والشراء والادارة والاستجارة والتمسك عنه  
 مال والقسمه والخصومة وحسب الولد او الاشياء التي تحت فيها الحالف بمباشرة ولا تحت بالتوكيل  
 بفعله اي هذه الاشياء التي عدتها من البيع والشراء والادارة الى اخره وهو القسم الاول من الاصل  
 الذي ذكرنا وانما تحت الحالف في هذه الاشياء بمباشرة الوكيل لان الفعل وجد من الوكيل حقيقة  
 وكذا حكمنا ولهذا رجعت الحقوق اليه لو كان الوكيل حالف تحت بمباشرة فلهما فلهما يوجد الفعل من  
 المولى لا حقيقة ولا حكما **قال** اعلم تحت اذا نوي ان لا يامر به غيره فحينئذ تحت بالتوكيل لانه  
 شدد على نفسه منعه من فعله ايضا لانه تناوله حقيقة فلا يتغير نيته او يكون مثله لا يباشرة  
 هذه الاشياء كالتقاضي والامير فحينئذ تحت بالامتثال لان كل احد يمنع نفسه باليمين عما يعتاده  
 وعادته الامتثال بدون المباشرة فيصدق اليه لان اليمين يتقيد بالعدن وهو مقصود الحالف ولهذا  
 يتقيد بمباشرة بنفسه لو كان مثله مما يباشرة هذه الاشياء حتى لا تحت بالتوكيل لان عنده بالحلف  
 التقوي من الحقوق فان كان يباشرة تارة ويأمر اخري يقتضيه الادب **قال** وما تحت بهما  
 النكاح والطلاق والخلع والعنف والكتابة والهدية والصدقة والقدح والاسقذاض وحسب العبد  
 والتمتع والبناء والحيطة والاريداع والاستيداع والادارة والاصحادة وقضاء الدين وقضه و  
 الكسوة والحمل اي الاشياء التي تحت فيها بالمباشرة والتوكيل والنكاح والطلاق والخلع الى اخر ما ذكر  
 في لواعظ لا يفعل شيئا من هذه الاشياء تحت بمباشرة وبمباشرة وكيفية خلافا للشافعي في مباشرة  
 الوكيل لان الفعل وجد من الما مور حقيقة ومن الامتثال حكما فوجد شرط تحت من الامرين وجب  
 دون وجه فلا تحت كرامة القسم الاول **قال** ان عنده الحالف التقوي عن حكم العتد وحقوقه و  
 هذه العقود تنقل اليه حقوقها فصار مباشرة الوكيل بمباشرة في حق الاحكام والحقوق وصار الوكيل  
 سعيته او معبته ولهذا لا يستغنى عن اضافتها اليه ولو يباشرها بغير اذنه لا ينفذ عليه فاذا فعلها با  
 قبه فقد وجد منه شرط تحت فحنت وما كان منها اجسيرا كضرب الغلام والذبح مخفوها منقول  
 ايضا الى الامتثال لا يجب الصمان على الفاعل فكان منوب اليه فحنت ومنفعة ضرب العتد عايد الي  
 المولى اذ العتد تجزى على موجب ائنه المولى ويسعى في مصالحه اذ ائنه به فصار كضرب المولى بخلاف  
 ضرب الولد فان معظم منفعة يحصل للولد لانه يتادب به ويتأمن وينتج عن القباح فصار كمن  
 حلف لا يفترق **باب** الخيف في البيع والشراء والصوم والتمسك

والله اعلم  
 والله اعلم  
 والله اعلم

والله اعلم  
 والله اعلم  
 والله اعلم











ان شاء مني وهو المثل وغيره انما النعمة كما التزمه وقال عليه الصلاة والسلام من قام شيئا  
خلد بكل خطيئة حسنة من حسنات الحرام قيل وما حسنات الحرام قال واحدة تسبع ما يدركها خطيئة  
حسنة ولا من هذا اللفظ وان كان عبارة عن الالتزام كمن يفتقر على المشي ففدية ذلك  
الحقيقة لفصلها خلاف ما اذا انذر ان يفتقر بنوع عظيم اللعبة فانه عبارة عن التزام التصديق به  
ملكه ولا ينفذ ان يفتقر به العظيم لعدم التصديق بالفتور وان شاء ترك وذبح شاة لقوله عليه الصلاة  
والسلام قد خلتها فليست كركب ولتدري ومما كانت نذرت ان تخرج ما شئت وذلكتي الشقاية معني الالمسوط  
ان من حلف بالمشي الى بيت الله وهو يكره مسير المساجد سوي المجد الحرام لم يلزمه ان لا يمشي لان المشي  
مرحبة كات كلامه اذ المساجد كلها بيوت الله تعالى فمعنى انها تحذرت عن حقوق العباد فبالتزام  
طاعة الله تعالى **قال** خلاف الخروج او الذهاب الى بيت الله او المشي الى الحرم او الى الصفا والمروة حيث لا يلزمه ان لا يتزام  
خلاف ما اذا قال الى بيت الله تعالى او علي المشي الى الحرم او الى الصفا والمروة حيث لا يلزمه ان لا يتزام  
الحج او العمرة بهذه العبارة غير متعارف والذوق للعقد ولا يمكن ان يجازى بعبارة حقيقة اللفظ فامتنع  
اصلا وهذا على اطلاقه قول ابي حنيفة وهو قول الاية قوله علي المشي الى الحرم او الى المسجد الحرام عليه  
او غيره لان الحرم والمسجد الحرام شامل للبيت فصار كذكرة خلاف الصفا والمروة لانها منفصلان  
عنه وجوابه ما ذكرنا ان المعتد فيه العقد وليس فيه عرف ولا مدخل للقياس فيه ولهذا لا يلزمه  
لفظ الذهاب والخروج وان قال الى بيت الله تعالى **قال** عبدة حجت ان لم تجز العام فشهد ان يخرج  
بالكوفة لم يفتقر الى قول الله ان لم تجز هذه السنة فانت حجت ثم قال حجت وشهد شاهدان  
ان تجز العام بالكوفة لم يقبل الشهادة ولا يفتقر وقال محمد رحمه الله يفتقر لان هذه الشهادة  
قامت على امر معلوم وهو التضيعة ومن صدقته انتفاء الحج فيستحق الشرط وهو عدم الحج **قال** ان  
هذه الشهادة قامت على النفي فلا يقبل كما لو شهد ان لم تجز وهذا لان الشهادة بالتضيعة باطله  
اذ لا مطالب لها وهي لا تدخل تحت حكم ايضا فنفي النفي مقصود او الشهادة على النفي والشهادة على  
النفي مقصود باطله فان قيل الشهادة بالنفي انما لا تقبل اذ لم يخط بها علم الشاهد لان من ضرورية  
ثبوت التضيعة انتفاء الحج فصار تطبيق شهادة على رجل ان قال المسبحين الله ولم يقل قول النصارى  
وهو يقول وصليت به تقول النصارى قبلت هذه الشهادة لا راحة علم الشاهد فكذلك هذا خلاف شهادة كما  
انه لم تجز لاننا لا ندرى هل شهد اعلم او بنينا على ظاهره **قال** البيهقي شرعت للذوات دون  
النفي فتدبر ولا يفتقر بين نفي ونفي تيسر الامم ودفعنا للحج بخلاف المستشهد به فان ذلك  
شهادة على امر محسوس وهو الشكوت فان قيل الشهادة على النفي في الشرط مقبولة كما اذا قال لعبد  
ان لم تدخل الدار **قال** لا يجوز ان يفتقر الى العلم بالدار وهو كذا في قوله  
فان قام البيهقي ان لا يفتقر الى العلم بالدار وهو كذا في قوله  
البيهقي فان قيل حجت

معهة  
انما هو

في قوله  
انما هو

في الخطبات على قصد التقديس وقد وجد ان الشارع في القول سمي فاعلامه بالانذار بعد ذلك لا يرفع الحجة  
المفتقر ولان الامسكالمستمر تكملا او تكملا للفعل المحلف عليه ليس بشرط **قال** وفي معنى ما اوردنا  
يوم ائتمنت في عينة لا يصحرم صومنا او يومنا بصوم يوم لا نذكر الصوم مطلقا بذلك المقصود فيصير الى  
الكامل وهو المعتد بالمعنى حكم شرعا وفي قوله يومنا تصدق في تقديره باليوم فاما الحجت فيها الا بصوم يوم كامل  
**قال** وفي لا يصلي بدركه ان يفتقر في عينة لا يصلي تحث بدركه وهو ما اذا قيدها سجدة ولا تحث  
مالم يقيد بها والقياس ان تحث بالشرع اعتبارا بالصوم وجبة الاستحسان ان الصلاة عبارة عن  
اركان مختلفة تمامها لا يجمعها الا شئ صلالة الاتي انه لا يقال صلى ركوعا ولا صلى سجدة او انما يقال صلى  
ركعة وهي تشمل الاركان كلها وبعدها نذكر ان خلاف الصوم لان الامسكالمركب واحد ويتذكر ذلك بعد  
ثم استجد اجزم لم يذكر ان متى تحث واختلف المثل في قوله بعضهم تحث بنفس السجدة وقيل بعضهم تحث بنوع  
الباس منها **قال** وفي صلاة يشفع اي لا تحث الا يشفع في عينة لا يصلي صلاة لان صلاة المطلقة تنصب الى الكامل  
وجو الكتمان لنهي عليه السلام عن البندار **قال** ان لم يفتقر من غيرك فهو هدي فكل مطلقا فذلك نفس  
فهو هدي اي لو قال ذلك لا ممانه كان الحكم كما ذكره وهذا عند ابي حنيفة وقال ليس عليه ان يهدي الا اذا  
غزله من قطن كان في ملكه يوم حلف لان النذر لا يصح الا في الملك او مضافا اليه او الى سببه لقوله عليه السلام  
لا نذر فيما لا يملك من ادم ولم يوجد واحد منها اذ غزل المرأة واللبس لسان اسباب الملك فصار نظير ما لو  
قال ان شئت امة فهو حجة على ما مر ولا في حنيفة ان الغزل سبب للملك ولهذا يملك بد الغاصب وغزل  
المرأة من قطن الزوج سبب للملك الذوق عادة ولهذا لو اشتري قطنًا وغزله وسخته بغيا اذ كان ملكا له  
حكم العقد لانها لا تغزله عادة الا كذا والمعتاد كالمشروط ولو لا ذلك كان ملكا لها كما لو غزله الاجنبي فاذا  
كان سببا للملك يكون ذلك كذا للملك كسبب اسباب الملك ولهذا لو غزله من قطن كان في ملكه يوم حلف  
وسخته وليس تحث بخلاف مسألة التديس فان التديس ليس سبب للملك على ما بينا في مدونه فلم يكن ذلك  
ذلك للملك **قال** ليس خاتم ذهب او عقد لغيره ليس حلي اما الذهب فلا ربه لا يستعمل الا للتزيين  
فكان لبسه ليس حلي وللهذا اقدم استيعاله على الرجال فكان كاملا في معنى التحلي فدخل تحت مطلق اسم الحلي  
حتى لو حلف لا يلبس حليا وليس فانه ذهب حث ما ذكرنا واما عقد اللؤلؤ فاما لكونه حليا على الطلاق قوله  
واما عند ابي حنيفة فليس حلي الا اذا كان مرصعا حتى لا تحث في عينة لا يلبس حليا بل ليس غير المرصع منه  
وعندها تحث لان اللؤلؤ لا يصح يدخل تحت اسم الحلي قال الله تعالى واستخدم حجب من حليتها فليس حليتها وانما يشترج  
من البحر اللؤلؤ لا الحلي وقال تعالى تحلفن فيها من اساسات ذهب ولو لو ولا في حنيفة ان العادة  
لم تحث به بالتحلي الا مذهب ابي حنيفة والعادة من ذهب المعيشة في الايمان ثم قيل على قياس قوله لا يلبس  
للرجال ليس اللؤلؤ

في قوله  
انما هو

في قوله  
انما هو















اي لو حلف لا يدخل دار فلان تخلف بدخول ما يسكنه بالملك والادارة وقال الشافعي رخصه لا تخلف  
الا بالملك لان الحقيقة وهي الملك مرادة فلا يبقى الجازم اذا الاستحالة اجتماعهما مباديين بلفظ  
واحد **ولان** المراد به المسكن عرفا فدخل ما يسكنه باو سبب كان باجارة او اعادة او ملك  
باعتبار عموم الجازم ومعناه ان يكون محل الحقيقة فردا من اقسام الجازم لا باعتراف المانع بين الحقيقة  
والجازم **قال** حلف بانه لا مال له وله دين على مفلس او على لا تخلف لان الدين ليس بمال  
وانما هو وصف في الذمة لا يتصور فيه حقيقة ولهذا قيل الدين يقضي بانه ماله على معنى  
ان المقبوض على القايض لا يندفعه لنفسه على وجه التملك ولرب الدين على المدين مثله فالتقاضي  
الدينان قصاصا فصار غيره حقيقة وشرعا اما الحقيقة فظاهر واما الشرع فلما رآه لاحاجة الى استلزام  
اعتباره لان التصديق في الثمن قبل القبض جائز **كتاب الحدود** في اللغة  
المنع ومنه سمي **حد** الحد من الدخول وسمى اللفظ للجامع المانع حدا لانه يمنع مع الشيء  
ويمنع دخوله غيره فيه وسميت العقوبات للخالصة حدودا لانه يمنع من ارتكاب اسبابها معاودة  
وحدود الله حرامه لا رخصتها منع عنها ومن تلك حدود الله فلا تعتدوها وفي الشرع  
الله ايضا احكامه لا رخصتها منع عن الخطي الى ما رواها ومن تلك حدود الله فلا تعتدوها وفي الشرع  
اسم العقوبة مقدرة بحق الله تعالى فلا يسمى التقديف حدا لعدم التقديف ولا القضاء لانه حق  
العبد وحكمه الاصل الا ان جازما يتهدد به العباد وهيئاته اذ الاسلام من الفساد ولهذا كان  
حق الله تعالى لا يشرع لمصلحة تعود الى كافة الناس والطهارة من الذنوب ليست بحكم اصيل لا قامة  
لحد لانها تحصل بالقبول لا بالثبوت لا لانه لا يشرع الى قوله تعالى حد قطاع الطريق ذلك لهم جزاء في الدنيا  
ولهم في الآخرة عذاب عظيم الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم الآية وبعد المغفرة للنايب  
ولهذا يقال مقام الحد على الخاف والظن **قال** رحمه الله الحد عقوبة مقدرة لله تعالى وهذا في  
الشرع وقد بيناه **قال** والذنا والظن طين في قبل خال عن ملك وشبهة يجزيه الذنا الموصوف  
للحد ويشترط ان تكون الموصوفة مشتهرة والواطي مكلفا طائعا ولو قال الذنا وطون مكلف  
في قبل المشتهرة عار عن ملك وشبهة عن طوع كان اسم يخرج بذلك الفعل وطون المكلف كالمجنون  
ووطون غير المشتهرة كالمصغرة اليه لم تبلغ حد المشتهرة على الاطلاق عند التعدي عن الملك وشبهة الملك  
ولهذا وجب درواه شرعا والحد شرع الفساد فيها يكثر وجوده ووطون هذه الاشياء نادر لان  
من له الطباع السليمة والعقول المستقيمة تنفد عنه وانما يفعل ذلك بعض السفهاء الغلبة  
الشيف وذلك نادر فلا يستدعي راجحا وهذا لان الارسل في الجوار ان يكون في الآخرة كافي  
الدين لا يشرع الا في دار الدنيا **قال** بعض الفقهاء كذا في قوله تعالى ولا يشرع الا في دار الدنيا

مقبوض

القبض

الحدود

في قوله تعالى حد قطاع الطريق ذلك لهم جزاء في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم

لا يلو طوعا ولا يكرها اي يثبت الذن عند كل الظاهر اربعة اشهاد او اربعة يشهدون عليه بالشرع اي بلفظ  
الذنا بلفظ الوطون والجماع لان الوصول الى العلم القطعي متعبد بالتقضي بالدليل الظاهر وهو البينة  
او الاقرار لغيره من حيثية الصدق لا سيما اذا كانا يتعلقا به من غير عداوة او اشتداد الريبة  
لقوله تعالى والذاني ياتين الفاضلة من بينكم واشهدوا عليهم اربعة منكم وقال تعالى والذين يرمون  
المحصنات ثم لم ياتوا باربعة شهداء او قال عليه الصلوة والسلام للذي قدن امراته ايت باربعة شهداء  
يشهدون على صدق مقالتك ولان استناب السند على عباده وخدمته احب اشاعة الفاضلة وفي اشتداد الا  
ربح حقيقة يعني السند اذ وقوف الاربعة على الفاضلة نادر واشتداد اللفظ الذنا لانه هو الدال على فعل الظالم  
لا لفظ الوطون والجماع قال الله تعالى ولا تقربوا الذنا الآية واحاد المجلس شرط لصحة الشهادة بعد نفيه لكونه  
شهادة متفقين لا تقبل شهادتهم عندنا وتحدون حد القذف وقال الشافعي يقبل كسائر الحقوق اذ  
لا تفصيل في النقص من العاردة فيه فيقبل باطلاقها **ولان** قول عمر رضي الله عنه لقيما واشل ربيعة ومضد  
في اذ يجلد بهم وكان قول الواحد قيل قول غيره وقع قذفنا وكذا الثاني والثالث ولا تقبل شهادته  
الا للضرورة وهو ما اذا جاء اجملة تشهد واحد واحد بعد واحد فيقبل شهادتهم لتعدد ادائها جملة  
وان كان احدهم الذوق تقبل شهادته وقال الشافعي لا يقبل لان فيه شهمة **ولان** انه يتصور ربه  
لانه يقرب بالجملة في امراته فحال ابعده من التهمة كشهادة العاقل على ولده **قال** في سائرهم الامام  
عزاهيته وكيفية ومكان وزمانه والمزنية اي يسألهم الامام عن نفس الذنا وصالحه وموقعه  
ووقته والمرأة التي زناها لانه عليه الصلوة والسلام استفسر ما عاين ان ذك الحاف والنون  
لان كلامهم محتمل والاحتمال فيه واجب فيجب عليه الاستفسار لينزل الاحتمال فيسألهم عزاهيته  
اي ذاته وهو اذ خال الفرج في الفصح لانه انهم عنوا به غير الفعل في الفرج كما قال علي عليه وسلم  
العينان ثديان وزناهما النظر واليدان ثديان وزناهما البطش والرجلان ثديان وزناهما المشي  
ولان من الناس من يعتقد كل وطئ حراما ذنا يوجب الحد وعرفيته الاحتمال وقوعه حاله الاكره او  
نماذج الفرجان من غير ايلاج للشبهة وعند زمانه ومكانه لاحتمال وقوعه حاله الاكره او  
الزمان او حال صباه او جنونه وعز المزي بها لاحتمال ان تكون امراته او امته او كفت له شهمة لا  
يعدها هو ولا الشبهة لوطي جارية الابن فيستقصي في ذلك احتيالا للذكر وهو مندوب اليه قال عليه  
الصلوة والسلام ادرى الحدود ما استطعتم **قال** فان بينوه وقاله اذ ثبته وطشها كالميل في الجملة  
بعد لفاسد وجهه احكام به لظهور طين وجوب الحكم به على القايض ولو قالوا لانه لا يدعى على قوله  
ذنا لا الحد المشهود عليه كشبهة وكذا الشهود ايضا لا حدون لانهم شهدوا بالذنا ولم يقدروا على  
ما اذن اقبل في قوله وغيره **قال** بعض الفقهاء كذا في قوله تعالى ولا يشرع الا في دار الدنيا

في قوله تعالى حد قطاع الطريق ذلك لهم جزاء في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم

في قوله تعالى ولا يشرع الا في دار الدنيا



انگلستان

این تختی را که از طرف  
الاستیبه و بنده در باغک و قناتین او ملحق  
او و طایفه بنده او و باغک و قناتین او ملحق

*(Marginal note from folio 9v)*



[illegible]

16. 10. 1912

ثبت في العيود بدلالة النص الواردة في أحد المشايخ يكون وارد في المثل الآخر أو نقول دخل  
العيود في اللفظ وانت المقلب ومثله قوله عليه الصلاة والسلام في خمس من الأهل السائمة شاة  
و لفظ خمس بلان، تناول الزناث ودخل الذكور عند استبدال النص أو دخل في اللفظ وانت المقلب  
وقوله يغلب الذكور عادة كلمة قوله تعالى إذا قمم إلى الصلاة وإن كنتم جنباً فمعه **قال** **سقط**  
لاثرة له منه شطاً أي ضرب متعشيط لا عقدة له عند استعساض في الشهادة هي عذبة وذنبه وطرفه  
لأن كل ضربية بها نصيب جنبين وعن علي رضي الله عنه أنه قال ولو لم يكن الفرة بعد كل ضربية  
بضربتين لما دبري أن علياً رضي الله عنه ضرب الوليد بسوطاً له طوقاً وفي رواية ذنبا أربعين  
جلدة فكانت الضربة بضربتين والضرب المتعشيط هو الذي لم يعب الحارج لأن الحارج يفضل إلى التلف  
ويبقى في جسده أثرة فيشبه ولهذا أنكرت عقدة وعينا الحرف لم لا يفيد والعاجب التأديب دون  
الاهلاك **قال** ونزع ثيابه على يده غير لاذر لاذر في نزع كشف العورة والمقصود من ضربه إ  
يحال الأول إليه لاسيما هذا الحد لأنه سري على الشدة والتجدي فيه أبلغ وقد جمع أن علياً رضي الله عنه كان  
يأخذ بالتجديد في الحدود **قال** وقد قيل على يده أن فارق الضرب على أعضائه لأن الجمع في عضو واحد  
قد يفضي إلى التلف والجلد راجع وليس يمتلئ ولا أنه نال اللذة في كل عضو عنه فيعطى حظه من الضرب  
ولهذا أجمع إذا كان مخصصاً **قال** الأثره ووجهه ومثله لقوله عليه الصلاة والسلام للجلادة اتقوا وجهه  
والحد الكسب وإن الضرب على الفرج متلف وعلى الداس سبب لدوال الحوائس كالسمع والبصير والشه  
والفهم وكذلك أعي الوجوه وهو مجمع الحاسن أيضاً فلا يؤمن ذهاباً فيكون اهلاً كما روجه فلا يشرع وقال  
ابن عيسى أحمداً يضرب الداس لقل أي يكسب للجلادة اضرب الداس فان فيه شيطاناً **قال** قال ذلك  
في مستحق القتل إذا كان من دعاة أهل الحرب جلعوا وسط داسه فامس بضرب ذلك الموضع واجتنب أن فيه  
شيطاناً وقال عمر بن الخطاب أيك أن تضرب الداس والفرج وقال بعض مشايخنا لا تضرب الصدر والبطن لأنه  
مقتل كالرأس وعن ابن عيسى مثله وقال الشافعي رحمه الله يضرب الظهر بالضرب لقوله عليه الصلاة والسلام شقوق  
الضرب في الظهر **قال** ليس فيه ضرب عينه من الأعضاء **قال** ويضرب السجل قائماً للحدود عيين ممدود  
لقوله علي بن فضال يضرب الرجل في الحدود قائماً والنساء مقعداً أو كذا من بني الحدود على الشهمة لقوله تعالى  
وليشهدوا برهما طائفة من المؤمنين والقيام أبلغ فيمنزله الممدود وهو الملق في الأرض كما يفعل اليوم  
وقيل إن يمد يده فوق رأسه وقيل إن يمد السوط على جسده عند الضرب مجتبه عليه وكل ذلك  
لا يفعل لأنه زيادة على المستحق **قال** ولا يذبح ثيابها إلا القدر والحشف أو المرأة لا يذبح عنها ثيابها  
إلا القدر والحشف لأن في تجديدها كشف العورة والقدر والحشف بمنان وضل الأول إلى الحد والشدة  
فصل بدونها

حضرة الثالث











باب الوطء الذي يعوجب الحلاوة الذي لا يوجب فيه

کائنات

فمن كان يظن ان الله لا يفرق بين  
الذين آمنوا وبين الذين هم  
فاجرين

[illegible]















لما ولا في حقيقته ما روي ان امرأة طلبت من رجل مالا فاني ان يعطيها حتى تمكن من نفسها فذرا  
عند من عندها عندها وقال هذا امرها ولا ان الله تعالى سبي المهر بقوله تعالى استمعه به منهن فاما  
توهم آخره فحق فصار شبهة لان الشبهة ما يشبه الحقيقة لا ان الله تعالى سبي المهر بقوله تعالى استمعه به منهن فاما  
لم يجب الحد فكذا اذا قال استأجرتك او خدي هذا لا فاما ان او تمكين من نفسك بكذا او ان المستوفى  
بالعمل منفعة حقيقة وان كان في حكم العيب شرعا فاما اعتبار الحقيقة يقتضي ان يكون محل الجارة فاورث  
شبهة بخلاف ما اذا استأجرها للطبخ والحديث لادى العقد لم ينفق الى المستوفى بالوطن والعقد المعتبر  
الى محل ثورث شبهة في ذلك الحل لا في محل آخر **قال** وبما كراهه ان لا يجب الحد بالذي بالكراهه وهذا  
اذا كرهه السلطان وكان ابو حنيفة يقول او لا يجب الحد وهو قول زفر رحمه الله لان الزنا من الرجل لا  
يكون الا بعد انتشار الآلة وذلك دليل الاختيار والطواعية فلا يسقط الحد بخلاف المرأة حيث لا يحد  
لانهم يوجد منها دليل الاختيار ولا منها مدرخص لها هذا الفعل اذا ضاقت عايشها او على عضو من  
اعضاها لكون نسب الولد لا يقطع عنها ولهذا يوجب القصاص من الآلة في حقها شبهة ولا عقوبة  
في الموضع خلاف الرجل لانه ليس مدرخص له فيمكن ترتيب العقوبة على فعله ثم رجع وقال لا يحد لانه  
شرع للزجر وهو منزه جد واما اقدم عليه لدفع الرهك ان عريضة فلا يحد كما لم يحد في الحياة وانتشار الآلة لا يدل  
على الاختيار لانه قد يكون طوعا كما يكون طوعا لا تميم قد ثبتت التوبة وان لم يكن له قصد  
واختيار وان كرهه غير السلطان حد عند ابو حنيفة وعند الاموي لا يحد لتحقيق الاكراه من غيره لان المعتد  
حقوق التكليف وذلك لا يختلف بين قادر وقادر بل في غير السلطان اظهر لانه يكون على حجة خفوا على  
نفسه من اولى الامر فيستعمل قبل ظهور الامر ولا في حقيقته ان الاكراه من غيره لا يقوم الاقار  
لان المبتلى به يتعقب بالسلطان او جماعة المسلمين او يدفعه عن نفسه بالسلاح او بالجميل وهذا الخلاف  
عصير و زمان لا اختلاف وجهه وبينه ان في زمن السلطان ذوا قوة ولا يتجدي احد على الاجتماع  
على الفساد وفي زمنهم ظهرت القوة للمفسدين فافترى كل واحد منهم على ما شاهد في زمانه وزمانا  
كزمانها وانشد فيقولها ولذلك اطلق في الخصم ولم يفقهه بالسلطان **قال** وبما كراهه  
ان انكره الاخرى لا يجب الحد باقرب احد الزانيين اذا انكره الاخر وهذا على الخلاف قول ابو حنيفة وعند  
ان ادعى المنكر منهما شبهة بان قال تزوجته فهو كما قال وان انكر بان قال ما زنت ولم يدع  
ما يسقط الحد وجعل المعتد الحد دون المنكر وجهه الوجهية ان دعوى النكاح تحمل الصدق والنكاح يقوم  
بالطريقين فاورث شبهة فسقط الحد ولها في الخلافة عن سهل بن سعد ان رجلا جاء الى النبي عليه  
السلام فقال انه قد زنا بامرأة سماها فاسأل النبي عليه السلام الى المرأة فدعاها فسادا لها عما  
وقال فاعلمت انه قد زنا بامرأة سماها فاسأل النبي عليه السلام الى المرأة فدعاها فسادا لها عما  
قال فاعلمت انه قد زنا بامرأة سماها فاسأل النبي عليه السلام الى المرأة فدعاها فسادا لها عما

وانتفاده عن احد ما يورث شبهة في الاخر اذ لا يتصور الا منعهما بخلاف مساواة القتل لانه  
يحمل ان يتعد به المعتد لانه يحقق من واحد ونظيره ان يقر بالزنا على نفسه وعاد رجل احد  
بان يقول زنت بها انا وولدي وارث المنكر يحمي ان يكون صادقا بانكاره ثورث شبهة في حق الآخر  
كما اذا ادعى احد النكاح بخلاف ما اذا ادعى الزنا بغيره او شهد عليه بذلك حيث يحد وان اضل ان  
يملك الغائب الزنا او يدعي النكاح لانه لو حصل وانكر الزنا او ادعى النكاح يكون شبهة واحتمال ذلك يكون  
شبهة الشبهة فالشبهة هي المعتمدة دون شبهة الشبهة ثم اذا سقط الحد بغير المهر تعطي الامر ببعض  
شرعا ولا يقال كيف يجب لها المهر وهي منكدة اذا كانت هي المقعدة بالزنا لا ان تقول او وجب للمهر  
من ضرورات سقوط الحد فلا يعجز ردّها او تقول صارت مكذبة شرعا بسقوط الحد فلا يلتفت الى  
تكذيبها كما اذا ادعى رجل ان الله تزوج امرأته فادكرت وقيام عليها البينة يجب عليها لها المهر  
وان انكرت لما ذكرنا فكذا هنا **قال** ومن زنا بامرأة فقتلها الزمة الحد والقيمة مائة فقتلها  
بفعل الزنا لانه جني جنايت فيؤخذ على كل واحد منهما حكمها الحد بالزنا والقيمة بالقتل كما اذا  
زنا ثم جدد قتلها ولا يقال لما ماتت بفعل الزنا صار الزنا قتلًا فوجب ان لا يقتل الا القتل  
وسقط اعتبار الزنا كقطع اليد اذا سري ومات صادقا فلا وسقط اعتبار القطع حتى لا يجب الاضمان  
النفس من الدية او القصاص لاننا نقول ضمان اليد بطل اليد وضمان النفس بطل النفس واليد تارة  
لنفس كسائر الاعضاء فان الاعضاء تملك بملك النفس تبعاً ويدخل ضمانها ضمان النفس بخلاف  
اليد وضمان النفس لانها حقان مختلفان وجناتين مختلفتين احدهما بالزنا والاخر بالقتل فالنفس  
كمن شرب خمر الذي فانه حد ويضرب جمة للذمي لما قلنا وعز اي يوجب ان لا يحد لان  
تقيد ضمان القيمة عليه فقتله اياها بفعل الزنا سبب ملكه اياها لان المضمونات تملك عند اداء  
الضمان مستند الى وقت وجود الضمان فصار كما لو عصب جارية فزني بها ثم قيمتها فانه  
فانه يسقط الحد فكذا هنا ولان اعتراض الملك قبل اقامة الحد يسقط كما اذا ملك المروق قبل  
القطع ولهما ان ضمان قتل لا يوجب الملك لانه ليس بضمان مال وانما هو ضمان الدية وهو عقابلة الآ  
دمية وهي لا تقبل الملك ولهذا يجب على العاقلة مقسطا على ثلاث سنين ويجب به الكفارة ولو كان ضمان  
لما وجب على العاقلة ولا الكفارة بخلاف ضمان العصب لانه ضمان المال ولهذا يجب على العاصب وحده دون  
عاقلة ولا يسلم ان اعتراض الملك قبل اقامة الحد يوجب سقوط الحد وانما يسقط في الشرقة لانها الحفوفة  
وهي شرطية لا ضد الزنا ولا استند الملك كما قال لان يطهر ويحق القاييم وهو العيب لا يحد للثلاثي  
وهو المستوفى من منافع البضع فلا يظلم الاستناد وحقه حتى يجهل فانه استوفى في ملكه بل المستوفى

فان ادعى احد النكاح بخلاف ما اذا ادعى الزنا بغيره او شهد عليه بذلك حيث يحد وان اضل ان  
يملك الغائب الزنا او يدعي النكاح لانه لو حصل وانكر الزنا او ادعى النكاح يكون شبهة واحتمال ذلك يكون  
شبهة الشبهة فالشبهة هي المعتمدة دون شبهة الشبهة ثم اذا سقط الحد بغير المهر تعطي الامر ببعض  
شرعا ولا يقال كيف يجب لها المهر وهي منكدة اذا كانت هي المقعدة بالزنا لا ان تقول او وجب للمهر  
من ضرورات سقوط الحد فلا يعجز ردّها او تقول صارت مكذبة شرعا بسقوط الحد فلا يلتفت الى  
تكذيبها كما اذا ادعى رجل ان الله تزوج امرأته فادكرت وقيام عليها البينة يجب عليها لها المهر  
وان انكرت لما ذكرنا فكذا هنا **قال** ومن زنا بامرأة فقتلها الزمة الحد والقيمة مائة فقتلها  
بفعل الزنا لانه جني جنايت فيؤخذ على كل واحد منهما حكمها الحد بالزنا والقيمة بالقتل كما اذا  
زنا ثم جدد قتلها ولا يقال لما ماتت بفعل الزنا صار الزنا قتلًا فوجب ان لا يقتل الا القتل  
وسقط اعتبار الزنا كقطع اليد اذا سري ومات صادقا فلا وسقط اعتبار القطع حتى لا يجب الاضمان  
النفس من الدية او القصاص لاننا نقول ضمان اليد بطل اليد وضمان النفس بطل النفس واليد تارة  
لنفس كسائر الاعضاء فان الاعضاء تملك بملك النفس تبعاً ويدخل ضمانها ضمان النفس بخلاف  
اليد وضمان النفس لانها حقان مختلفان وجناتين مختلفتين احدهما بالزنا والاخر بالقتل فالنفس  
كمن شرب خمر الذي فانه حد ويضرب جمة للذمي لما قلنا وعز اي يوجب ان لا يحد لان  
تقيد ضمان القيمة عليه فقتله اياها بفعل الزنا سبب ملكه اياها لان المضمونات تملك عند اداء  
الضمان مستند الى وقت وجود الضمان فصار كما لو عصب جارية فزني بها ثم قيمتها فانه  
فانه يسقط الحد فكذا هنا ولان اعتراض الملك قبل اقامة الحد يسقط كما اذا ملك المروق قبل  
القطع ولهما ان ضمان قتل لا يوجب الملك لانه ليس بضمان مال وانما هو ضمان الدية وهو عقابلة الآ  
دمية وهي لا تقبل الملك ولهذا يجب على العاقلة مقسطا على ثلاث سنين ويجب به الكفارة ولو كان ضمان  
لما وجب على العاقلة ولا الكفارة بخلاف ضمان العصب لانه ضمان المال ولهذا يجب على العاصب وحده دون  
عاقلة ولا يسلم ان اعتراض الملك قبل اقامة الحد يوجب سقوط الحد وانما يسقط في الشرقة لانها الحفوفة  
وهي شرطية لا ضد الزنا ولا استند الملك كما قال لان يطهر ويحق القاييم وهو العيب لا يحد للثلاثي  
وهو المستوفى من منافع البضع فلا يظلم الاستناد وحقه حتى يجهل فانه استوفى في ملكه بل المستوفى



[illegible][illegible]































اليه نقل على انه حق الله تعالى بحسب ما به على وحق مذهبنا فقال في تعويض الاقامة الى الايام لان كل احد  
 لا يثبت الى الاقامة وانما لا يثبت لكونه محرم حق الشفعة ونحوه الجواب عن صحة وكذا القول الا  
 اعتبار من هذه المصلحة بخلاف الخصائص لانه في ملك العين وانما لا يصح عطفه لانه موافق في حق الاقامة  
 ولا انه منع في العطف لانه في الحقيقة زعم بالعار والنسب بالعار عار والارظهر الاول **قال** ولو قال  
 زنا في الجبل وعلى الصدق حد وقال محمد والشافعي لا يحد لانه نكاح ما يحد لفظه وهذا ان المهور  
 من المصقود حقيقة قالت امرأة من العرب وارتقا الى الجبلات زنا في الجبل اي موقود او ذك الجبل بقرعة  
 مراد اوصوف في لايضا الصدق كناية البيت وكما في قوله تعالى كما تهايدع في السما فاقول ان يورث  
 شبهة ولا في حقيقة وابويوسف ان ظاهر هذا اللفظ الفاحشة لا للصدق وان كان يستعمل فيها فصار كما  
 لوقاله زنا ولم يذكر الجبل وهذا لان المهور من لايضا في الفاحشة لان من العرب من يهين المكين  
 يقال دابة وشابة وابيض لا النقاء الساكنين ومنهم من يهين بغيب النقاء الساكنين كما يلبسون المهور  
 كراس وادم ولا فرق بين المهور والمكين ولهذا لم يثبت به الصدق ويجب الحد اجماعا ولو لم يكن نكاحا  
 او كان محلا لما وجب وذكر الجبل انما يثبت للصدق اذ كان مقدونا بكلمة على اذ هو المستعمل فيه وكان المسئلة  
 مفقوضا حالة العضب والسباب وكذا لا لالحال تنجح جانب الفاحشة فاستعمل كلمة في معنى كلمة على  
 بحار لقوله تعالى ولا تملكنهم فجدوا الخ فلما يذبح الحقيقة لانه لا اصل فلا يصل الى الجاز مع اسماها  
 ولا سبع دعواه ذلك كما لوقال زنا ثم قال عنيته به الزنا فيما دون الفرج ووقال زنا في الجبل  
 قيل يحد وقيل لا يحد لان كلمة على تستعمل في الصدق وهو الكون موقود يقال زيد على العسر وعليه قبض  
 فيعبد الظاهر والحكم في الحدود احيانا للذمة **قال** ولو قال ياراي وعكس حد اي على لوقال الجبل  
 ياراي وعكس الاخر بان قال ايتي ائت محذون جميعا لان كل واحد منهما قد فصح اما الاول فظاهر  
 وكذا الثاني لان معناه ايتي معنى الاضرب فيصير قاذ **قال** ولو قال لا مصاد ياراي وعكس  
 حدت ولا لوان يعكس المرأة بان قالت لابل انت على عفو ما ذكرنا فصار كل واحد منهما قد فصح اما الاول فظاهر  
 على ما بينا فذمة يجب اللعان وقد فصح بحد فيبدأ بالحد لان في الا ابتداء به فائدة وهو بطل اللعان  
 لان الحد وفي القذف ليس باهل اللعان ولا بطلان في عكسه اصلا لان الملاعة تحت حد القذف لان احصائه  
 لا يطل باللعان والحدودة لا تلاعن لسقوط الشهادة به فيحتمل لرفع اللعان اذ هو في معنى الحد ولا يقال  
 قد وجد ما يوجد تقديم الحد وهو قد فصح بها سابقا على قد فصح له لا نقول لاجبة بذلك لان في  
 التحليل اذا اتفاد في ائذان من غير مراعاة للتسبب يند انه من بدأ بالقذف لعدم الفائدة فصح  
 نظيره ونظيره الاول ما اذا قال لامرأة ياراي وبنت الزانية حيث صار قاذ فالحال ولا غيرها فقد فصح  
 اللعان بحد في ائذان لامرأة ياراي وبنت الزانية حيث صار قاذ فالحال ولا غيرها فقد فصح

في قوله تعالى  
 ولا تملكنهم  
 ولا تملكنهم  
 ولا تملكنهم  
 ولا تملكنهم

النكاح فيكون ذلك تصديقاً له ما بان زنا في بيت فبسط اللعان لتصديقها اياه وتجب عليها الحد  
 لانها قد فصح ولم تصدقها هو والحكم انما اراد به حال قيام النكاح اي زنا هو الذي كان معك  
 بعد النكاح لاني ما كنت احدا غيرك ولا احصل من فعل الزنا وهو المراد به في مثل هذه الحالة  
 لانه اغضبه ما اذا فاحضه وتوجب مستسكة بقوله تعالى الزانية لا ينكحها الا اذن او مشرك ومثله  
 زنا المقابلة وان لم يكن زنا حقيقة لقوله تعالى جزاء سيئة سيئة مثلها او لقوله تعالى من اعتدى عليكم  
 فاعتدوا عليه مثل ما اعتدى عليكم فعلى هذا لا تكون مصدقة له ولا قاذفة له فلا يجب عليها الحد  
 وتجب اللعان بقذفه فاذا كان كل واحد منهما الحب في حال دون حال فلا يجب واحد منهما بالشك  
 وعلى هذا لوقال له ابتداء زنا بك ثم قد فصح هو لا يجب على واحد منهما الحد ولا اللعان لما ذكرنا  
 من الاحتمال وكذا لوقال زنا بك معك بذل قولها زنا بك لا اجمال الذي ذكرنا وتعمل ايضا  
 معني اخر وهو اني زنا بك بغير نكاح وانت شريك فلا يكون قد فصح له ولو قالت زنا بك قبل ان تزني  
 حد المرأة دون الرجل لان كلاهما قد فصح صاحبه غير ان تصدقته بطل موجب قد فصح ولو كان ذلك  
 ككلمة مع امرأة اجنبية حدت المرأة دون الرجل لما ذكرنا من تصديقها وعدم الاحتمال الذي  
 ذكرناه مع الزوجة **قال** وان اقتد بولد ثم نفاه لاعت لان في ولد امراته يوجب اللعان لما  
 ذكرناه باب اللعان ولم يوجد ما يورث ذلك من تصديق او تفريق **قال** وان عكس حد  
 اي قال عكس الاول بان نفاه او لا ثم اقتد بولده وانما يحد ويلاعن لانه لما اقتد بعد ما نفاه  
 او لا ثم اقتد بانه ولده بعد ما نفاه سقط اللعان ووجب الحد لا كذا به نفسه وهذا لان اللعان حد  
 ضد ويرى صبيته للحد فاذ بطل اللعان بالاكاذاب صبيته الى الاصل وهو الحد **قال**  
 والولد له فيهما اي يثبت نسب الولد فيهما في العرفين لا قدره به سابقا او لاحقا وليس من ضرورة  
 اللعان نفي نسبة نظيره ما مر في اللعان فيهما اذ اولدت ثور من فاقه باحداه ونفي الاخر  
**قال** ولو قال ليس بابني ولا بابنتك بطلا اي بطل الحد واللعان لانه انك للولادة اصلا  
 فيكون النكاح للذنا بل هو انما هو للوطي فلا يجب بمثله حد ولا لعان ولهذا لوقال لا اجنبى  
 لست بابن فلان ولا فلانة وها ابواه لا يجب عليه شيء **قال** ومن قذف امرأة لم يدر ابو ولدها ان  
 لاعت بولد او رجلا وطى في غيب مملكه او امه مشدكة او مسلما زنا في كفه او مكاتبا صاعدا  
 وخا لا يحد لوجود الشبهة او لفقد شرطه من احصاء المقدون اما اذا قذف امرأة معها ولد لا يعرف  
 له ان او امرأة لاعت بولد فلو وجد امارة الذنا لان الولد الذي ليس له اب يعنى من النكاح اظهرا  
 فقد يملك في احصائها شبهة لعدم لغوات العلة ظاهرا والحدود تنذر بان تشبهات ولا فرق بين  
 يكون الولد في اوقاف

قوله ولم يحد  
 قوله ولم يحد

في من ان تكون  
 في من ان تكون  
 في من ان تكون  
 في من ان تكون







قصص علي السعدي

لا انفعدا يا بقر يا

عند الزوال الثاني قال  
وقد ثبت بان يقول  
اعظم الان قدوة الانسان  
قال وقدوة الانسان  
بالقدوة والذات يوادى  
الى قتل النفس بان خلق  
فنه ولا يس له ابي ذرية  
فيخلق وخلق اس في الرحم  
خلق سيرة الخلق فادانته  
عناية اعظم كانت عقوبة  
اشد























[illegible]

كما لا يقطع اذا كانت ابراهيم اليه يقطع عند او شلا الى اخره وقال الشافعي رضي الله عنه يقطع في الثانية يده اليسرى  
وفي الرابعة يقطع اليه بقوله عليه الصلاة والسلام من سرق فاقطعه فان غاد فاقطعه فان غاد فاقطعه  
ويؤيد بقوله الكمال اذهب يدك اليه والظاهر قوله فاقطعه اي يقطعها اي يقطعها اي يقطعها اي يقطعها  
الاولي في وجهه الخاوية بل اجمع لتقدم الذاهد فاما ان ادعى الى سرق الحد **ولما** اجماع الصحابة رضي الله عنهم  
حين يجمع على بقوله ان لا يقطع من احد الا اذ لم يذ اقطع بها وبجملتها يجمع عليها انهم يخرج احدا منهم  
بالمرض فدل على عدمه وما رواه لم يثبت فان الظاهر ان قال تتبعنا هذه الاثار فلم نجد شيئا منها اصلها  
لهذا لم ينقل في السياسة وان ذكر فيها روى ولان صح فهو محمول على السياسة او على الضم والاية لا تدل على ما  
ذكر لانه اضاف جزوين او ما هما بحد اي الى متضمنهما يذكرك بلفظ الجمع ولا ياديه بالجمع عند اهل اللغة بل  
ياديه التثنية فلا يتناول الايدى او احد من كل واحد منهما فبطل الاستدلال به ولهذا لا يقطع في الثانية يده  
اليسرى ولو تناولها الآية لقطع وكان السارق اسم فاعل تدل على المقصد لغة وهو اسم جنس فيتناول الاولي  
اذ كل الرقات غير مراد لعدم توقف القطع عليه وبفعل واحد لم يقطع الايدى واحدة وقد تعينت اليه فوجب  
اليسرى من ان تكون مرادة ولان الامر بالفعل لا يقتضي التكرار وفي قطع الايدي الثلاثة ايضا للجمع والقطع  
للجزء لا لانها الايدي انما هي على الصلاة والسلام سلم المقطوع كي لا يهلك بخلاف الفصاح لان المنظر اليه  
المساواة لكونه حق العبد فيسقط ما امكن جسد الحق ولا يذ يذ وجوده فلا يستدعي راجدا اذ الحد  
فيها يقطع لا فيما يندرك او اما لا يقطع اذا كانت ابراهيم اليه يقطع عند او شلا الى اخره لانه يقطع في  
المنفعة وهو البطش او المشي بخلاف ما اذا كانت اصعبا واحدة يسوي الاسباهم مقطوعة او شلا لان قوتها  
لا يوجب حلاية البطش فاهدا ولو كانت يده اليمنى شلا او انقصت الاصابع فقطع في ظاهر الرواية لان الحق  
بالنقص قطع اليمنى واسينها الناقصة عند تعدد الخامل حاش **قال** ولا يضمن بقطع اليسرى من امر خلافة  
اي الذي امره لانه يقطع اليمنى يقطع يده اليسرى لا يضمن سدا لقطعها عمد او خطأ وهذا عند اوصيفة  
وقال لا يضمن في العمد وقال في يمينه في الخطا اي عناه هو القياس والمراود هو الخطا في الارجماء اما الخطا  
في معرفة اليمنى او اليسار لا يجعل عقفا او يجل جعل عقفا لانه قد مر انه يقطع يدها عقفا وخطا وفي العمد  
غير موضوع فيضمنهما **قال** خطأ المقتصد معنى اجماعا وهذا امر مخرج الاجتهاد اذ النقص لم يقدح بين اليدين  
**ولما** انه انقص يد المصنوعة ظاهرا فلا يعنى وان كان مجتمعا اي لان العمد لا يعذر فيها اذ كان ذليلا  
ظاهرا اعلم ما عرفت في موضعه وان ينبغي ان تجب القصاص الا انه لا يضمن للتثنية اذ ليس في الآية تعيين  
اليمنى والمال يجب به التثنية ولا في حقيقته انه تلف واحلف من حقيقته ما هو حقيقته من كونه شهد على غيره ببيع  
ماله بمثل قيمته ثم رجع فان قيل اليس لم يحصل بقطع اليسرى بل كانت حاصلة بخلاف المستشهد به فكيف يقال

[illegible]













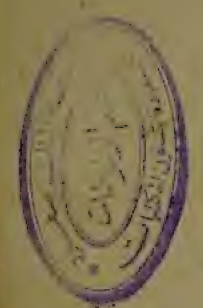






المراد من التقبيل طلب لغيره بغيره من كل موضع وهذا ليس بدين لان دفع اذاه لا يحصل بذلك لانه يسد  
عن موضع اخر وان اخذ من موضع اخر لا اسلام فيه فقد يضره على الردة ولم يعرفه من الشارع فكيف  
لمس لانه عهدناه عقوبة في الشرع وفيه عزم وجد الارض وهو ابلغ وجوه التقبيل **قال** القائل جرحنا من  
الدنيا ونحن من اهلها فليس امرنا حيا وميتا ولا حيا ولا ميتا **قال** اذا جاءنا السجنان يوم الحاجة عينا وقلنا جاءنا هذا  
من الدنيا فلان اذ دفع لشره واشد عقوبة على ارتجابه المنكر وهو الاضافة والحالة الثانية ان يؤخذ بعد ما  
اخذ المال ولم يقتل النفس واصاب قل واحد منهم نصابا فانه يقطع يده اليمنى ورجله اليسرى اذا كان المال  
حليما او الذميا لا يستأمن وهو المراد بقوله وان اخذ ما لا مفسد ما قطع يده ورجله من خلاف ما تلونا ولان  
جناية الخمس من السرقة الصغرى فلان عقوبته اعلا بقطع الشئ وكان من خلاف ليل لا يعوق جسر المفسدة  
حتى لو كانت يده اليسرى مقطوعة او شللا او رجله اليمنى كذلك لا يقطع لما ذكرنا فان قيل لما تشاعف قطعه  
ينبغي ان يتضاعف نصابه فيكون عشرين درهما **قال** تغلغل العقوبة هنا بتغلغل الجناية بحاربه الله ورسوله  
لا يكسر الماء خذ والحالة الثانية ان يؤخذ وقد قتل النفس ولم يارخذ المال فان الامام يقتله حدا حتى لو قتل  
الارواح لم يلفظ الي عقوبتهم ولا يشترط ان يكون القتل موجبا للقصاص من مائة شاة الكل والاله لا رتبة حق  
الله تعالى لوجوبه في مقابل الجناية على حقه تعالى وهو المراد بقوله وان قتل حدا وان عفى العوفي وقال  
العاجب قصاص لانه قتل باءا قتل **قال** القلع حق الله تعالى فكذلك القتل لانه قيمته وتسميته جدا يشهد  
لانه اسم لما يحب الله تعالى والحالة الرابعة ان يؤخذ وقد قتل بذلك النفس واخذ المال فان الامام يمينه  
بجحد ان شاء قطع يده ورجله من خلاف وقتله وان شاء قتله وحصل وهو المراد بقوله وقيل او يصلب  
الاخره وقال محمد رحمه الله يقتل او يصلب ولا قطع وابو يوسف ومعه في المشهور لانه القلع حد على  
حدته والقتل كذلك بالنقص فلان جمع بينهما بجناية واحدة وهي قطع الطريق اذ لا يجوز الجمع بين المذتين  
بجناية واحدة ولا ان اجمع عليه حد العقوبة في النفس وماد ومنها حدا لله تعالى فدخل مادي النفس  
في النفس كما لو اجمع عليه حد الشرب والسرقة والرجم فانه يكفي بالرجم ويدخل فيه ما عداه ولا يفي  
صيغة انه وجد الموجب لهما وهو القتل واخذ المال فيستوفيان وجه حد واحد لا واحد مستبهما او  
هو قطع الطريق لكن ما قطع به القلع متفاوت فاذا تناهى تقويت الارض باخذ المال وقتل النفس تناهت  
عقوبته وصار هذا القلع اليد والرجل فانه حدان في السرقة الصغرى وحد واحد في الكبيرة ولان دخل في  
حد واحد لحد الذي لا ينفك عنه وانما التداخل في الحدود ولا يلزم ان الامام ان يقتله او يصلبه ويدع  
القطع لانه ذلك ليس الحد اخل بل لانه ليس عليه رعاية التدبير في اجراء حد واحد فله ان يبدل بالقتل فاذا  
قتله لا ينفك القلع عنه كالذي ان اجد حشيت جلدته فماتت بترك الباي عدم الفايقة في اقامته بعد الموت وفي  
عليه والمقصود منه الشفيع ليرد  
**قال** وان شاعف فله ان يقطع يده اليمنى ورجله اليسرى  
**قال** وان شاعف فله ان يقطع يده اليمنى ورجله اليسرى  
**قال** وان شاعف فله ان يقطع يده اليمنى ورجله اليسرى

حيث يموت لانه المقصود الردع وهو ابلغ من ضلبيه بعد القتل روي ذلك عن الكرخي وعنه الهادي انه يصلب  
بعد القتل ولا يصلب حيا نوقيا عن المثلة لانه المقصود الردع عليه الصلاة والسلام نهى عن المثلة ولو  
بالقلب العقوبة والاول اصح وهو الردع ولهذا لا يقتل حدا بالسيف مع الاصل بان الحسين القتل والبطنة  
الرجم في الدنيا قلنا ثم اذ انهم لم يثلاثه ايام من وثقت موته بحل بيته وميت اهل بيته فنفق وعنه الهادي يوسف  
انه يترك على حشيت حتى تنقطع ويسقط لانه ابلغ في الردع **قال** انه ينبغي بعد الثلاث فمات اذ  
الفاصل به والارداع قد حصل ذلك القدر وغاية غير مطلوبة **قال** ولم يضمن ما اخذ يعنى بقدر  
ما اقيم عليه الحد لما ذكرناه السرقة الصغرى وكذا الاغنيان ما قتل وما جرح لذلك المعنى **قال** وعنه  
المباشرة فالعاشد يعنى في الاخذ والقتل حتى يخرج احكامه على الكل بمباشرة بعضهم وقال الشافعي لا يجد الا لهما  
بشركه الزنا **قال** انه حكم بتعلق بالحاربة فيستوفى فيه الرد والمباشرة كما استحقاق السهم في القسمة وهذا  
لان الرد محارب مقصد وهو خوفه ليتكلم المباشرة من الاخذ وليقتل هو ان امكنه او يدفع عن المباشرة العقاب  
ويضمن المباشرة اليه ان تعدت وهذا هو المعنى وينبغي ان يكون المباشرة باليد باليد لا باليد والرجل  
فيكون الكل محاربين مقصدين فيدخلون تحت قوله تعالى اخذوا الذين تحاربون الله ورسوله ويسعون  
في الارض فسادا وروى محمد بن عمار بن ابي فرياد يكون اشده وله هذا جاز قتل روي اهل البقي ولو لانه محاربة  
ما جاز فاذا ثبت انه محارب اجبر عليه احكامه بخلاف الزنا لان غير المباشرة ليس فيه ضيق لانه وحده **قال**  
والعصا والحد بالسيف يعنى القتل بالعصا او بالسيف بالقتل بالسيف لانه قطع الطريق بالقتل باءا ان كانت  
بل يارخذ المال بعينه قتل او بجرح ذلك الحافة على ما بينا حكمه وهو المناط هنا لظلال القصاص لانه يقصد القتل  
والقصد مطلق لا يعرف فيستدل عليه باستعمال الة القتل واشتد احتمال مقصد القاتل ديب او تلف القتل  
وما اشبه ذلك **قال** وان اخذ ما لا وجده قطع وبطل الجرح لانه لما وجب الحد فحق الله تعالى واستوفى بقطع  
اليدين والرجل سقطت عصمة النفس حقا للعبد كما سقطت عصمة المالك على ما بينا في السرقة الصغرى فان قيل  
يلجئ فقل اخذ عبيد الاخذ فينبغي ان يعصب حق العبد فيه لان اعتباره لا يورثي الى سقوط الحد في الاخذ لانه  
نهما فقلان متغايران فيجعل احدهما سببا لحد العبد لا يمنع ان يكون الاخذ سببا لحد الله تعالى بخلاف الاخذ  
لانه فعل واحد على ما بينا **قال** بل الفعل واحد وهو قطع الطريق واذا وجب حق الله به امتنع حق العبد على ما ذكرنا  
من قبل **قال** وان جرح فقط او قتل فتاب او كان بعض القطاع غير مكلف او اذ ارجم حرم من القطوع عليه او  
قطع بعض القطاع على البعض او قطع الطريق لئلا او نهات اجبص او بين مصدري لم يورث فارقا القولي او عفا  
اما اذا جرح فتاب او قتل ولم يارخذ ما لا قلنا هذه الجناية ليس فيها حد فلا يسقط حق العبد اذ السقوط في ضمن  
استيفاء الحد ولم يوجد فيكون حقة بائنا فيقتضى جازية القصاص ويأخذ الاورث في عهده وذلك الى الاول  
من اهل البيت **قال** انما القتل باليد والرجل **قال** انما القتل باليد والرجل **قال** انما القتل باليد والرجل

















[illegible]

لا بد أن يعلموا أن هذه هي حقايق الإسلام وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطر الحقائق على قلوبهم  
 فذكرهم وحمل ذلك جهادهم **قال** وقد لوحظنا معناه لوصاحبه الإمام ثم دأب نقض الصلح أصليا بنذ اليهم  
 وقائلهم لأن الصلح لما تملكنا انتقض جهادنا بصورة ومعنى وإبقاء العهد ضرورة ومعنى ولا بد من النذ اليهم  
 لقوله تعالى فأنذ اليهم على سواء ولأن العهد بينهما في محال واجبا ونذ عليه الصلاة والسلام إلى أهل مكة ويكون النذ  
 على الوجه الذي كان الأمان فإن كان منسكسا يجب أن يكون النذ كذلك وإن كان غير منسكس بان اسمهم واحد  
 من المسلمين يستأين في ذلك الواحد وهو على قياس الأذن بالجزء فإن لم يكن على الوجه الذي كان الأذن عليه  
 من الجزئية والسر ثم بعد النذ لا يكون قتالهم حتى يمتنع عليهم زمان يمكنهم من إيفاء النذ إلى الطوائف  
 محليتهم وإن كانوا حرا من حصونهم وتفرقوا في البلاد وفي عسكر المسلمين أو حذرهم منهم بسبب المكان  
 حتى يعود كلهم إلى دارهم ويعودوا حصونهم مثل ما كانت موقعا عند العذر وهذا إذا صلحهم مدة قدره  
 قبل مضى المدة وأما مضى المدة يبطل الصلح عنصرا فلا يندب اليهم ولو كانت المدة على جعل فنقضه قبل  
 مضى المدة ردة عليهم المحققة لأنه مقابل بالأمان في المدة فيجب جوعان بهم يسلم لهم من الأمان **قال**  
 ويقال بل لا يندب لو كان ملكهم لأن النذ لنقض العهد وقد انتقض بالحيانة منهم فلا يتصور نقضه بعد ذلك  
 وكذلك إذا دخل دار الإسلام جماعة منهم لهم منعة بأذن ملكهم وقالوا المسلمين علمانية لما ذكرنا وإن  
 كان دخولهم بعيدا عن ملكهم انتقض العهد في حقهم لا غير حتى يكون قتلهم واستدقاقهم لا رتهم استبدوا  
 بأنفسهم فينتقض العهد في حقهم ولا ينتقض في حق غيرهم لأن فعلهم لا يلزم غيرهم وإن لم يكن لهم منعة  
 لم يكن نقضا للعهد **قال** والمرددين بلأمال إلى مصالح المرتدين بلأخذ مال منهم بخان تاديب القتال  
 طوائفه إذا كان في أثناء حيد مصلحة المسلمين كإزالة أهل الذنب وإيمانهم يؤخذ منهم المال لأمره شبه الجزية لأن  
 كلاً منهما تدرك أفعال بأعمال غيران بل الجزية مبررة وهذا موقوت وهم لا يقبل منهم الجزية فكذلك أخذ  
 خان أخذ لهم يرد أي أن أخذ المال منهم على الصلح لا يرد عليهم لأن أموالهم غير مضمونة بخان أخذها ابتداء  
 بغير رضاهم وعما هذا إذا طلب أهل البغي المودة أصبحوا اليها إن كان فيه مصلحة لأهل العدل ولا يؤخذ منهم  
 شيء لأنه لا يجوز وضع الجزية عليهم وأموالهم مضمونة **قال** ولم ينج مسلحا منهم أية من أهل الحرب لأنه عليه السلام  
 أنه من ذلك ولا رت فيه تقوية لهم فخصم وكذا الكفار والحدود ما فيه من تقوية لهم على الحرب لأن الحد يد أصل  
 السلام وكذا بعد الصلح لأنه على شرف النقص أو الالقاء أو التفرقة لأنهم يتوالدون عندهم فيعودون عند ما يرد  
 علينا ولا يترقبون أن يكون مسلم أو يوافق المأذون كما نأتم ما يمنع المسلم يمنع المبتدأ أيضا منهم أن يدخلوا دارهم  
 لما ذكرنا وإن خرجوا فهو شيء مما ذكرنا فإما يمنع من الرجوع به إلا إذا سلم العهد وإن باذل شيئا مما ذكرنا بالحيانية  
 لا يمنع من الدخول به إلا إذا كان ضيفا منه وإن باعته بداههم ثم اشتد بيده يبيع مطلقا أو يجمع من أوائل  
 أو جماعة من المسلمين سواء كانوا واحدا أو جماعة من المسلمين سواء كانوا واحدا **قال** ولا يقبل  
 من أمة نصرانية أو زمنية لأن الأمان واحد **قال** ولا يقبل من أمة نصرانية  
 من أهل مكة **قال** ولا يقبل من أمة نصرانية من أهل مكة **قال** ولا يقبل من أمة نصرانية من أهل مكة















دخل دار الحرب بأهله وأصاب مالا ثم ظهر للمسلمين على الدار فحكمهم من أسلم في دارهم فجميع ما ذكرنا إلا  
 الحق ما في رواية أبي سليمان لأن العصب كانت تأخذ لهذا الحال تبع للمالك فلا يذول وفي رواية  
 أبي حنيفة يكون فيها ذكرا وخالها رواية أبي سليمان أصح وهذا كله إذا ظهر للمسلمين على دارهم وأما إذا  
 أغاروا عليها ولم يظهروا فكذلك الحكم عند محمد وعند أبي حنيفة يصيب جميع ماله نبياء الألفس وأولاده القفار  
 محمد سوي بين الأعداء والظهور لا يستوي بينهما في السبي للملك وأبو حنيفة فرق بينهما والفرق أن الظهور  
 صارت الدار دار الإسلام فكانت يده على ما فيه ثابته حقيقة وحكما بأعتبار رفعة المسلمين ويد المسلم يده  
 محتمة فلا يجوز إبطالها وأما بالأشارة فلم يقيد دار الإسلام فلم يقيد يده على المنقول ثابته حكمي  
 لأن يدها على الحرب ثابته حافظة لا شتمها على الدار بأعتبار المنفعة والشكوك ولهذا لا يصيب الغنيمة ملكا  
 للفاتحين في دار الحرب والعصب إنما ثبت بأعتبار اليد حقيقة وحكما ولم توجد فيفت على أصل الأبا حدة  
 وحكم من أسلم في دار الحرب وخرج إليها على هذا التفصيل فذكره في الحديث  
**باب ما يقع من الغنيمة** وتخرج خمسها لقوله تعالى فأنزلت بك خمسها وتقسيم أربعة الأقسام على الغنيمة  
**عمن لنفسه الواردة فيه وعليه إجماع المسلمين قال** للدارجل سهمهم وللغارس سهمان عند أبي حنيفة  
 وقال للغارس ثلاثة أسهم وبه أخذ الشافعي لقول بن عمر بن الخطاب أنه عليه الصلاة والسلام أعطى الغارس سهمين  
 للغارس ثلاثة أسهم والدارجل سهمين رواه الجماعة وكان استخفافه بالعنا وعناؤه على ثلثة أمثال الرجل  
 لأنه للكد والفت والنبات والرجل للنبات لا غير ولا في حقيقته رضي الله عنه قول محمد بن حاتم فسميت جيب  
 الحان قال عليه الصلاة والسلام أعطى الغارس سهمين والدارجل سهمين رواه أحمد وأبو داود ولأن الكد والف  
 من جنس واحد إذا الف ليس من جنس نفسه وإنما استحسن لدارجل الكد فيكون عناؤه مثل عنا الدارجل  
 فيفضل عليه سهمهم وكان مقدار الزيادة لا يوقف عليه حقيقة فيبدل الحكم على سبب ظاهري وهو الفارس والغارس  
 مع أنما منع أن زيادة العنا يستحق به الزيادة على ما ذكرنا لأن الشاكي بالسلاح أكثر عنا من الآخر  
 ومع هذا لا يستحق الزيادة ولأن الغارس تبع فلا يزيد سهمه على الآخر وما رواه محمد بن علي التقيي لما  
 روي أنه عليه الصلاة والسلام أعطى ثلثة بن الألفس سهم الغارس والرجل رواه أحمد ومسلم معناه  
 وهو كان رجلا أصيبا للخدمة والارحيت لا يستحق سهمان من الغنيمة وأما أعطاهم فمما جلت في القتال أبي  
 وقال هو خير رجلا لنا سلمة بن الألفس وخبرنا عن جماعة من الألفس ولعله قد كان لا يستحق  
 الأسهمان معناه أنه لا يسهم الألفس واحد فإذا أقاد قد سبب أو كذب قال أبو يوسف يسهم ألفين  
 لأنه عليه الصلاة والسلام أعطى النبي خمسة أسهم ولأنه يحتاج في القتال إلى خمسة ورجل يعنى الواحد  
 يحتاج إلى واحد ولهما أن النبي عليه السلام لم يسهم يوم جندل صاحب الألفس إلا ألفين واحد  
 ولا بد يستحق سهمين

37  
 37  
 37

أربعة أسهم سهمان وسهمي الألفس سهمين لغارسه رواه أحمد ولا يذول تحت ولا أن فهو  
 محمول على التقيد على نحو ما ذكرنا من حمله على الألفس والذي يدلنا عليه أنه ليس فيه أنه قد سبب  
**قال** ولابد من الدين والعقار لأن الألفس هو السبب وروى عن أبي حنيفة قال الله تعالى ومن رزقنا  
 الخيل نرجعون به عدوا لله وهو يتنصرون لهم أو الرقيقين والقوت ولأن العناق وان كان أقوى في الحرب في  
 يودون أصيب والدين عطفا على كل واحد منهما منفعة مقصودة فاستوفيا وأهل الشام لا يسهمون  
 للبدون ولجنة عليهم ما تلون وما ذكرنا من المعنى **قال** لا الراحلة والبغل لأن تكون الراحلة والبغل  
 للعناق حتى لا يسهم لهما لأن الدارهاب لا يقع بهما إذا لا يقع على غيرها **قال** والعبرة تكون للفارسين  
 والرجل عند الحاجة أي يثبت كونه فارسا أو رجلا عند الحاجة ووزن الدار حجة لو دخل دار الحرب فارتاح فنفق  
 فذنه وقبائل رجلا استحق سهم الفارس ولو دخل رجلا واشتد في نرسا استحق سهم الرجل وعنه أبي  
 حنيفة أنه يستحق سهم الفارس لوجود القتال منه فادسا حقيقة وهو أقوى من التقدير وعند الشافعي  
 يثبت كونه فارسا أو رجلا حيث انقضا الحرب لأنه سبب الاستحقاق أما الجاودة فوسيلة إلى السبي فلا يثبت  
 كالحذوق من البيت **ولما** أن الجاودة نفسها أقوى للعدا لأن للفارس بهما يثبتهم ولهذا الخنزير الدخول إلى  
 شدة وجيش عظيم والحال بعد حال الدوا فلا يعتد بها ولهذا يكتب الإمام أسماء الفرسان والرجالة  
 عند ما لا غيب ويقول العدو ثم دخلوها وظلوا بها ولجها ويكون بالارهاب كما يكون بالفيل وبه يستحق الفارس  
 الزيادة لا بالفيل فعمل بذلك أن الارهاب والارهاب أشد عليهم من الفيل وهو المقصود بقوله تعالى ترجعون  
 به عدوا لله وبقوله ولا يذولون موطنين في الكفار وبه تنكس جهنهم وينكسرون فقامت هذه الحالة أولى بالاعتبار  
 لحصول المقصود عندها وهو الشرا لا أني أن أحد ألم يشترط بقا الفرس إلى عام الاستحقاق ولو هلك الفرس  
 بعد استقذار الهزيمة قبل إحصاء الغنيمة استحق سهم الفارس ولا معنى لما قاله الشافعي لأن الوقوف على حقيقة  
 القتال متعسرا لأنه حال النقاء الصفتين والارهاب لا يتعلق بمثل ذلك فارتاحا وقابل رجلا الصنف المال  
 استحق سهم الفارس وكذلك كان في السفينة لتهيئة القتال فارتاحا وهو للمباشرة لأن في الرد والمدة  
 يستحقون به وكذلك الجند فيها أصابت السدية ويشترط أن يكون الفرس صالحا للقتال بأن يكون صحيحا كثير  
 حتى لو دخل محمد أو مريض لا يستحق سهم الفرس لأنه يقصد به القتال وكذلك البعده ورحمة أو جده أو وجبة  
 بعد الجاودة رواية الحسن بن عمار في حقيقته بأعتبار الجاودة وفي ظاهر الرواية يستحق سهم الرجل لأن الأقدام  
 على هذه المقصودات تدل على أنه لم يكن من قبيل الجاودة القتال فارتاحا ولو باع بعد انقضاء الحرب فله سهم  
 الفرسان وكذلك إذا باع حال القتال عند البعض والارحيت أنه لا يستحق سهم الفرسان لأن يبيع بدل على أن يرضى  
 التجارة لأنه كان يشترط عدته ولو دخل على فارس مغضوب أو مستقار أو مستأجر جيب ثم اشتد المالك فقتل  
 رجلا استحق سهم الفرسان

37  
 37  
 37



































في مثل هذه الاشياء ورواها في بعض من كتبهم وعلى النسخة اربعة عشر ورواها في كل شهر ورواها  
وعلى النسخة وهو العتيق الطاهر العثماني واربعة عشر من كتبهم في كل شهر اربعة عشر ورواها في كل شهر  
وعثمان وعلي والقبابة متفادون ولم ينكروا من كتبهم في كل شهر اربعة عشر ورواها في كل شهر  
ويار الماروني **قال** ذلك بالصحيح والفظه يدل عليه **قال** ان عليا كل انسان منهم دينار او لم يخرج على  
الحل لا بالتسليم والصلاة والجمعة التي يضعها الامام ابتداء **قال** معا من كل حال ومخالفة دينار وهذا  
صحيح بانها كانت بالصحيح لان طائفة ما يؤخذ منها الا لا ولا انها وجبت نكحة على المقاتلة في القنوت  
منزلة خارج الارض وهذا لان نصرة الدين واجب بالنفس والمال وبغضه لا بغيره بخلاف الحال فوجب على  
انفاوت او نقول انها بدل عن النصرة بهما والنصرة بهما متفاوتة بقوة النفس وكثرة الوعد فالنصرة  
يتصور اجلا والتمسك ركبنا والفايق يركب ويترك غلامه فكذا بذله ثم ذكره المسوون ان الفايق هو العتيق  
صاحب المال الكثير الذي لا يحتاج الى العمل ولا يمكن ان يقدر بس من المال بتقدير فان ذلك يختلف باختلاف  
البلدان والاعصار ففي العراق من يمكن ان لا يقد وساطا له وفي ديار نامت من كل عشرة الا في بغداد  
فيجعل ذلك موكولا الى راي الامام والموقفا الذي له مال كنه لا يستغني بماله عن الكسب والفقير المعتمد هو الذي  
يكسب كنه من حاشية وذكر في النهاية مغزيا الى الارض خارج النصف من الدمن السنة كلها علم يقدر ان يعمل وهو  
لا يجب عليه شيء وادبه لما ذكرنا انه يجب على الصحيح المحتمل وكذا الوعد من اكثرها اقامة لذلك مقام الكل وكذا  
لوم من نصف السنة من تحت الجانب الارض خارج العقوبة ذكره في الاختيار **قال** منه انه يتوهم على كفاي  
ومجدي وروني في قوله تعالى الذين اوتوا الكتاب حتى ينفذوا الجزية ورواه عليه السلام الجزية على الجاهليين  
وروي علي بن ابي حمزة انه لم يارض الجزية من الجاهليين حتى شهد عبد الرحمن بن عوف ان النبي عليه الصلاة والسلام اخذها  
من جعفر بن محمد واهل الجاهليين وجماعة اخذوا من بني النضير في كل طوس فقال لا ادب كيف اضع في ارضهم فقال  
له عبد الرحمن بن عوف اشهد اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سمعنا من اهل الكتاب روى الشافعي وهو  
دليل على انهم ليسوا من اهل الكتاب وعنه اخبره بن شعبة انه قال لعامل كسبي امير نائين صاحب ارضهم في ان تقابلهم حتى  
تهدوا الله ووجهه او توردوا الجزية روى احمد والبخاري وكانوا عبدة الاوثان وفيه خلاف الشافعي في حجة عليه ما ذكرنا  
ولانه يجوز استرقاقهم فكذا ارض الجزية عليهم لانه استرقاق معنى اذ يبيع الفقير والذل ويورث كسب المسلمين  
ونصفه في كسبه وان رقي اعظم من ذلك **قال** لا عتق ولا يبيع ولا يبيع الجزية على عبدة الاوثان من العرب ولا على  
لمن تدخلكم في ارضهم اما مشرك العرب فلا ردة عليه الصلاة والسلام في ارضهم والذين تدل بغيرهم والذين في حقهم  
اظهر لانهم كانوا اعرافا بمعاينة ويوجب الضمان فقلت عليهم قال الله تعالى فلو انهم اوتوا الجزية فاما الجزية  
بعد ما رويها من الاسلام وبعد ما رويها في الفقيهين الا الاسلام او السيف زيادة في العقوبة فقلت عليهم  
في كل من لم يرض الجزية من المرتدين ولا غيرهم **قال** لا يرضون الجزية ولا يرضون الجزية ولا يرضون الجزية  
في كل من لم يرض الجزية من المرتدين ولا غيرهم **قال** لا يرضون الجزية ولا يرضون الجزية ولا يرضون الجزية

**قال** وعبي وادارة وعبد ومكان وزمن وانهم وفقيه غير فقير وادب لخالط اهل النسخ على هذه الاشياء  
الجزية لانها تختلف من النسخة ومنه ولا يجب عليهم النصرة بالقتال ولا ادب في النبي واولاد النبي واولاد النبي واولاد النبي  
وترا الميراث قبل ومنع الامام الجزية ورواه عليه السلام في كل شهر اربعة عشر ورواها في كل شهر  
اذ الامام يخرج من يده في حاله لم يخرج من يده في حاله لم يخرج من يده في حاله لم يخرج من يده في حاله لم يخرج من يده في حاله  
حيث توضع عليه لانه اهل الجزية وسقطت عنه الجزية وقد ذل ذكره في الاختيار **قال** ويتفق بالاسلام  
والموت اي الجزية وقال الشافعي لا يقا بها بعد معنى السنة لانهما استقرت في وقت بدلة العتمة او غير السكينة  
تدوم عليه الجزية فلا يقا بها الجزية في الاجرة والصلى عزوم العتمة لا يقا بها بالاسلام والموت  
انما وجبت عقوبة على الكفر بعد الاسلام ولا يقا بها بعد الموت وقد ذل بالاسلام على النصرة بله في خلا  
تب عتقه وبالموت عتقه بالاسلام فلا يجب طائف او شرطه تقصير الاصل والعقبة تثبت بكونه ادبيا عتقه  
وهو يمكن ملك نفسه فلا يمنع لانها لا يرد عليه الدق حتى يبقى بعد الاسلام لانه في حالة البقاء ليس  
بعقوبة وانما هو من الامور التي يجب حتى يسير الى الدن يتبع طائف الجزية **قال** والتكرار ان يسقط بالتكرار  
ومعناه اذ لم يؤخذ منه الجزية حتى قال عليه عتق لان وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله  
لا يسقط فصار كخلاف ما اذا سلم على قوله لانه بعد الاسلام تعدد استيفاء حاشا في الوعد الذي  
شرع في اخذ الجزية لان المسلم يؤخذ ولا يقدر والمشرع بصفة لا يؤخذ بدون تلك الصفة ففقط  
للقدر ولا في حنيفة انها عقوبة وجبت على الكفر في اخذ منه عتقه بالاذلال ولهذا الوعد في ارضه او  
نائبه لا يمكن من ذلك في ارضه الموقيات بل يكلف ان يخلص بها بنفسه فيعطى واقفا والقابض من قاعد او في  
رواية يارضه منه بتبليسه ويقره هذا ويقول له اعط الجزية يا ذمي والعقوبات الواجبة لله تعالى اذ اكرهت  
تد اخلت اذ اكرهت من جنس واحد كالحلوة الا انك انك لقات الا فطارت تد اخل وان كانت عبادة طما  
فيها من معنى العقوبة فالعقوبة التي ليس فيها معنى العبادة اولي ولا انها وجبت بدلا عن القتل في حقهم وعنه  
النصرة في حقها وكل من هو ابو جوب السقوط لان القتل فلا يصور فيه التكرار والكثرة ولهذا الوعد عند تمام  
السنة او قبل التمام لا يؤخذ منه وخارج الارض قيل على هذا الخلاف وقيل لا تدخل فيه اتفاقا لانه يوجب موافقة  
الارض تمام مقام العتق ولهذا لا يجتمع وان والعقد يتكرر وكذا هذا وفي الجاه مع الصغير من لم يؤخذ  
منه خيرة سنة حتى مضت السنة وجاءت سنة اخرى لم يؤخذ منه عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله  
فقلت بعض المشايخ على المضي بما اذا وقال الوصوب باخذ السنة فلما بد من المضي يستحق الا ارضه وانما دخل  
والاصح ان الوصوب عندنا في ابتداء العمل وانما جدد على حقيقة فيحقق الاجتماع في جدد العمل فطاهر احد قوله  
حتى يخطو الجزية عند يدوهم صاعون يدل على ذلك جعل الاعطاء غايته ينهي اليه القتل فوجب ترك القتل في قول  
سليم لهم الحال فوجب عليهم الجزية وكذلك ولا يرضون الجزية بالاسلام ولا يرضون الجزية بالاسلام ولا يرضون الجزية بالاسلام  
سليم لهم الحال فوجب عليهم الجزية وكذلك ولا يرضون الجزية بالاسلام ولا يرضون الجزية بالاسلام ولا يرضون الجزية بالاسلام  
سليم لهم الحال فوجب عليهم الجزية وكذلك ولا يرضون الجزية بالاسلام ولا يرضون الجزية بالاسلام ولا يرضون الجزية بالاسلام

او يدعي انهم  
والنسخة  
على النسخة  
او يدعي انهم  
والنسخة  
على النسخة

او يدعي انهم  
والنسخة  
على النسخة  
او يدعي انهم  
والنسخة  
على النسخة







فانه مولى القوم منهم ولهذا صحت الزكاة على مولى الهاشمي **ولما** انما لم يلق بالمولى حقيقة اذا تيقن  
انما ما ذكرناه انما ليس فيه وصف الصغار والمولى لا يلقى بالهالة من الخلق الا انما انما لا يلقى  
على مولى القوم اذا كان كائنا من كان مولى القوم عليه مائة الف درهم الصدقة لان المولى لا يلقى بالهالة من الخلق  
فالمولى مولى القوم اذا كان كائنا من كان مولى القوم عليه مائة الف درهم الصدقة لان المولى لا يلقى بالهالة من الخلق  
المسلم وغيره من الناس في الصدقة وهو ما روي ان ابا ارقم مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم قال للمولى عليه الصلاة والسلام اني ابي القصد في الصدقة قال عليه الصلاة والسلام لا انت مولانا  
ومولى القوم منهم وما ورد في خلاف القياس لا يلقى به ما ليس في معناه وليس هذا في معناه لانه  
كان لا يظهر فضيلة قد اشتهر عليه الصلاة والسلام وفضيلته من شتى الالهيات مولى القوم  
لا يلقى باصله في حصة الصدقة اذ لا يوزن الهاشمي في الحاق هذه الكرامة اولاد الغني اهل  
لان ياخذ الصدقة وانما منعه من عادة ولم توجد في حق المولى ذلك المانع بخلافه **قال**  
ولما روي في مال الغني وهدية اهل الحرب وما اخذنا منهم بل لا يلقى في مصالحة الكسب  
الشعور وبناء القنابل والفسور وكفاية القضاة والعلماء والمقاتلة وذكرهم لانه ما اخذ بقوة  
المسلم فيصير في مصالح المسلمين وجود لاهل علة المسلمين قد جسدوا فيفسرهم لمصالح المسلمين فان  
الصدقة اليهم نفقة المسلمين ولو لم يعطوا لاحتاجوا الى الارزاق وتعطت مصالح المسلمين في  
نفقة الذاريين على الارباب فيعطون كفايتهم كي لا يشتغلوا بهاء مصالح المسلمين ولا يفسد ذلك لانه عليه  
الصلاة والسلام لم يمس بخبرة لانه ما اخذ بقوة المسلمين بل اقاتل على تلك القيمة لانه ما اخذ بقوة  
لقد اقاتل شدة الجحش فيها لا يدل على شدة في الاخذ ومن جملة هذا النوع ما ياء خلق العاصم من اهل  
طريق واهل الامة اذا امدوا عليهم ومال بخيرات اهل وما صرح عليه اهل الحرب على ترك القتال قبل نزول  
العقد باصطهم كل ذلك يصدق في مصالح المسلمين ما ذكرنا ثم اعلم انه ما يلقى الى بيت المال انواع اربعة احدها  
هو الذي ذكرناه مع مضمون في الزكاة والعشر ومضمون فيها ما ذكره الله تعالى قوله انما الصدقات  
للفقراء الآية وهم سبعة اصناف وقد ذكرناهم في كتاب الزكاة والثالث خمس الغنائم والمعادن والزرعان ومضمون  
ما ذكره الله تعالى قوله فان لله خمسة الاية وقد ذكرناهم في اول كتاب السيد والاربع اللقطات والسكرات التي لا  
وارث لها وديار مقتول لا ولي له ومضمون فيها اللقيط والفقير والفقر الذين لا اولياء لهم معطوف من نفقتهم وادبهم  
ويكفون بموتاهم وتقبل به جنائهم وعلى الامام ان يجعل لكل نوع من هذه الانواع غنيا فحسبه ولا يتكلم بعينه  
بعض لان لكل نوع حكما فحسبه فلا يملك في بعضها شي ولا امام ان يتقدم عليه من النوع الاخذ ويصرفه  
الى اهل ذلك ثم اذا حصل من ذلك النوع شيء رده الى المستحق منه الا ان يكون المضمون من الصدقات او من غنى  
من غير زيادة  
فانما اصل ما ذكرناه من هذه الاية وقد ذكرناهم في كتاب الزكاة والثالث خمس الغنائم والمعادن والزرعان ومضمون  
ما ذكره الله تعالى قوله فان لله خمسة الاية وقد ذكرناهم في اول كتاب السيد والاربع اللقطات والسكرات التي لا  
وارث لها وديار مقتول لا ولي له ومضمون فيها اللقيط والفقير والفقر الذين لا اولياء لهم معطوف من نفقتهم وادبهم  
ويكفون بموتاهم وتقبل به جنائهم وعلى الامام ان يجعل لكل نوع من هذه الانواع غنيا فحسبه ولا يتكلم بعينه  
بعض لان لكل نوع حكما فحسبه فلا يملك في بعضها شي ولا امام ان يتقدم عليه من النوع الاخذ ويصرفه  
الى اهل ذلك ثم اذا حصل من ذلك النوع شيء رده الى المستحق منه الا ان يكون المضمون من الصدقات او من غنى  
من غير زيادة

فان قصده في هذا ان الله عليه **قال** ومن مات في نصف السنة صدم من العطاء يعني  
من مات من يقوم بمصالح المسلمين كالقضاة والقضاة والفقراء والفقراء لا يستحق من العطاء اسم لما  
يصرف اليهم لانه صلة فلا يمكن قبل القبض كالمادة اذا ماتت وله نفقة مضمونة في ذمة الزوج واسم  
العطاء يعني من القسمة وانما قال من مات في نصف السنة لانه لو مات في آخر السنة يستحق صدمه الى قسمة  
لانه قد اوفاه فيصير اليه ليكون اقرب الى الوفا ولو اجل له كفاية سنة ثم عدل قبل تمام السنة قيل يجب  
رد ما بقي من السنة وقيل على قياس قول محمد في نفقة الزوجه يرجع وعندنا لا يرجع هو يرجع بما اتفق على  
امارة لينتد وجها وها يعقد انه بالهبة **باب** المرتدين **قال** يهدى الاسلام على  
المرتد ويكشف شجرته ويحبس ثلاثة ايام فان اسلم والاقبل لقوله عليه الصلاة والسلام من بدل دينه فاقتلوه  
رواه احمد والبخاري وغيرهما وعرض الاسلام عليه مروي عن عمر بن الخطاب وهو مستحب على ما قالوا وليس  
بواجب لان الدعوة قد بلغت غير انه لا يمكن ان يعتز به فهدى عليه السلام ويعود الى الاسلام لان العودة  
موجبة في الجملة الصغير المرتد يعرض عليه الاسلام فان ابي قتل ولم يذكر فيه الامهال وفيه روايتان وقال  
الشافعي رحمه الله الامهال واجب للرجل الامام ان يقتله قبل مضي ثلثة ايام لان ادنوا الشاهم يكون عريضة  
ظاهر اقل من مدة يمكن التأمل فيها فقد رآه بالثلث لانه ما مدة صدمت لا بل الامهال **ولما** ما روي  
وقوله تعالى اقتلوا المشركين مطلقا ولانه ما فرج في بلقعة الدعوة فيقتل لجمال ولا فرق فيه بين المرتد والجد  
لاطلاق الاليل فان ارتد وتاب ثم ارتد ثم تاب قبل توبته وهكذا اديما لا تأخركم بالظاهر وكان عليه السلام  
يقول ظاهر الاسلام من المنافقين وقال عليه الصلاة والسلام لمن قتل شخصا بعد ما اسلم هل لا شفقت عنه فليقتل  
ابو يوسف انه اذا ارتد من الاسلام يقتل من غير عرض الاسلام عليه لانه مستحق بالدين **قال** واسلامه  
ان يشهد اعدا الايمان او قتل اليه اي كيفية توبته ان يتب ان الدين كله اسوي دين الاسلام ولو  
تب اعدا اتقى اية صحت حصول المقتول والاول اولى لان المرتد لا دين له **قال** وكذا قتله قبل ابعده  
قتله قبل عرض الاسلام عليه لان في قتله نفوت الغرض المستحب وقال صاحب الهداية يعني الكراهية هنا ترك  
المستحب **قال** ولم يبين قاتله لان الكف بوضوح طراب مبيع والعرض بعد بلوغ الدعوة غير واجب فلم يبين  
لذلك ولقوله عليه الصلاة والسلام من بدل دينه فاقتلوه **قال** ولا تقتل المرتد بل تجلس عليه  
وقال الشافعي يقتل ماريونا لان قتل الرجل لتفكك جنائيه وقد شاركه فيها وتشاركه في جنائيهما القصاص  
والرجم **قال** المبيع للقتل كقتل الحارب بدليل ما روي عنه عليه الصلاة والسلام انه نهى عن قتل الكافر لخلان  
ما ذكر من القصاص وعينه لان الحكم فيه معلق بالجنانية دون طراب وحذاء الكف لا قيام الدنيا لا تمامه ولا ابتلاء  
على ما عرف والحارب بالحدوث الحارب لانه لا اوجب قتل الشخص اذا اسلم لانه بدل دينه وهو الكف بالاسلام والذي  
يؤيد من قياس ما روي من ان الشافعي اوجب اقتل على اليهودي  
ان المرأة لا تقتل ومن العبد  
ان الشافعي اوجب اقتل على اليهودي  
ان الشافعي اوجب اقتل على اليهودي  
ان الشافعي اوجب اقتل على اليهودي

سوى الكسب



















عن اهل البيت عليهم السلام في قتالهم الآفة فلو اذبح في قتالهم بعد ما نزل القتال وحين يقولون عليكم يدعون الدليل  
 لا على حقيقة القتال كما ينبغي **قال** ولم تدرتهم وحبس اموالهم حتى يتقربوا القول على من اذبح يوم القتل  
 لا يقتل اميد ولا يكتف من ولا يذبح ما لا يذبح في هذا الباب وقوله لا يقتل اميد اذ لم يكن لهم فيه  
 وان كانت لهم فيه فالامام بالخيار ان شاء قتلهم ليلا يظلمت ويكفهم بهم وان شاء حبسهم لان شدة يذبح  
 به وليس له ان يسترقه لانه مسلم والامام يمنع الاسترقاق ابتداء وهو الحذر يقول علي بن ابي طالب لا يكتف  
 بغير اذنه وان يكتف بغيره من اموالهم ان يقتلهم قال اذ افسدت فلم تكن عابسة فادبرتهم بذلك وقطع بغيرهم  
 ولا اثم مسلمون فتكون اموالهم واقتلهم فقصوا ما قصتم لكونهم مسلمين في دار الاسلام **قال**  
 وان اذبح قاتل سلاحهم وعليلهم وقال الشافعي رحمه الله لا يقتل به لانه مسلم فلا يحل الانتفاع به بدون  
 رضاه **ولنا** ان علي بن ابي طالب قسم سلاحهم بالبيعة بين اشرافه وكانت تسمى الحاجة للملك بديل ما يذبح  
 الذهب ان الضمان ان لا يؤخذ مال ولا نال الامام ان يفعل ذلك بمال اهل العدل لما روي ان النبي صلى الله  
 عليه وآله اخذ الذبح من صفوان بن يحيى رضي الله عنه فقلت بمال اهل البغية لا سيما اذا كان فيه دفع شرهم وان لم يقتلوا  
 اليه عساة عنهم كسائر اموالهم لان ردة عليهم تنقية لهم واعانتهم على المعصية والكذب بغير وجه لان  
 قبل الثمن ايسر واحفظ للمالية فاذا وضعت الحرب اوزارها وقاتل البغية ردها عليهم لئلا يذبحوا المذبح ولو كان  
 معهم اهل الذمة يعينونهم على القتال فليقتلهم اهل البغية حتى لا يذبحوا استرقاقهم ولا اخذ اموالهم لان عهدهم  
 لا يفتقن به **قال** وان قتل باغ مثله فظلم عليهم لم ينج من ايد ان قتل باغيا مثله في عسكرهم عدا اثم لم يذبح  
 عليهم لم يذبح القصاص عليه لان القصاص لا يمكن استيفاءه ولا ولاية له ان يذبحهم حاله القتل فلم يوجب  
 ولم يفتل موجباً بعده كالفدية في الحرب **قال** وان غلبوا على مضيق فقتل مضيق مثله فليقتل على المضيق  
 قتل به ينج اذا غلب على البغية على مضيق فقتل رجل من اهل المضيق رجلاً من المضيق عدا اثم ظلم على المضيق  
 فانه يقتل منه وتناوب يذبح اذ لم تجب على اهل المضيق اموال البغية قبل ان يذبح الامام قتل ذلك عدا ذلك  
 المضيق لان ولاية امام اهل العدل لم تقطع قبل ان يجري احكامهم فوجب القصاص وبعد الامم ان يقطع  
 خلاص **قال** فان قتل عدل باغيا او قتل باغ وقال انا على حق ورثة وان قال انا على باطل لانا قتل  
 رجل من اهل العدل رجلاً من اهل باغ او قتل رجل من اهل البغية رجلاً من اهل العدل وقال الباغي القاتل  
 قتل قتلته وانا على الحق ورثة وان قال قتلته وانا على الباطل لانه ثمة عند أي حقيقة ومحمد صلى الله عليه وآله وقال  
 ابو يوسف لا يذبح الباغ والوجهين وقال الشافعي رحمه الله لا يذبح العادل ايضاً لقوله عليه الصلاة والسلام لا يذبح القاتل  
 وحين يذبحه ولو قتل من قتل من اموالهم او قتل باغ عليه بذلك او شهد عليه لا يذبح **قال** عدا ما ان لا يذبح  
 ولا يذبح في القتل الواجب او يذبح فلا يذبح ويقتل الباغي واجب فلا اثم على القاتل بقتله ولا على الضمان عليه فكذا لا اثم  
 اذبحوا

بغير اذنه وان يكتف بغيره من اموالهم ان يقتلهم قال اذ افسدت فلم تكن عابسة فادبرتهم بذلك وقطع بغيرهم  
 ولا اثم مسلمون فتكون اموالهم واقتلهم فقصوا ما قصتم لكونهم مسلمين في دار الاسلام

فان قتل باغ مثله فظلم عليهم لم ينج من ايد ان قتل باغيا مثله في عسكرهم عدا اثم لم يذبح  
 عليهم لم يذبح القصاص عليه لان القصاص لا يمكن استيفاءه ولا ولاية له ان يذبحهم حاله القتل فلم يوجب  
 ولم يفتل موجباً بعده كالفدية في الحرب

عن اهل البيت عليهم السلام في قتالهم الآفة فلو اذبح في قتالهم بعد ما نزل القتال وحين يقولون عليكم يدعون الدليل  
 لا على حقيقة القتال كما ينبغي **قال** ولم تدرتهم وحبس اموالهم حتى يتقربوا القول على من اذبح يوم القتل  
 لا يقتل اميد ولا يكتف من ولا يذبح ما لا يذبح في هذا الباب وقوله لا يقتل اميد اذ لم يكن لهم فيه  
 وان كانت لهم فيه فالامام بالخيار ان شاء قتلهم ليلا يظلمت ويكفهم بهم وان شاء حبسهم لان شدة يذبح  
 به وليس له ان يسترقه لانه مسلم والامام يمنع الاسترقاق ابتداء وهو الحذر يقول علي بن ابي طالب لا يكتف  
 بغير اذنه وان يكتف بغيره من اموالهم ان يقتلهم قال اذ افسدت فلم تكن عابسة فادبرتهم بذلك وقطع بغيرهم  
 ولا اثم مسلمون فتكون اموالهم واقتلهم فقصوا ما قصتم لكونهم مسلمين في دار الاسلام **قال**  
 وان اذبح قاتل سلاحهم وعليلهم وقال الشافعي رحمه الله لا يقتل به لانه مسلم فلا يحل الانتفاع به بدون  
 رضاه **ولنا** ان علي بن ابي طالب قسم سلاحهم بالبيعة بين اشرافه وكانت تسمى الحاجة للملك بديل ما يذبح  
 الذهب ان الضمان ان لا يؤخذ مال ولا نال الامام ان يفعل ذلك بمال اهل العدل لما روي ان النبي صلى الله  
 عليه وآله اخذ الذبح من صفوان بن يحيى رضي الله عنه فقلت بمال اهل البغية لا سيما اذا كان فيه دفع شرهم وان لم يقتلوا  
 اليه عساة عنهم كسائر اموالهم لان ردة عليهم تنقية لهم واعانتهم على المعصية والكذب بغير وجه لان  
 قبل الثمن ايسر واحفظ للمالية فاذا وضعت الحرب اوزارها وقاتل البغية ردها عليهم لئلا يذبحوا المذبح ولو كان  
 معهم اهل الذمة يعينونهم على القتال فليقتلهم اهل البغية حتى لا يذبحوا استرقاقهم ولا اخذ اموالهم لان عهدهم  
 لا يفتقن به **قال** وان قتل باغ مثله فظلم عليهم لم ينج من ايد ان قتل باغيا مثله في عسكرهم عدا اثم لم يذبح  
 عليهم لم يذبح القصاص عليه لان القصاص لا يمكن استيفاءه ولا ولاية له ان يذبحهم حاله القتل فلم يوجب  
 ولم يفتل موجباً بعده كالفدية في الحرب **قال** وان غلبوا على مضيق فقتل مضيق مثله فليقتل على المضيق  
 قتل به ينج اذا غلب على البغية على مضيق فقتل رجل من اهل المضيق رجلاً من المضيق عدا اثم ظلم على المضيق  
 فانه يقتل منه وتناوب يذبح اذ لم تجب على اهل المضيق اموال البغية قبل ان يذبح الامام قتل ذلك عدا ذلك  
 المضيق لان ولاية امام اهل العدل لم تقطع قبل ان يجري احكامهم فوجب القصاص وبعد الامم ان يقطع  
 خلاص **قال** فان قتل عدل باغيا او قتل باغ وقال انا على حق ورثة وان قال انا على باطل لانا قتل  
 رجل من اهل العدل رجلاً من اهل باغ او قتل رجل من اهل البغية رجلاً من اهل العدل وقال الباغي القاتل  
 قتل قتلته وانا على الحق ورثة وان قال قتلته وانا على الباطل لانه ثمة عند أي حقيقة ومحمد صلى الله عليه وآله وقال  
 ابو يوسف لا يذبح الباغ والوجهين وقال الشافعي رحمه الله لا يذبح العادل ايضاً لقوله عليه الصلاة والسلام لا يذبح القاتل  
 وحين يذبحه ولو قتل من قتل من اموالهم او قتل باغ عليه بذلك او شهد عليه لا يذبح **قال** عدا ما ان لا يذبح  
 ولا يذبح في القتل الواجب او يذبح فلا يذبح ويقتل الباغي واجب فلا اثم على القاتل بقتله ولا على الضمان عليه فكذا لا اثم  
 اذبحوا

فان قتل باغ مثله فظلم عليهم لم ينج من ايد ان قتل باغيا مثله في عسكرهم عدا اثم لم يذبح  
 عليهم لم يذبح القصاص عليه لان القصاص لا يمكن استيفاءه ولا ولاية له ان يذبحهم حاله القتل فلم يوجب  
 ولم يفتل موجباً بعده كالفدية في الحرب



























اذا دخل في مهلكة وما كان اختلاص الناص في مدته الا الاختلاف ارايتهم غير خلا معني تقديره **قال** ونعتقد  
 امانة وورثه من حيث لا يشاء الله اي حين حكم بموته لا قبل ولا بعد الا بالشرع الاورثه الموجودون في ذلك الوقت لامن مات  
 قبل ذلك الوقت من ورثته كما يدعيان في حياته لان الحكم يقتضي **قال** ولا يرث من اعدا مات اي لا يرث المفقود  
 من اعدا مات من الخارج بحال فله قبل الحكم بموته لان بقائه حي الى ذلك الوقت باستصحاب طحال وهو لا يشاء بحجة انه يستحق  
 به مال الغير واذا يدعي برسخاق ماله غيره فيكون كانه حي في مال ميت في حق مال غيره هذا الذي يعلم حياته الى ان يتبين  
 بموته وان علم حياته في وقت مر الاوقات يرث مات قبل ذلك الوقت ولهذا يوقف نصيبه من مال من مات قبل ذلك الوقت  
 من اعدا به كانه حي لا احتمال ان يكون حيا فيرث فان ثبت حياته في وقت مات فيه فميت لانه والايرك الموقوف لا يرثه  
 الوارث مورثه الذي وقف من ماله وكذا اذا اوصى له يوقف الموصى به الى ان تعلم بموته فانه احكم بموته بيرة المال الموصى به  
 الوارثه الموصى **قال** ولو كان مع المفقود وارث يجب له لم يقض شيئا وان انقص حقه به اي بالمفقود يعطى اقل  
 النصيب ويوقف الباقي كالحمل لان حاله متردد فيعمل بالاصح كالحمل ثم الاصل في توضيح مسائل المفقود وهو ان  
 ينظر في المسئلة فيصير على تقدير حياته وعلى تقدير مماته ثم ينظر في التصحيح فان كان بينهما موافقة فاضرب وقف  
 عدما فامل الاخر والا اضرب الجميع في الجميع ثم ان كان يسقط من الورثة على تقدير حياته او ماته تسقط ومن كان  
 ينقص في احدى الطرفين ولا يقضى اقل النصيب ويوقف الباقي ومن لا يتغير نصيبه في الماتين يعطى نصيبه كاملا **مثاله**  
 تركت امرأة زوجها واما واختا لاهوت واحاكوا كل مفقود اقله ثم السدس على تقدير حياته وعلى تقدير مماته الربع وللزوج  
 وجعل يوقف النصيب على تقدير حياته وعلى تقدير وفاته الربع والثلث وكذا الدخول على تقدير حياته وعلى تقدير مماته لها  
 اتع يعطى كل واحد منهم الاقل ويوقف الباقي من نصيبه ولو ترك رجل خنتين واحاكوا بنتين وابنتين ابنتين  
 ابنتين الثلثان على كل حال وبنت الابن السبع على تقدير حياته ولا شيء لها على تقدير مماته وللثلاث على تقدير مماته  
 لا شيء لمر على تقدير حياته فيعمل البنات الثلثين ولا يعطى الاخ ولا بنت الابن شيئا كماله على كل حال على ما عرفت في موضعه  
 ان شاء الله تعالى **كتاب الشركة** وهي عبارة عن اختلاف القيسين تضاعدا بحيث لا يعرف احده  
 قيسين من الاخر ومنه الشركة بالتحريك حياته الصايد لان فيه اختلاف بعض حاله بالبعث ثم يطلق اسم الشركة على العقد  
 ذاك لانه سببها له اعلم ان الشركة على اثنين شركة ملك وشركة عقد على ما بينت في اثناء البحث **قال** وشركة الملك  
 يملكها اثنان عينا او شرا وكذا استيلاء او اتهايا او وصية او اختلاف مال بغير صنع او بضعة ما عني لا يشترط  
 بعد الجنس بالجنس او المايح بالمايح او خلاطة بالخشبة وهذا النوع من الشركة كان واقفا في زمنه عليه الصلاة والسلام  
 في في الموارث والغنائم وخفوها **قال** وكل اجنبي في تسعة صاحبه اي كل واحد منها اجنبي في نصيب صاحبه حتى  
 وانه ان يتصرف فيه الاباء ذك كمال غيره من الاجانب وان باع نصيبه من شركته جاز كيف ما كان لعولايته على ماله وكذا اذا  
 من غيره لما ذكرنا في الصورة الثالثة والاختلاف فانه لا ينفذ ان يبيع من اجنبي الاباء ذن شركته لان خلاط الشريك لا  
 في ان يبيع من اجنبي الاباء ذن شركته فانه لا ينفذ ان يبيع من اجنبي الاباء ذن شركته فانه لا ينفذ ان يبيع من اجنبي الاباء ذن  
 في ان يبيع من اجنبي الاباء ذن شركته فانه لا ينفذ ان يبيع من اجنبي الاباء ذن شركته فانه لا ينفذ ان يبيع من اجنبي الاباء ذن

[illegible][illegible]











بما خلت وجلسان لا يخلطان فيكون نصيب كل واحد منهما شريكاً في نصيب الآخر ولا اشتراك  
الا اشتراك في نصيب الشركة يدل على الاختلاط على ما بيننا **قال** ان الشركة عقد توكيل من المدينين لشريك كل واحد  
منها بيمين في ذمة على ان المدينين بينهما وهذا لا يقتضي الخلط والبرج يستحق بال عقد كما يستحق بالمال  
وهذا يسمى العقد شركة وهذه الشركة مستندة الى العقد صح جاز شركة الوجوه والتقبل لا يخلط لان المال لا يخلط  
لها بالعقد فاذا كانت مستندة الى العقد لم يشط فيها الخلط والمساواة والاتحاد وحمل هذه المسئلة مبنية  
على ان الدراهم والتدانيات يتبعان عند كل العوض وعندنا **قال** وعدم الخلط ان يجوز هذه الشركة مع عدم  
الخلط بين المالين على ما بيننا انفاً والخلط فيه **قال** وطولب المشتري بالثمن فقط اي طوبى المشتري وخذ  
بالثمن هنا ولا يطالب الاخر فيها اشتد له الشركة لان العناوين يقتضي الوكالة دون الكفالة والمباينة هذا الاصل  
في الحقوق فيرجع به عليه خلاف المفاضة **قال** ورجع على شريكه حصته عند اي من الثمن لانه وكيل له وادى  
الثمن من ماله فيدفع عليه حساباً وان نفذ من ماله مستهلك لم يرجع عليه وان اختلفا بانه ادعى انه اشترى جديداً  
للمشركة وهكذا فعليه البيعة لانه يدعى على حق الرجوع وهذا يكسب فالفقير قوله **قال** وتبطل بهلاك المالين  
او احدهما قبل الشراء لان الشركة عقد جازد وليس يلزم فيكون لبقائه حكم الاخذ او لان النقود تنقبت فيها كما  
في الهبة والوصية فكانت معقودة عليها فتبطل بهلاكها كما في هلاك المبيع قبل القبض فاذا هلك هلك من مال صاحبه  
لانه باقى على ملكه بعد العقد فلا يجب عليه ضمان ماله ان هلك في يده وان هلك في يد صاحبه فهو أمين فلا يضمن وان  
هلك بغيره بعد الخلط بقي الباقي على الشركة وان هلك كله تبطل الشركة ما ذكرنا ان النقود تنقبت فيها بخلاف المضاربة في  
الوكالة للخدمة حيث لا يظلم ان يهلك النقود التي ورد عليها العقد قبل القبض وان هلك بعد القبض قبل الشراء  
تبطل المضاربة والوكالة لانهما تنقبت بالقبض لا بالعقد **قال** وان اشترى احدهما بجماله وهلك مال الآخر  
فالمشتري بينهما يبيع على ما شرط لان الشركة كانت قائمة وقت الشراء فوقع المالك مشدداً بينهما فلهما فيبطل بهلاك  
الآخر ثم الشركة شركة مكيل عند حسن بن زياد فلا يجوز لكل واحد منهما ان يتصرف الا في نصيبه لان شركة العقد  
تبطل بهلاك احد المالين وعند عقد شركة يجوز لكل واحد منهما التصرف فيه لانه حين وقوعه مشدداً بينهما  
شركة عقد فلا تبطل بالهلاك بعد تقدره كما لو اشترى بجماله ثم هلك المالان قبل القبض **قال** ورجع على  
شريكه حصته منه اي من الثمن لانه وكيل في حصته شريكه وقد قبض الثمن من ماله فيدفع عليه حساباً لعدم الرضا  
بدون ضمانه هذا اذا هلك احد المالين بعد شراء احدهما فلو هلك قبل الشراء لم يثبت الاخذ كما لم يثبت ان كان  
مشترياً بالوكالة في عقد الشركة فالمشتري بينهما على ما شرط لان عقد الشركة ان تبطل بالهلاك فالوكالة المصححة  
بأنه ثلث المشتري مشدداً بينهما ان الحكم الوكالة المصدرة ويذبح عليه حصته من الثمن لما ذكرنا وان ذكر المخرج  
الشركة ولم يذكر في عقد الشركة الوكالة فالمشتري يكون للمشتري خاصة كونه في ملكه حكم الوكالة التي هي شركة  
الشركة وتبطل بالهلاك

في الشركة

لانه شرط يوجب انقطاع الشركة في بعض الوجوه فلهذا لا يخرج الا القدر المسبب لاهدهما من البرج  
ونظيره المضاربة عند من يملكها **قال** ولعل من شركتي العنان والمفاضة ان يبيع ويشتري  
لانه معناه بين التجار ولان له ان يشتري بجملة من يبيع منه فيقيد الا في اول لانه دون عدم المونة في  
**قال** ويشتري بجملة اي بجملة فيه او يبيع في المال لانه معناه بين التجار ولانه قد يقدر عليه مباشرة المال  
بنفسه فلا يحد بد منه **قال** ويذبح لانه اقامة المفاضة في المال فاذا كان له ان يستحق باجملة فيقيد اجملة  
اول **قال** ويشتري بجملة بالذمة الى المضارب يضمن المضارب مودعاً وبالقبض وكذا بالبرج  
اجملاً شريكاً والشركة عند ورثة يشتت عند ورثة استحقاق الا بجملة من البرج مثلاً فله ان يبيع هذه  
الاشياء كلها على الغناز كذا اجملاً اجتماع ولا ينها استحقاق بعض الخارج من الثمن فاذا كان له ان يشتري  
بشيء في الذمة فلا يجوز هذا اولى وعزاً في حقيقته انه ليس له ذلك لانه نوع شركة والاول اصح وهو  
رواية الاصل لان الشركة فيه غير مقصودة وانما المقصود تحصيل الربح فصار كما اذا استأجرت ليجد  
فيه كل اولى على ما بيننا بخلاف الشركة لان الشريك لا يفتقر مثله والمضاربة دون الشركة فيضمنها والدليل  
على انها دونها ان المضارب ليس عليه شيء من العينة وانما اذا مضرت لا يستحق شيئاً من الربح ولا يلزم على  
هذا المكاتب والمادون له في التجارة حيث يجوز المكاتب ان يكاتب والمادون له ان يادون وان كانا  
مثلهما لا نأفول اطلق لهما الاكساب وهذا من باب الاثبات ان يكون لهما المبيع وهذا وانه اذا اخرج  
في الاذن تمت ملكه أصلاً وفي الكتابة صحه يقبض الثمن وهو بدل الكتابة ولان المنع عن استيعاب المثل وحقق  
العقد واما حق نفسه فلا يمنع والمكاتب او المادون له تصدق لنفسه بعد كل ثمن فلا يمنع من ذلك بخلاف  
الوكيل والمضارب والشريك **قال** ويؤكل لانه متعارف بينهم وهو دون الشركة ولانه لما كان له ان يشتري بجملة  
من ثمنه المال ومن يبيع فاولي ان يكون له لانه دون الاخذ **قال** ويذبح في المال امانة لانه قبضه باذن  
صاحبه لا على وجه المبادلة والوثيقة فصار كالودعة والعارية **قال** وتقبل ان اشترك في مالان او  
في مال وصلى على ان يتقيد الا على مال ويكون الكسب بينهما اي شركة العقد تقبل اي شركة تقبل على حذف المضار  
وتسمى شركة الصناعات وشركة الاعمال وهذه الشركة جائزة عندنا وقال الشافعي لا يجوز وهو احدى الروايتين  
عز وجل لان الشركة في الربح تنبئ على الشركة في راس المال على اصلها او لا مال لهما فكيف يتصور التبيين بدون  
الاصل **قال** ان المقصود تحصيل المال بالتقيد وهذا مما يقبل التوكيل يجوز الا بجملة من الثمن فلهذا لا يثبت الاعمال  
مزعماً ان يكون للمعاقد فيه شركة يجوز فلهذا اذا كان له فيه شركة كالشراء وحدها لا يشترط ان يكون الربح بالمال كما  
يستحقه بالمال كالمضارب ورب المال وقد استحقاقه بالمال فقط عما ذكرنا فلهذا وجب ان يستحقه بالمال فقط  
ويكون هذا عقد شركة لا اجابة ولهذا لا يخرج فيه البيان المدة بل يجوز مطلقاً كالمضاربة ولا يشترط فيه اتحاد  
الكسب او اشتراك في الربح **قال** ولا يثبت له الاخذ بالمال ولا يثبت له الاخذ بالمال ولا يثبت له الاخذ بالمال  
فصل العمل والشركة

المستعمل يدفع الاجرة

ان يبيع احدها ويشتري

في مالان بالاجرة ويشتري

في مالان بالاجرة ويشتري

في مالان بالاجرة ويشتري

في مالان بالاجرة ويشتري

في مالان بالاجرة ويشتري

في مالان بالاجرة ويشتري











الاولى الثلث بخلاف ما اذا وقف في الصحة **قال** ولا يتم حتى يقبض اي حتى يقبض المتولي وفيه خلاف ابو يوسف  
وقوله كذا **قال** ويقدر اي لا يجوز حتى يقدر من غير ان يشترط بدفع المبلغ فانه لا يجوز وقفه عند محمد وعند  
ابو يوسف لا يجوز لان القيمة من ثمة القبض واصل القبض عنده ليس بشرط فكذا ثبت وانما كان كذلك لان  
الوقف عنده اسقاط الملك كالتسليم والشيء لا يمنع كما لا يمنع الاعناق **قال** ما عند محمد لا يتم الوقف  
مع الشيوع فيما يحتمل القسمة لان اصل القبض عنده شرط كذا ما يتم به القبض كالصدقة المنقذة وانما لا  
تحتل القسمة كالحاكم وخوف فلا يضمنه الشيوع كالصدقة والهدية الا في المسجد والمقبرة فانه لا يتم مع الشيوع  
مطلقا بالاجزاء لان بقاء الشركة فيه يمنع من ان يكون له نصيبا فيهما من اتم ما يكون بان تدرج  
فيه القسمة سنة وتدرج سنة ويصل في المسجد في وقت ويجوز اصطفاية وقت خلاف الوقف ما لم يمكن  
الا من استغلال وقسمه القلة فلا تمنع صحة الوقف فيما لا يحتمل القسمة عند محمد ولا فيما يحتمل ايضا  
عند ابو يوسف ولو استحق بعض الوقف شيئا بطل في الكل عند محمد لانه يثبت ان الوقف  
كان شيئا يعود الى الكل اليه او الى ورثته بخلاف ما اذا وقف في مرضه ثم مات ولم يخرج من  
الثالث ورجعت الورثة في بعض شيئا او رجع هو في الصحة فكل ذلك حيث لا يبطل الوقف ولا الهبة  
لان الشيوع لما روي بعد صحة في الكل لعدم الشيوع وقت القسمة وانما طار بعد فلا يفسد ولو  
استحق جزءا معين لم يبطل في الباقى لعدم الشيوع ولهذا اجاز في الابدان ان يكون ذلك في كل واحد  
هذا الهبة والصدقة المنقذة ولو وقف رجلان ارضا بينهما معا او متعاقبا جاز اذا اسماها معا  
وان اختلف للجهة لان وقت القبض هو القبض ولا يشترط حينئذ كمال الصدقة واختلاف للجهة لا يفسد  
لاختلاف للجهة في الهدى **قال** ويجعل اذنة بوجهه لا تقطع اي لا يجوز الوقف مع جعل اذنه  
لجهة لا تقطع وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف اذا سمي فيه جهة لا تقطع جاز وصار بعدها  
للفقراء وان لم يسمهم **قال** ان حكم الوقف زال الملك بغير التملك وانما يثبت بيد العلق والفقير  
لهذا كان انقضى بطلان التوقيت في البيع ولا يبيح ان المقصود منه هو التوقيت الى ان يتقارب  
وذلك يحصل بوجهه فتقطع كما حصل بوجهه لا تقطع ثم تصيد بعدها للفقراء وهذا يدل على ان التوقيت  
شرط عندنا ايضا الا انه لا يثبت ذكره لان مطلقه ينصرف اليه ومحمد يقول لا ينصرف اليه الا بالتصريح  
بذكره لان المطلق يحتمل التوقيت وفي الحديث لو قال ارضي هذه صدقة موقوفة او محبوسة ولم يذكر  
كذلك التاخير بضم الوقف عند الكل الا عند ابو يوسف ابن خالد السهمي البصري وهو تلميذ ابو حنيفة فان ذكر  
التاخير عند شرط الصحة والوقف **قال** لا يبيح شرط وذكر ان لفظ الصدقة وهو هذه الصدقة يدل على  
انه اذا بطل الفقار دون الورثة وفيه وفي موضع آخر لو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على فلان او على كذا وكذا  
فلان **قال** لا يبيح شرط الصحة والوقف **قال** لا يبيح شرط الصحة والوقف **قال** لا يبيح شرط الصحة والوقف

موقوف على فلان او لولي او وصلي وخلافه **قال** اذا ذكر لفظ الصدقة فلا خلاف بينهم وابو يوسف  
كان يبيح في الوقف غاية التصيق او لا يملك الى حنيفة ثم رجع ووضع غاية التصيق مع لم يشترط  
القبض والاخران ومحمد توسل بينهما ولهذا اختلف في عامتهم **قال** وهو وقف الفقار بغير  
القبض والقياس ان لا يجوز لان البناء يد من شرطه وحده الاحسان انما يقع للارض في تخصيص  
ما هو المقصود وكل من شرطه يثبت تبعا ولهذا دخل البناء في وقف الارض وعلى هذا اساس الات  
للأمة **قال** ومثل قضى بخواتم اي يجوز الوقف فيه لان قضاء القاضي يقطع الخلاف في الجعديات  
على ما بيناه وان لم يقف فيه فعل قول ابو يوسف يجوز وقد بيناه من قبل **قال** ومنقول فيه  
تعامل كالبيع والحق والسلاح والقياس والميت والقدور والقدوم والمشار والجاره وثبائها  
والمصاحف وغير ذلك مما تقدر وقفها وعند ابو يوسف لا يجوز الا في البيع والسلاح والقياس  
ان لا يجوز في المنقول أصلا الا ان ابا يوسف ترك ذلك بالنصف وهو ما روي عن ابي حنيفة رضي الله عنه  
انه عليه الصلاة والسلام قال من اقبض قد شافى سبيل الله ايمانا واحسانا فان شيعه وزوجه  
ويولد في ميته يوم القيامة حسنة ورواه احمد والبخاري وقيل انه عليه الصلاة والسلام قال  
من تركه خالدا قد حسب اذ راعه واعباده في سبيل الله تعالى والقياس يترك بالنصف ومحمد  
تركه بالتعامل لان القياس يترك به كماله الا شصنا وفي الاشياء التي عدة ناهيها عن التعامل  
ومن تصيد من ثمنه وقف عليه لما قالها بالمتصين من حيث انما تمسك للدين تعليمات وتعلم  
وتعلمه والشر فقها الامصار اخذوا بقول محمد والشافعي جواز وقف كل ما يجوز بيعه و  
يمكن الا ينفع به مع عينة قياسا على الكراء والسلاح **قال** الاصل عدم جواز الوقف فيقتضي على  
مورد الشرع وهو الفقار والكراء والسلاح ففي ما رواه على اصل القياس الا ما جازي التعامل فيفقار  
كالدرهم والدنانير ويجوز الوقف على خصمته بالبيع والسلاح والنفقات في سبيل الله ويدخل في وقف  
الارض ما كان داخل في البيع من الابحار والبناء دون الترع والثمار **قال** ولا يمكن الوقف ولا يقسم  
وان وقف على اولاده لا يلاحق الموقوف عليهم في العين وانما حقهم في القلة ولان المقصود في الوقف ان  
يبقى على حكم ملك الله تعالى والصدق بالقلة والتملك والقسمة بين مستحق الوقف يتاخران ذلك فلا يجوز  
**قال** ويبدأ من علة بهادته بلا شرط لان قصد الواقف صدق القلة دائما ولا يبق دائما الا بالهارة  
يثبت اقتضا غير شرط **قال** ولو دار افعارته على امه السكك او لو وقف دارا على سكة شخص بعينه  
فان الهارة عليه لانه هو المستفيع بها والغرم بالغرم فصار كصفة العبد الموصى له فانه على  
الموصوله بالمنفعة **قال** ولو اقبضت على كمالها بغيرها لان ما اقبضت على ما اقبضت الوقف فانه على كمالها  
وما اقبضت على كمالها بغيرها لان ما اقبضت على ما اقبضت الوقف فانه على كمالها

اجادة من لا سكني  
مطلان حقه بالشك والار  
مالا الى الهارة على كمالها  
ان الارشاق لعدم الرضا  
المدادية ولا يكون اشتا  
تدعيه صاحب البذري  
في اطلاق ما لا يفسد  
المصلحة العامة لان  
زنا في الوقف والار  
مطلان حقه بالشك والار  
مالا الى الهارة على كمالها  
ان الارشاق لعدم الرضا  
المدادية ولا يكون اشتا  
تدعيه صاحب البذري  
في اطلاق ما لا يفسد  
المصلحة العامة لان  
زنا في الوقف والار















بإزالة المفسد بعد الاعتدال في آلات المفسد فيه لم يتمكن في صلب العقد بل باعبار اليوم التابع فيه  
تجسسا بطله فيه وهذا يمكن فيه فيتعين بالجلس **قال** ولو باع ثلثة أي جماعة ومعه من الغنم  
أو ثوبا على شكله بدرهم أو كذا ذراع بدرهم عند في الكل وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وعند الجوز  
في الكل ما ذكرنا أن دفعه من الجواهر لا يابى بها ما أتت له من نهاية وله ما ذكرنا من الجواهر إلا أن الواحد  
ينصف به فينصف في اليد عند أن أضاف إليها متفاوتة في الجوز ربع واحد منها فينصف وقطع ذراع من  
ثوب يكون ضد ربع البايه فلا يجوز كما لو باع جذا من سيف وعلم هذا كل عدو متقارب **قال** ولو  
سوى الكل في الكل يعني لو سوي جملته في العقد جاز في الكل في الفصلين في فصل القيمة وفي فصل الشياء وعنى  
ولو زال المانع وكذا إذا سوي بعد العقد في المجلس ما ذكرنا وهو يشاء في عقوله وعنا قوله لا يشاء في جواهره بدون  
**قال** ولو نقص كيل أخذ حصته أو شئ وان زاد فليبايع يعني لو باع عبداً وسوي جملته بأن قال يفتكها  
عنا أنها مائة فحينئذ يباع درهم ثم وجدها ناقصة أخذ الموجود وخصته إلى أخذه لأنه من المقدرات فينصف العقد  
بغيرها وإن لم يسم ثمنه كل فحينئذ إذا أعلق بغيرها فإن وجدها ناقصة فله الخيار أن يشاء أخذها بغيرها  
وان شاء تركها التفريق الصفقة عليه وان وجدها زائدة فالزائد للبايع لأنه لم يدخل في البيع إلا المقدار المسمى في  
عنا ملكه إذا قدر ليس بوجوب **قال** ولو نقص ذراع أخذ بكل الثمن أو ترك وان زاد فله الخيار في الخيار للبايع  
معناه إذا باع مائة وسوي جملته الذرعان ولم يسم لكل ذراع ثمناً ثم وجدها ناقصة بكل الثمن وإن شاء ترك  
إلى آخر ما ذكرنا لأن الذراع وصف للمدرك فلا ينقسم الثمن مقابلاً بالعين كلها بخلاف الأول غير أنه أن وجدته ناقصة  
فخصاً ثبت له الخيار لغوات وصف مرغوب فيه مشروط في العقد وان وجدته زائدة فهو له بذلك الثمن لأن الوصف لا يقابل  
شئ من الثمن والخيار للبايع كما إذا اشترى معباً بوجه سلباً وبالعكس وهو إذا اشترى طيباً بوجه معباً المشتري  
الخيار والدليل على أنه وصف أنه جارية عن الطول والعرض ويجوز للمشتري أن يسبقه بعد القبض قبل أن يذرع ولو  
كان قدر المأجور لا احتمال أن يزيد فيكون للبايع كما في الكيل والموزون **قال** ولو باع كل ذراع بدينار أو  
أخذ بدينار أو ترك وان زاد أخذ كل ذراع بدينار أو ترك وان زاد أخذ كل ذراع بدينار أو ترك وان زاد أخذ كل ذراع بدينار أو  
ملا فوجده ناقصاً فهو بالخيار أن يشاء أخذ حصته وان شاء تركه وان وجدته زائدة أخذ كل ذراع بدينار أو  
ضم لأن الذراع وان كان وصفاً يصلح أن يكون أصلاً لأنه عين يتفق به باعناه فإذا سوي لكل ذراع ثمناً جعل  
أصله أو الآخر وصفاً فإذا صار أصلاً فإن وجدته ناقصاً أخذ حصته وثبت له الخيار لتفريق الصفقة عليه وان وجدته  
زائدة فهو بالخيار أيضاً أن يشاء أخذ كل ذراع بدينار وان شاء تركه لأنه أن حصل له الزيادة في البيع يلزمه الزيادة  
في الثمن فكان فيه ثمنه صدره بخير وليس له أن يأخذ المقدار المسمى ويتكامل الزائد لأن البيع حينئذ يفتك بخلاف  
القيمة لأن الثمن لا يجوز أن يبيع بعض المدرك ابتداءً وفي القيمة يجوز وما كان الذراع يصلح أن يكون أصلاً أعني  
أصله حتى أقام الثمن

لأنه يجعل لا يعرف شبه ال جميع الدار بخلاف ما إذا قال عشرة أسهم من مائة سهم أو من ثلاث  
مثلاً حيث يجوز لأنه معلوم عشرون أو ثلث ولعل البيع رحمه الله قصد هذا ولكن الجاهل في  
الاختصار أدنى إليه وقوله في عشرة أسهم أو ربع من دار فهو قول أبي حنيفة واختلف المشايخ  
على قولهما منهم من قال لا يجوز عندها لأنها لا تجزئ مائة أسهم منها أو عشرة أسهم  
منها ولم يقل من كذا سهم ومنهم من قال يجوز لأن هذه الجواهر لا يمكن رفعها بالذرع فيعرف فلا  
يفض إلى المنازعة بخلاف ما لو اشترى سهماً منها أو عشرة أسهم إذا لا يمكن رفع الجواهر ولو باع عشرة  
أذرع من مائة ذراع فسد عنده وعند الجوز إذا كانت الدار مائة ذراع لأنه عشرة أذرع فأما شبه عشرة  
أسهم من مائة سهم **قال** إن الذراع اسم لا يدل بها واستقيم لما حمله الذراع وهو معك لا مثلاً  
ثم لا يعلم محله من أي الجواب هو على التقييد فلا يجوز كما لو باع أحد القديين بخلاف ما إذا باع عشرة  
أسهم من مائة سهم لأنه شائع فلا يفيض إلى المنازعة وذلك لخصا أن الفساد عنده أذرع يعلم محله  
الذرعان وأما إذا علم جملتها يجوز عنده والأفلا والصحيح أنه لا يجوز عنده مطلقاً ما ذكرنا **قال** وإن  
اشترى عدلاً على أنه عشرة أسهم أو ربع ففسد أو زاد فسد يعني إذا اشترى بعشرة ذرايين مثلاً ولم يسم ثمن كل  
ثعبان أو جملته ناقصاً أو زائداً فسد البيع لجواهر البيع في الزيادة لأنه تحتاج أن يرد الثوب الزائد  
فيستازعان في المدونة وبجواهر الثمن في فصل النقصان لأنه يحتاج أن يسقط حصته من العدم وهو مجهول  
فيودى إلى النزاع **قال** ولو سوي ثمن كل ثوب ونقص من قدره وخير وان زاد ضد لأنه إذا كان  
زائداً تبقى الجواهر المدونة فيودى إلى المنازعة وفي فصل النقصان ثمن كل واحد من الثياب معلوم فإ  
لموجود يصح فيه البيع ويطلب في المعلوم وعن أبي حنيفة أنه يفسد في فصل النقصان أيضاً لأنه جمع بين  
مقدم وموجود في صفقة واحدة فصار قبول العقد في المعلوم شرط القبول في الموجود وكان فاسداً  
كما لو جمع بين حبة وعبد وبين ثمن كل واحد منهما أو باع ثوبين على أنهما مائة دينار وبين ثمن كل  
واحد منهما فإذا أحدهم أمروني فإن العقد عنده فاسد في الصورين فكذا إذا وجدها جارية فكذا إذا  
بنائها على أن البيع بتعدد بتفصيل الثمن عنده أو عنده بتعدد بتعدد لفظة البيع والصحيح أنه يجوز في فصل  
النقصان لأنه لم يجعل قبول العقد في المعلوم شرط القبول في الموجود بل قصد البيع الموجود إلا أنه غلب  
في العدم بخلاف المشتبه به فإنه قصد الإيجاب فيها جعل قبول العقد في كل واحد منهما شرط القبول  
في الآخر وهو شرط فاسد بخلاف أن الشئ الموصوفين بصفة واحدة فاسد عقد واحد كان قبول  
كل واحد منهما شرط العقد في الآخر بذلك الوصف أو ليس المشتري أن يقبل العقد في أحدهما  
دون الآخر فإذا انعدم ذلك الوصف في أحدهما كان ذلك شرطاً فاسداً في الآخر لأن العقد في ذلك الشئ  
كان انعدام ذلك الوصف

جاء

109

كان فاسداً وأما إذا كان  
أحد من بعد ما بدأ به  
فيكون قبوله شرطاً في العقد  
فإن فسد العقد فلا يفسد  
في القبول بل هو شرط العقد

وهذا أشكل فإنه لو باع عشرة أسهم من مائة سهم  
أو عشرة أسهم من مائة سهم  
أو عشرة أسهم من مائة سهم  
أو عشرة أسهم من مائة سهم  
أو عشرة أسهم من مائة سهم



**قال** ومن استثنى ثوبا على انه عشرة اذرع كل ذراع بدرهم اخذه بعشرة في عشرة ونصف بلا خيار  
 وشبهه في شفع ونصف خيار معناه اذ استثنى ثوبا واحدا على انه عشرة اذرع كل ذراع بدرهم فاذا اخذ  
 عشرة ونصف او شفع ونصف يا اخي في العبد الاول بعشرة من غير خيار وفي العبد الثاني يا اخي بعشرة  
 ان شاء وهذا عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف يا اخي في العبد الاول يا اخي بعشرة وفي العبد الثاني يا اخي بعشرة  
 وتخص في الوصيتين وقال محمد بن جرير يا اخي في الاول بعشرة ونصف وفي العبد الثاني بعشرة ونصف وتخص فيهما  
 لان ما سمي كل ذراع ثوبا على حد الحق بالقدر ومن ضرورة مقابلة الذراع بالذراع بمقابلة النصف بالنصف  
 كالكيل وانما اخذ في العبد الاول اذ زاد عليه الثمن بزيادة نصف ذراع وفي العبد الثاني انقص الثمن بزيادة  
 نصف ذراع كما يتصور ولا يوجب انما قابل كل ذراع بدرهم صار كل ذراع كسبع اذرع على انه ذراع بدرهم  
 فاذا اخذه ناقصا لا يسقط شيء من الثمن لما ذكرنا انه وصف وتغير الاوصاف لا يوجب سقوط شيء من الثمن  
 ثم يتبين من هذا انه اذا اذاد الثمن عليه غير اذ او جده زيدا او انقص البيع في الآخر ولم يتم رضاه به ولا في حصة  
 ربحه اذ ان الذراع فيه وصف في الاصل وانما اخذ حكم المقدر بالشرط وهو يقيّد بالذراع ويكون مقابلا بالذراع  
 فعند هذا عاى الكلام الى الاصل ثم لا يثبت في فضل الزيادة لانها في الغالب وفي النقصان فيكون لغو الوصف  
 المرغوب فيه قيل هذا الاختلاف في ثياب يمتد القطع او يتفاوت وجهان في العايم والقصان والارضية واما  
 الثياب التي لا تتفاوت جوداتها البطاين ونحوها فلا تسلم له الزيادة لانها اذا كانت بهذه الصفة فهو بمنزلة  
 الكيل والموزون وعيا هذا يجوز بيع ذراع منه كبعض ثوبين من صبرة اذ لا يمتد التبعية  
 يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار والتمتع في بيع الارض بلا ذكر لان اسم الدار للعرضة في الاصل وفي العرف  
 يتناول البناء بتبعاتها كونه متصلا بها اتصالا اتما وكذا الشجر متصل بالارض المقار فيدخل في بيعها  
 بتبعاتها واختلفوا في شجر غير متمم وفي شجر صغير قيل لا يدخل لان غيب الممثلة ثقله للخطب والتمتع  
 لينة عليها والصفحة تنقل من مكانه انما انما في الزرع وقيل يدخل فيه لان نهايتها ليس لها حد معلوم  
 بخلاف الزرع والحد بالمفاتيح اذا كان غلقها متصلا بالدار من كبا فيها مثل الكيلون والصفحة لانها تدخل  
 في البيع حينئذ يتبعها لها فتدخل المفاتيح بتبعها لا غلقا اذ لا يتبع بكل واحد منهما بدون الآخر وان لم يكن  
 الغلق متركبا فيها الى القفل لا يدخل الغلق لعدم الاتصال ولا المفتاح لانه في القياس لا يدخل اصلا  
 الا اذا استحسن ذلك فيما اذا دخل الغلق يقال فاذا لم يدخل على اصل القياس ثبت الاصل في جنس هذه  
 المسائل ان الشئ اذا كان متصلا بالبيع اتصالا اتما يدخل في البيع تبعا والا فلا اذ اجد العرف بالدخول  
 فيه كالمفتاح والسلم المتصل بالبناء يدخل ولو كان من جنس وغير المتصل لا يدخل والشئ الذي كالتسليم هكذا  
 ذكره في الكفاة وهذا في غيرهم وفي عرف اهل حيدر يشيخ ان يدخل التسليم وان كان متصلا والظنة لا تدخل  
 في بيع الدار عند ابي حنيفة واخذوا في هذا في اللعن الا ان تكون ثيابا من ثوبه لا يدخل التسليم للعرف فلا  
 يدخل الدار عند ابي حنيفة واخذوا في هذا في اللعن الا ان تكون ثيابا من ثوبه لا يدخل التسليم للعرف فلا

ق

والله ثم البايع بالخيار ان شاء اعطى الذر عليه وان شاء اعطى غيره لان الداخل يحكم العرف كسوف  
 مثلها لا يغيرها ولهذا لم يكن لها حصة من الثمن حتى لو اشترى ثوبا منها لا يبيع على البايع بشئ وكذا  
 اذا وجد بها عيبا ليس له ان يردّها ولو وجد بها عيبا كان له ان يردّها بدون تلك الشاة وخلاف  
 البعيد والمطل الشدة على شرط البيع في عيب الحمار والقدار والبدعة والا كان يدخل للعرف  
 بخلاف سنج الدابة ولما فيها من الحيل المشدود على من البعد والميل حيث لا يدخل الا بالشرط لعدم العرف  
 الا ان يكون العيب ظاهرا وقصيل النافذ وفقد التمكن ونحوه الا ان كان العيب ظاهرا لم يلزم ان يكون  
 ببيع الا ان كان الموضع البيع دخل فيه للعرف والا فلا **قال** ولا يدخل الثوب في بيع الارض بلا تسمية  
 ولا التسمية في البيع الا بالشرط لانها متصلة بها الفصل في بيع الثوب على القياس والتمتع  
 من استثنى ثوبا على انه عشرة اذرع كل ذراع بدرهم اخذه بعشرة في عشرة ونصف بلا خيار  
 حيث يدخل في البيع تبعا وان كان للفضل لانه جزء الجارية فيكون تبعا لها ولانه لا يقدر على فصله الا ان يتعا  
 فلا يعتب منفصلا في الحال مع وجود الجارية في الحال **قال** ويقال للبايع اقلعها وسلم المبيع لانه  
 ملك المشتري متفعل بملك البايع فكان عليه تعديفه ويحل للبايع ان يردّها ولو سلم المبيع وسلمه كما اذا كان  
 فيه مثل موضوع وقال الشافعي يتركه حتى يظهر صلاح الثوب فيسحب المبيع من انما يجب هذا  
 التسليم العاد وفي العادة لا يتصلح كذلك وانما اذا انقضت مائة الاجارة وفي الارض من  
 فالتجعة عليه كروية وخيار الاجارة التسليم واجب ايضا حتى يتكامل جبر وتسليم العوض تسليم  
 العوض والى لا يتصلح ثمنها لان الاجارة الانتفاع الاسر بمراته لا يكون له الطريق الا بالشرط  
 وفي الاجارة لا يدخل من غير شرط كما ذكرنا ولا فرق بين ان كان للدار والدار من قيمته او  
 لم يكن له قيمة في الحقيقة وتكون في الحقيقة كالتسليم لان بيعها منفعة يجوز في البيع في الاصل  
 فكذا لا يدخل في بيع الارض والشجر تبعا واما اذا كان في الارض لم يثبت حق بايع الارض  
 ولا يدخل لانه مودع فيها فصار كالتسليم الموضع ولا يدخل من الارض والتمتع في البيع  
 وانما تدخل في البيع كالتسليم ولو كان يفتقر لملك قليل ولا يغيره لانه فيها او منها من ثوبه  
 او من ثوبها لا يدخل في البيع كالتسليم لانه يفتقر من حقه فيكون كالتسليم في البيع لا يفتقر من ثوبه  
 له فيها او منها لا يفتقر من ثوبه لانه يفتقر من حقه فيكون كالتسليم في البيع لا يفتقر من ثوبه  
 الا بالتمتع عليه فيقول في الجارية والتمتع في الارض والتمتع في الجارية والتمتع في الارض  
 في ذلك ما ذكره من الاصل وانما في بيع الثوب على القياس والتمتع في البيع في الجارية والتمتع في الارض  
 فكذا في بيع الثوب على القياس والتمتع في البيع في الجارية والتمتع في الارض

لا يدخل في بيع الارض  
 ولا في بيع الجارية  
 ولا في بيع الثوب على القياس

حقدتها وانما في بيع الثوب على القياس والتمتع في البيع في الجارية والتمتع في الارض  
 حقدتها وانما في بيع الثوب على القياس والتمتع في البيع في الجارية والتمتع في الارض  
 حقدتها وانما في بيع الثوب على القياس والتمتع في البيع في الجارية والتمتع في الارض  
 حقدتها وانما في بيع الثوب على القياس والتمتع في البيع في الجارية والتمتع في الارض



























ويظهر بعد الترتيب لوجود دالة الترتيب بعد العلم وكذا اذا قبضه بعد الترتيب بطل خبره لانه  
 يدل على الترتيب لانه مع كونه العلم فساد العقد فساد البيع بشرط ان يكون البيع مطلقا  
 حتى يفسد به الخيار قبل الترتيب لانه بات مطلقا من جانب واحد ولو اشترى ارضا فان لا يكون  
 رعاها قبل الترتيب ففسادها بطلان لان فعله باء فيه كلفه **قال** وكفى دونه وجوب الصبيغ  
 الرقيق والدابة وكلفها وطاهر الثوب المطبوخ وادخل الدار لان روية ما يستدل به على المقصود  
 يكفي لغرض روية الجميع ودونه هذه الموضع من هذه الاشياء يقع بها العلم بالمقصود ولا معنى لانه  
 شذوذا روية غيرها ولو دخل في البيع اشياء فان كان لا يتفاوت اجازة كالكيل والموزون وعلمت ان  
 يعرض بالتفاوت يكفي بدونه بغيره لحيات العادة بالاكتمال بالقبض في الجنس الواحد ولو وقع العلم  
 به بالبيان الا ان كان البينة ان في جعله له الخيار فيه ونما ريك كماله فيهم تغريق الصفقة قبل التمام  
 لانها مع الخيار لا يتم وان كان اجازة تفاوت وهو الذب لا يساع بالثبوت كاشياء والدواب والعبيد  
 فلا بد من روية كل واحد من اقسامه لانه بدونه بغيره لا يقع العلم بالبيان للتفاوت والموزون والقبض  
 من هذا القسم فيما ذكره اكثر في تفاوت اجازة فلا يستدل بدونه بغيره على غيره من جنسه وقال  
 صاحب الهداية ينبغي ان يكون قبل الخطئة والتغير كونهما متقاربة فاذا ثبت هذا فنقول في النظر الى وجه  
 الصبيغ كما في لانه يحد في وصف الباطن ما ذكرنا وكذا النظر الى طاهر الثوب مطلقا بما يعلم البينة الا  
 اذا كان في قبضه ما يكون مقصودا لموضع العلم لان قيمته تختلف باختلافه وقال زهد لا يكفي بدونه بغيره  
 الثوب ولا بد من شتره كذا لانه ليس من ذوات الامثال فلا يحد في كذا بدونه بغيره **قلنا** قلنا يتفاوت  
 جوارب ثوب واحد فيمكن الاستدلال بالقبض على البعض منه والوجه هو المقصود من الادبي ولهذا  
 تفاوت قيم الرقيق بتفاوته وسائر الجسد تبع له وهو الكفل من الدواب فلا بد من روية ثوبها وشترها  
 بعضهم مع ذلك روية القوائم وعند محمد روية الوجه كاف كالأداء في شاة اللحم لا بد من روية  
 لانه يظهر السمن والبهال ويحد في بكتلة اللحم وقلته وفي شاة الغنمية لا بد من معرفتها من غيرها وفيما  
 يلزم لا بد من الذوق وفيما يشتر لا بد من السمن وفي ذوق الغاري لا بد من سماع صوتها لان العلم بالشئ  
 يقع باستعمال الادراك فلا يفسد خبره حتى يدركه ويجعل في المختص روية خارج الدار كدونه بغيرها كلها  
 لانه يستدل بعلم البينة وفي عامة الروايات اذا راي شخص الدار يفسد خبره لما ذكرناه خارجها وقال زهد  
 رحمه الله لا بد من روية داخل البيوت وهو الاصح لان بيعها التثنية والصيغة والعلمية والعلمية  
 ويلحقها وشاغلها ونسبها فلابد من روية ذلك كله في المظهر لان كلاهما مقصود  
 فانظر الى الخارج او الى الصحن لا يقع العلم بهذه الاشياء وما ذكره في الكتاب مبني على عادة اهل الكوفة  
 فان ذلك الرمان فان دونه **قال** في كونه جديدا او عتيقا وذلك يظهر بدونه بغيره  
 وان قلنا ان الذي اكبره الصفقة **قال** في كونه جديدا او عتيقا وذلك يظهر بدونه بغيره

وروي ان اشجار النشابة يكتفي بها لوقوع العلم بها واسما اليوم فمحلها لودان دونه فان روية  
 من خارجها لا يفسد خياره في الجرد ويرى ان الصيغة ومحمد رحمه الله وعن محمد بن محمد انه يفسد  
 ونظر وكيله بالقبض كطرية لانظر رسوله وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يكون  
 كطرية حتى لا يفسد خيار الموكل بقبضه لانه توكل بالقبض دون اسقاط الخيار فلا يملك ما لم يتوكل  
 فيه وصار خيار العيب والشرا فانه لا يفسد على اسقاطها فكذا هذا او اقرب منه انه لا يفسد على اسقاط  
 قصد اذ بان قبضه مستورا فاسقط الخيار بعد اذ كان رآه من قبل فان خيار الموكل لا يفسد  
 به فكذا اجتمعا بالقبض لما ذكرناه ولا يفسد خياره عند ابي حنيفة رحمه الله وكذا بالقبض واقامه مقام نفسه في القبض  
 على نوعين قبض تام وهو ان يقبضه وهو يراه ونافض وهو ان يقبضه مستورا لانه اذا قبضه  
 مستورا احباه باق على حاله حتى يراه ولا يتم الصفقة مع بقاء الخيار فكان نافضا والموكل يملكه  
 نوعين فكذا الوكيل لا يطلق التوكيل واذا قبضه مستورا انتهت الوكالة بالقبض النافض فلا يملك  
 اسقاطه قصد اذ بان كونه اجتمعا بعد انتهاء الوكالة وهذا لانه يملك القبض والقبض يتحقق  
 السقوط كونه كاملا ضرورة فاذا انفصل السقوط عن القبض بان كان بعد قبضه او قبله بالروية  
 لا يملكه اذ لم يملكه الا بالقبض وهذا خلاف خيار العيب لانه لا يمنع قيام الصفقة فلا يفسد القبض  
 معه وخلاف خيار الشرط لا يفسد بقبض الموكل فلا يفسد فيه القبض التام فكذا بقبض الوكيل وخلاف  
 الرهن لانه لا يملك شيئا وانما اليه ببيع الرسالة ولهذا يملك القبض والتسليم اذا كان رصعا او الشراء  
 او البيع والفرد بين التوكيل والارشال ان يقول في التوكيل كن وكيل في القبض وفي الارشال  
 كن رسول فيده او احدك بقبضه وقوله ونظر وكيله بالقبض اختاره عن الوكيل بالشراء وان نظره  
 بالاجل كمنظر الموكل فقيده بالقبض لما فيه من الاختلاف ولم يقيده بالرهن لانه لا يكون  
 كمنظر الموكل فقيده بالقبض لما فيه من الاختلاف مطلقا سواء كان الرسول بالقبض او الشراء

**قال** وجه عقد الاعني ويسف خياره اذا اشترى بحسن البصيرة وشتمه وفي العقار يوجب  
 اميا حقه عقوده فلانه مكلف محتاج فصلا بالبصيرة واما سقوط خياره بما ذكره فلان هذه الاشياء يفسد  
 العلم لمن استعملها على ما بينا بالبصيرة وقوله يسف خياره بحسن البصيرة الى اخره محمول على ما اذا وجد  
 بالحسن منه على الشراء واما اذا اشترى قبل ان تجس لايضا خياره به بل يشترى باتفاق الثوابات لما  
 رويها ونفذ الي ان يوجد منها شيئا ما يدل على الرضا من قبل او زعم في الصبيغ وان كان في كونه  
 في العقار لانه لا سبيل له الى معرفة الآلة والوصف في مقام الترتيب في حق البصيرة فكلما استكمل  
 حتى لا يكون له خيار الترتيب به بعد ما وصف له فكذا في حقه وعن ابي يوسف رحمه الله انه اشترى مائة من  
 ان يوفق في مائة



















ما لو فصل عنه لانه ينقسم منه على اجزائه كالمكيل والموزون لا على شئ منه وقيل العقد لا يجوز عند الكل  
 لانه يفصل الشئ والاول اصح لما عرفت في قواعدهم **والسابع** ولو باع المبيع مدة عليه عيب بقضاء ايراده  
 على بايعه ان كان رد عليه بقضاء لان الرد بالقضاء منسحب في حق الكيل فيكون كانه لم يبعه وانه كان الرد  
 بالتراضي بغير قضاء القايض لا يرد على بايعه وقيل في عيب لا تحدث مثله كالارضع الزايدة يرد للبيوع  
 به عند البيع الاول والاصح انه لا يرد عليه في الكيل لان الفسخ بالتراضي بيع جديد في حق غيبها اذ لا ولاية  
 لها على غيبها بخلاف القايض لان له ولاية عامة فينفذ قضاؤه على الكيل وهذا اذا كان الرد بعد القبض  
 وان كان قبله فله ان يرد على بايعه وان كان بالتراضي في غير العقار لان بيع المبيع قبل القبض لا يجوز  
 فليس له قبل القبض لا يجوز فلما يمكن جعله بيعا جديدا في حق غيبها جعل ضحاه حق الكيل على ما ينبت في  
 الاقالة ان شاء الله تعالى وفي العقار واختلاف المشايخ على قول ابي حنيفة والارطه انه بيع جديد في حق  
 البايع الاول لان العقار لا يجوز بيعه قبل القبض عنده فليس له ان يرد على بايعه لانه اذا اشتد بعد ما  
 باعه وعند محمد منسحب لانه لا يجوز بيعه قبل القبض عنده وعند ابو يوسف بيع في حق الكيل على ما عرفت من  
 مذهبه ولا فرق بين ان يكون قضا القايض بيوت او امار او نكول لان قضاؤه منسحب في حق الكيل وقيل في  
 لا يرد على بايعه ان رد عليه بيوت لانه انك قيام العيب فيه به فيكون اقدار منه على انه تسليم قلنا قد  
 صار مكذبا شرعا فبطل اقداره وقال زفر رحمه الله لا يرد على بايعه اذا كان القضا باقرا او نكول  
 لان اقداره لا يقبل في حق غيبه فلا يكون حجة على بايعه فلما ينبت الفعل ضحاه حقه في الفسخ بالتراضي وهذا  
 لان القايض مضطرب الى القضاء من جهته فانقل الفعل اليه لان فعل المكذبه منسوب الى المكذبه **قال**  
 بنقل فعل المكذبه الى المكذبه الا فيما يصلح اليه له كما في القتل فانه يمكن ان يارخذه ويضربه به وامافي  
 ما لا يصلح فلا ينقل اليه كما في الاكراه على الطلاق والعناق لانه يوقعها بكلامه والمكذبه ما لا يصلح ان يكون  
 اليه له فيه اذ لا يقدر ان يتكلم بلسان غيره والقايض لا يصلح ان يكون اليه فلا ينقل اليه فان قيل لما باشر  
 سبب الفسخ وهو النكول او الاقرار بالعيب كان راضيا بحكم السبب فلا يلزم بايعه قلنا المسئلة  
 مفردة فيها اذا اقر بالعيب واي القبول مدة عليه القايض جديدا والفسخ لا يثبت باقرا ولا ينكوله بك  
 بقضاء القايض فينفذ قضاؤه في حق الحاقه فان لم ان يرد على بايعه لانه لما مضى العقد بينهما عاد  
 اليه فديم ملكه فصار كانه لم يخرجه عن ملكه وهذا بخلاف الوكيل بالبيع اذ رد عليه بالعيب بقضاء القايض  
 حيث يكون رد اعي الموكل لان البيع فيه واحد وقد منسحب والموجود هنا بيعان فيفسخ احدهما والبيوع الاخر  
 فاذا عاد اليه فديم ملكه فان لم ان يرد على بايعه لانه لما مضى العقد بينهما عاد اليه فديم ملكه فصار كانه لم يخرجه عن ملكه وهذا بخلاف الوكيل بالبيع اذ رد عليه بالعيب بقضاء القايض  
 ضحاه حقه الحاقه لبطل حق الشفعين بدني الشفعة ولما لا يبيع بدني ولد المبيعة المولود عند المشتري  
 قبل الشراء او بعده فيما

فما سقط بالفسخ الاتي ان الواجب اذا رجع في الهبة كان مضمي في حق ما يستقبل من الاعطام لاني  
حق ما مضى حتى لا تجب علي الواجب زكوة ما مضى من البيتين وقال شيخ الاسلام قول القائل يا  
تالدة بالفسخ ففسخ للعقد وجعل له كانه لم يكن متناقص لان العقد اذا جعل كان لم يكن عقدا  
الفسخ ايضا كما ان لم يكن لان فسخ العقد بدون العقد لا يكون فاذا انعدم العقد من الالف عمل انعدم  
الفسخ من الالف فاذا انعدم الفسخ عاد العقد لانعدام ما ينافيه فيتمكّن في هذه الدعوى دور وينا  
قضى من هذا الوجه ولكن يقال بجعل العقد كان لم يكن في حق المستقبل دون المايح **قال**  
ولو قبض المشتري المبيع وادّعى عيبا لم تجب عليه دفع الثمن ولكن يبرأه من الخلف بايعه اي  
لم تجب المشتري على دفع الثمن بعد دعوى العيب لاحتمال ان يكون صادقا فيه فلا تجب عليه  
دفع الثمن لانه لو اجبوا واخذ منه الثمن فربما يشتد المشتري العيب لاحتمال ان يكون صادقا  
فيه فيسترد من الباي فيكون اشق الا بما لا يعيد وفيه نقصان القضا فلا يصار اليه حتى يبين  
حاله ولا ان المشتري منكدر وجوب دفع الثمن عليه حيث انك تقيين حقه بدعوى العيب وكان  
وجوب دفع الثمن او لا يستعيت حق الباي فيه بارادته فيحق حق المشتري في المبيع وقوله  
ولكن يبرأه اي يقيم البيعة لارثبات العيب وكيفية اثباته يقيم البيعة او لا ان العيب  
الذي يدعيه وجد بالمبيع عنده اي عند المشتري لانه اذا لم يوجد العيب عنده ليس له ان  
يبرأه بالعيب وان كان عند الباي لاحتمال انه زال فاذا لم اقام البيعة انه وجد فيه عنده  
فحتاج الى اقامة البيعة ما ان هذا العيب انه كان عند الباي لاحتمال انه حدث عنده فلا يستحق  
البرأه عليه فاذا اثبت ان كان فيه عند الباي فسح العقد بينهما لاثبوتة في الماين عنده وعند الباي  
وصورة التخليف ان تخلف الباي ان هذا العيب لم يكن فيه عندك وذلك بعد اقامة المشتري  
البيعة انه وجد فيه لان الباي لا يثبت حكما فخصما حتى يقيم المشتري البيعة بقيام العيب في الحال  
على ما بينا ولو لم يكن المشتري بيته على وجود العيب عنده وقيامه في الحال هل تخلف المشتري  
فعلى قول ابو يوسف ومحمد تخلف لانه لو اقدمه لزمه فاذا انكره تخلف ولان الدعوى معتبرة  
حتى يثبت عليها البيعة فكذا التخليف عند الجزع عنها فاذا حلف ببراءه وان نكح ثبت قيام العيب  
في الحال ثم تخلف ثانيا على ان هذا العيب لم يكن فيه عنده فان حلف ببراءه وان نكح فسح العقد بينهما  
لثبوت العيب في الماين على ما بينا في البيعة وان اختلف المشايخ على قول ابو حنيفة فقال خصم  
تخلف ما ذكرنا وقال بعضهم لا تخلف وهو الاصح لان الخلف يثبت على دعوى صحيحة ولا تضع الدعوى  
الامن خصم ولا يصيد خصما فيه الا بعد قيام العيب عنده ولا يلزم من ثبوت البيعة ثبوت العيب كما في  
الامانة وهذا لان البيعة لا تارام فلا يثبت فيها تقدم الدعوى واليمين لقلعه  
اللزوم وهذا لان البيعة الصحيحة وذلك بخلاف العيب في الخصومة فلا يلزم من الدعوى  
المتقدمة ولا انشاؤها ولو علف







**قال** ولو وجد بعض الكيل أو الوزن في غير ردة كذا أو أخذ به في إذا كان من نوع واحد  
 لأن الكيل والموزون إذا كان من جنس واحد كشيء واحد حكمه وتقديره أو أن كان أشياء حقيقة لأن المبالغة  
 والتعقوب في الكيليات والموزونات باعتبار الاجتماع والافتقار إذا أحق الواحدة استحقاقه مع الآخر  
 ببعضها فإذا كانت المبالغة باعتبار الاجتماع صار الكل في حق المبيع كشيء واحد ولهذا يسمى بأشياء واحدة  
 وهو الكيل وخفه وكذا جعل روية بعضه كروية كله كالقوب الواحد فإذا كان كالشيء الواحد ليس له أن  
 يأخذ البعض سواء كان قبل القبض أو بعده كالقوب الواحد إذا وجد ببعضه عينا بخلاف العبدان علي  
 ما بينا ولا فرق بين ما إذا كان في وعاء واحد أو وعاءين وقيل إذا كان في وعاءين يكون بمنزلة عبيدين  
 صحيرة الوعاء الذي وجد فيه العيب **قال** ولو استحق بعضه لم ينجب في ردة ما  
 بقي ولو لم ينجب يعني لو استحق بعض الكيل أو الموزون لم ينجب في ردة الباقية ولو استحق بعض  
 القوب جند في ردة ما بقي لأن الشركة في الكيل والموزون لا يعد عيبا لأن التعويض لا ينعض  
 والافتقار لا يمنع تمام الصفقة لأن العقد حق العاقبة وتمايمه بدعي العاقبة لا بد من المالك بخلاف  
 القوب حيث ثبت له الخيار فيما إذا استحق بعضه كانت التعويض فيه عيب وتعد كان وقت البيع  
 ضرة وهذا إذا كان بعد القبض وأما إذا استحق بعض الكيل أو الموزون قبل القبض فله  
 أن يرد ما بقي لتفقد الصفقة على المشتري قبل تمام **قال** والبس والتكوب والمداوات  
 رضاء بالعيب لأنه دليل استقامته وامساكه وكذا الإجارة والرهن ما كتبه والعرض على البيع  
 والسكنى بخلاف خيار الرضا فان البس والحرق ليس دليل اختياره الملك فيه فان الاختيار  
 هناك مشي للاختيار والتكوب والبس مدة تحتاج إليه للاختيار فلو جعل اختيار الإجارة  
 لفات فائدة خيار الرضا وأما خيار العيب فلم يشرع للاختيار وإنما شرع للرد ليصل إلى راس  
 ما له عند الفرج الوصول إلى الجزء الغائب فإذا نصت في شيء تصدق بالإجل بلاملك جعل تمسكا  
 لوجود دليل الامساك والرضا **قال** لا الركون للشيء أو للرد أو لشرء العلف أي  
 لا يكون الركون لسقيها الماء أو ليرة هاء على البائع أو ليشترى لها العلف رضاء بالعيب وهذا استحقاق  
 لأنه محتاج إليه ولا انتقاد ولا تنافي فلا يكون دليل الرضا إلا إذا ركبها يحتاجه بنفسه وقيل  
 تأويله إذا لم يكن له بضمن الركون بان كان العلف في عدل واحد أو لثناق ولا انتقاد وقيل الركون  
 للرد لا يكون رضاء كيف ما كان لأنه سبب الرد ولغيره يكون رضاء الاعتصاف **قال** ولو قطع  
 ولو قطع المبيع من سبب البائع ردة واسترد الثمن مقفاه لو اشتد عند التمسك ولم يعلم  
 بها ففقط عند المشتري أنه ان يردده ويأخذ الثمن وهذا عند أبو حنيفة وقال أصحابه أنه ليس له  
 ردة من هذا **قال** ولو وجد بعض الكيل أو الموزون في غير ردة كذا أو أخذ به في إذا كان من نوع واحد  
 لأن الكيل والموزون إذا كان من جنس واحد حكمه وتقديره أو أن كان أشياء حقيقة لأن المبالغة  
 والتعقوب في الكيليات والموزونات باعتبار الاجتماع والافتقار إذا أحق الواحدة استحقاقه مع الآخر  
 ببعضها فإذا كانت المبالغة باعتبار الاجتماع صار الكل في حق المبيع كشيء واحد ولهذا يسمى بأشياء واحدة  
 وهو الكيل وخفه وكذا جعل روية بعضه كروية كله كالقوب الواحد فإذا كان كالشيء الواحد ليس له أن  
 يأخذ البعض سواء كان قبل القبض أو بعده كالقوب الواحد إذا وجد ببعضه عينا بخلاف العبدان علي  
 ما بينا ولا فرق بين ما إذا كان في وعاء واحد أو وعاءين وقيل إذا كان في وعاءين يكون بمنزلة عبيدين  
 صحيرة الوعاء الذي وجد فيه العيب **قال** ولو استحق بعضه لم ينجب في ردة ما  
 بقي ولو لم ينجب يعني لو استحق بعض الكيل أو الموزون لم ينجب في ردة الباقية ولو استحق بعض  
 القوب جند في ردة ما بقي لأن الشركة في الكيل والموزون لا يعد عيبا لأن التعويض لا ينعض  
 والافتقار لا يمنع تمام الصفقة لأن العقد حق العاقبة وتمايمه بدعي العاقبة لا بد من المالك بخلاف  
 القوب حيث ثبت له الخيار فيما إذا استحق بعضه كانت التعويض فيه عيب وتعد كان وقت البيع  
 ضرة وهذا إذا كان بعد القبض وأما إذا استحق بعض الكيل أو الموزون قبل القبض فله  
 أن يرد ما بقي لتفقد الصفقة على المشتري قبل تمام **قال** والبس والتكوب والمداوات  
 رضاء بالعيب لأنه دليل استقامته وامساكه وكذا الإجارة والرهن ما كتبه والعرض على البيع  
 والسكنى بخلاف خيار الرضا فان البس والحرق ليس دليل اختياره الملك فيه فان الاختيار  
 هناك مشي للاختيار والتكوب والبس مدة تحتاج إليه للاختيار فلو جعل اختيار الإجارة  
 لفات فائدة خيار الرضا وأما خيار العيب فلم يشرع للاختيار وإنما شرع للرد ليصل إلى راس  
 ما له عند الفرج الوصول إلى الجزء الغائب فإذا نصت في شيء تصدق بالإجل بلاملك جعل تمسكا  
 لوجود دليل الامساك والرضا **قال** لا الركون للشيء أو للرد أو لشرء العلف أي  
 لا يكون الركون لسقيها الماء أو ليرة هاء على البائع أو ليشترى لها العلف رضاء بالعيب وهذا استحقاق  
 لأنه محتاج إليه ولا انتقاد ولا تنافي فلا يكون دليل الرضا إلا إذا ركبها يحتاجه بنفسه وقيل  
 تأويله إذا لم يكن له بضمن الركون بان كان العلف في عدل واحد أو لثناق ولا انتقاد وقيل الركون  
 للرد لا يكون رضاء كيف ما كان لأنه سبب الرد ولغيره يكون رضاء الاعتصاف **قال** ولو قطع  
 ولو قطع المبيع من سبب البائع ردة واسترد الثمن مقفاه لو اشتد عند التمسك ولم يعلم  
 بها ففقط عند المشتري أنه ان يردده ويأخذ الثمن وهذا عند أبو حنيفة وقال أصحابه أنه ليس له  
 ردة من هذا **قال** ولو وجد بعض الكيل أو الموزون في غير ردة كذا أو أخذ به في إذا كان من نوع واحد

المشتري بالولادة فإنه يرجع بالنقصان فلهذا أو هذا لأن الموجود في يد البائع سبب القطع  
 وأنه لا ينافي المالكية فينفذ البيع فيه كذا متعيب وتحدث في عيب فيرجع بنقصانه وهو ما بين  
 قيمته سارقا إلى غير سارق بان يقدم سارقا وغير سارق فيرجع بفضل ما بينهما من الثمن  
 وعلى هذا الخلاف إذا قتل بسبب وجد في يد البائع من قتل نفس أو قطع طريق أو ردة لأن وجوبه  
 لا ينافي المالكية ولهذا يقع البيع صحيحا ولو مات في يد المشتري يتقدر الثمن عليه ولو نصبت  
 فيه ضمة تصدق ولا يحنيفة رضي الله عنه أن سبب الوضوب وجد في يد البائع والوضوب ينقص  
 إلى الوجود فيكون الوجود مضافا إلى السبب السابق فصار كما إذا قتل المقتضوب بعد الرد  
 بخباية وجد في يد الغاصب وروى ابن مخنف عن أبي حنيفة أنه لو اشتد جارية حبلى فولدت  
 عند المشتري وماتت من الولادة يرجع بجميع الثمن ولم تكن فيه خللا **قلنا** أن يمنع ولين  
 سلم فالسبب الذي عند البائع يرجع انقصا للولد إلى موت الأم إذا الغالب في الولادة الشك  
 منه ولو مات بسبب القطع عند المشتري يرجع بنصف الثمن لأن اليد من الأم هي نصفه فيجب  
 عليه من بذله بحسبه لأنهما هي المستحقة بالردقة والنفس غير مستحقة في يد البائع لأنها  
 حريم ولا تقطع في البدن الشديد ولا في الحد الشديد لوقوع الهلاك فيقتضى المشتري لا يفيض  
 عند النقص وإن سري إلى النفس بخلاف ما إذا قتل عبده بسبب يعجب القتل عند البائع لأن النفس  
 صارت مستحقة في يد البائع فيستحق به قبض المشتري ويرجع بالثمن ولو اختار المشتري أن يمسك  
 العبد يرجع بنصف الثمن لأن القطع كان بسبب عند البائع كالألا استحقاق فلا يمنع الرجوع بالثمن عند  
 اختيار الأخر بخلاف العيب عا ما بينا ولو سرق عند البائع ثم عند المشتري ففقط بهما يرجع  
 بالنقصان عند هاء على الوجه الذي بينا وعنده لا يرد بغير رضاء البائع بالعيب الحادث عنده  
 لكن يرجع ببيع الثمن لأن اليد قطعت بهما فيرجع بقدر ما فات بسبب ما كان في يد البائع و  
 أن رضي البائع بأخذ ما يرجع بثلاثة أرباع الثمن ويسقط الربع لأنه فات بسبب كان في يد المشتري  
 فلا يرجع به على أحد ولو تداولته الأيدي ففقط عند الأخذ أو قتل يرجع الباع  
 بعضهم على بعض عند أبو حنيفة وعند هاء يرجع الأخذ على بايعه بالنقصان ثم هو لا يرجع  
 على بايعه وأصل الخلاف أن القطع أو القتل بسبب كان في يد البائع استحقاق عبده  
 وفيه يرجع الباعية بعضهم على بعض حتى ينتهي إلى الأول وعند هاء عيب في  
 جمع من لم يفت الرد بالبائع وهو الاخذ على بايعه ثم هو لا يرجع على بايعه  
 قبل امتناع الرد بوجاهة ومرة الخلاف تظهر في هذا وفيما إذا اشتداه وهو  
 عالم بعقوب القتل أو القطع فإنه لا يبطل حقه عنده لأن العلم بالاستحقاق لا

ولو مات بعد القطع حقا الفرج  
 أن يرجع بنصف الثمن عنده لأنه  
 كالألا استحقاق على ما بينا  
 يرجع به

لا بد من الرد في البيع

كما إذا اشتد جارية حبلى فماتت في يد  
 العبدان أو في يد الغاصب  
 ولو اشتد عند المشتري  
 ولو اشتد عند البائع  
 ولو اشتد عند المشتري  
 ولو اشتد عند البائع  
 ولو اشتد عند المشتري  
 ولو اشتد عند البائع



لا يمنع الرجوع وعندهما يبطل عقد لان العلم بالعيب رضا به وفيما اذا اعتقه  
المشتري ثم قيل او قطعت يده به فانه لا يرجع عنده بشي لعدم فوات  
الحالية به وعندهما يرجع بالنقصان على ما بيناه من قبل ولا يقال ينقض قول  
ابي حنيفة بما اذا اشترى عبداً مريضاً ومات عنده وبما اذا اخطع عند البائع ثم  
ثم باعه ومات عند المشتري به وبما اذا اذن عند البائع ثم باعه وجلد عند المشتري  
فمات به حيث لا يرجع في هذه المواضع الا بالنقصان عنده مثل قولهما وان مات  
بسبب كان عند البائع لانا نقول المديون والمقطوع عند البائع مائتا بن يادة  
الا لام وتباد فهما عند المشتري وهي لم تحتمل توجد عند البائع وزنا العبد  
يجوز الجلد والقفل عنده خلا يواخذ البائع بما لم يكن عنده بخلاف ما  
تقدم قال رحمه الله ولو بدين من كل عيب صح وان لم يسم الكيل ولا  
يؤد بعيب وقال الشافعي رضي الله عنه لا يصح الا ان يعد العيوب وفي  
صوارف البيع بهذا الشرط كقولان وعدم صحة البداية من كل  
عيب عنده بناء على ان الادب اعز الحقوق المحفوظة لاتصح عنده لان في الامور  
بداء معنى التمليك حتى يتد بالردة ولا يصح تعليق بالشروط وعليك الجمهور  
لا يصح كيبه ونحن نقول هذه الجملة لا تقضي الى المنازعة فلا يمنع  
الصحة وكان ابن ابي ليلى يقول لاتصح البداية من العيب مع  
التسمية ما لم يدة المشتري وقد جرت بينه وبين ابي حنيفة  
رضي الله عنه في مجلس ابي جعفر الدوانيقي فقال له ابو حنيفة  
رضي الله عنه ادريت لو باع جارية في موضع انما في منها عيب او  
علاما في ذكره عيب اكان يجب على البائع ان يري المشتري  
ذلك الموضع منها او منه ولم يزل يعمل به هكذا حتى  
افحمه وحك الخليفة وقال محمد رحمه الله لا يدخل  
فيه العيب الحادث قبل القبض وهو قول رضى الله عنه  
لان البداية تناول الثابت قلنا الفرض فيه الزام العقد باسقاط  
حقه عن صفة السلامة وذلك بالبرائة عن الموجود والحادث  
وهذا الاصل كقول البائع وقت البيع ليملكه او ليشر به

بلى هذا بيان لا اتحاد العقد علي وجه لا يوجب استحقات السلامة والعقد قابل  
لذلك كما القى اشتد ميعاد وهو يعلم وهذا بيان اعلى انه لو باع بشط البراءة  
من كل عيب تحدث به بعد البيع قبل القبض لا يصح عند محمد رحمه الله لانه قبل وجود  
سببه كالابناء عن كل حق قبله فانه يدخل فيه الحق القايح لا عيب وعند ابو يوسف  
رضي الله عنه يصح لان عند منهم اتحاد العقد علي وجه لا يستحق فيه سلامة المبيع عن  
العيب ولو شرط من كل عيب به لم ينصرف الى الحوادث في قولهم جميعا لانه خص الموجود  
وقت العقد بالبراءة والله اعلم ثم الجذ والثاني

حسن توفيقه على تداعف العباد واحوجه  
الى مغفرة ورحمة رب الفقيده جاز ابن شيخ علي  
ابن ابي طالب في مدينة حمص غفر الله له ولوالديه  
اللهم اجعلني في زمرة العلماء والانباء  
والاولياء والصالحين امين يا رب العالمين

الحمد لله وحده  
فأيدى من كتب محمد الدين السامري وهي المشاهدة  
أخا في الحقيقة والمساواة أخا في الكمية  
والخاتمة أخا في الجنس والمساواة أخا  
في النوع والعزاة أخا في وضع الأجزاء  
والمطابقة أخا في الأقسام